





٤١٥

( شرح الكشاف في النحو لابن الحاجب ) كُتِبَ لِمَسِي  
القرن العاشر الهجري تقديراً .

ش

٩٧ ق المسند له مختلفه ٥ : ٢٥٨ : ٢٧ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد نافع

٥٥٨٣

الأشياء .

ابن النحو ، اللغة العربية أ - تاريخ النسخ



## مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٥٥٨٢ - ف ١٢٠٦  
 العنوا: (شرح الكافية في النحو لابن الحامية)  
 المؤلف: \_\_\_\_\_  
 تاريخ النسخ: العاشر الهجري  
 اسم الناسخ: \_\_\_\_\_  
 عدد الأوراق: ٩٧  
 ملاحظات: \_\_\_\_\_



مصنف الفقه ورتب ابو الحسن احمد بن محمد بن جعفر البغدادي الفقه ورتب تقي الدين تقي الدين  
وانه كان من تلميذ ابي عبد الله الجرجاني وابو عبد الله كان تلميذا ابي بكر الرازي وابو بكر الرازي  
كان تلميذ الكرخي والكرخي كان تلميذا ابي سعيد البردعي وابو سعيد البردعي كان تلميذا ابي حازم  
كان تلميذ عيسى بن ابيان وعيسى بن ابيان كان تلميذا محمد بن الحسن رضي الله عنهم  
وانه لما صنف هذا الكتاب حمله مع نفسه الى بيت ابيه اكرام وعلقه في اسما الكعبة  
وسأل الله تعالى ان يبارك له فيه فاستجاب وعجله ببارك كذا وكذا وعدد ما في الف  
وخمسة

حم	ب	و	د	ا	هـ	ج	ز	و
سف	د	ا	و	هـ	ز	ب	و	
ربع اول	هـ	ب	ز	و	ا	و	ج	ز
ربع الآخر	ز	د	ب	و	ج	ا	هـ	ب
خامس اول	ا	هـ	ج	ز	ظ	د	ب	و
خامس الآخر	ج	ز	هـ	ب	و	د	ا	هـ
سب	د	ا	و	ج	ز	هـ	ب	و
سبعين	و	ج	ا	هـ	ب	ز	د	ا
ثمان	ز	د	ب	و	ج	ا	هـ	ب
تسعين	ب	و	د	ا	هـ	ج	ز	د
دوا الف	ج	ز	هـ	ب	و	د	ا	هـ
الف	هـ	ب	و	د	ا	و	ج	ز



ادبیه اول روز یکشنبه  
 نیم جانشید  
 ترویز و اول غار نشین  
 میان دو غار یک  
 غار دیگر  
 آخر روز زمانه شنبه اول روز  
 نیم جانشید  
 ترویز و اول غار نشین  
 میان دو غار یک  
 غار دیگر  
 آخر روز زمانه

از سر اج کوی کشف زمان آمد کتاب  
 از سر اج کوی کشف زمان آمد کتاب  
 از سر اج کوی کشف زمان آمد کتاب

که در کشف علی مداح لعلت  
 اول علی است علی مداح لعلت  
 دوست دار از برای  
 ظاهر است از حیاط پاید  
 بعد از اصلاح اندک آن  
 و اعلا حال ملک  
 جناب حاکم نخب مولانا و اول  
 اذ ارشاد ان نفوس غرقه فی شرفاء هذا التاريخ التامور عن تاريخ النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما سقط منه خمسة ما به لم اسقط من جميع التاريخ غائبة ثمانية الى غائبة او اقل  
 نه لم انظر الى البيوت الثمانية لكل شهر مرقوم فيما اباح الاسبوع في هذه  
 اول ثمانية اثنان فانظر البيت الثالث ففسر على هذا الترتيب  
 فان غلبت وادركت

که در کشف علی مداح لعلت  
 اول علی است علی مداح لعلت  
 دوست دار از برای  
 ظاهر است از حیاط پاید  
 بعد از اصلاح اندک آن  
 و اعلا حال ملک  
 جناب حاکم نخب مولانا و اول  
 اذ ارشاد ان نفوس غرقه فی شرفاء هذا التاريخ التامور عن تاريخ النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما سقط منه خمسة ما به لم اسقط من جميع التاريخ غائبة ثمانية الى غائبة او اقل  
 نه لم انظر الى البيوت الثمانية لكل شهر مرقوم فيما اباح الاسبوع في هذه  
 اول ثمانية اثنان فانظر البيت الثالث ففسر على هذا الترتيب  
 فان غلبت وادركت



Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or document, showing dense cursive writing on aged paper. The text is written in a traditional style, with some words appearing to be in a different script or dialect. The paper is yellowed and shows signs of wear, including a small tear or hole near the top center.

الى البيت الاول  
من ابي واصل فانه

اکلم است از روی او بنویسد بر کمال  
 جان خود را روی او بنویسد بر کمال



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

من البصر  
 وفقد البصر  
 كقولهم  
 الشك كالطوق على ماله  
 يطوق على طوق الترقوة  
 من البصر  
 وفقد البصر  
 كقولهم  
 الشك كالطوق على ماله  
 يطوق على طوق الترقوة  
 من البصر  
 وفقد البصر  
 كقولهم  
 الشك كالطوق على ماله  
 يطوق على طوق الترقوة

[illegible]







للمفرد والتركيب  
التركيب هو اجتماع  
أكثر من واحد  
فإن كانا من جنس واحد  
فإن كانا من جنسين  
فإن كانا من جنس واحد  
فإن كانا من جنسين

له حكم بالحصر له ضلال القسم الأول ويظهر من قسمي القسم الثاني  
الشرطيات ووجه الحصر هو الغلبة ذاتي بين النقيضين والاثبات في وجه الحصر والآن  
لزم ارتفاع النقيضين أو اجتماعهما له اختصاص كل من الارتفاع بقسم فلم يبق  
للاثر إلا شمول لعدم فيلزم ارتفاع النقيضين أو شمول الوجود فيلزم اجتماعهما  
وقد علم وقد للتقريب والتخفيف والواو اعتراضية أو عاطفية عما حذف أي قد يتبين  
وقد علم إنما قال بذلك تنبيها عما أن ذلك القسم بقيد الحصر الحقيقي فإن القسم  
الذي بقيد الحصر الحقيقي هو الذي يعلم من القسم صيغة كل واحد من القسمين على  
جود العاقبة باستعمال العلم في الكلمات والمعروف في الجمليات بذلك الباء الاستغناء أي  
بالدليل المذكور وضع المظهر موضع المضمحل لأن النقيض في الذهن وأما ذلك فنظروا  
دون هذا للتفطيم كما في قوله لم ذلك الكتاب لمعترضه لمرة الدليل المذكور ينبغي  
للطالب أو لرد من ظن أن هذا حصر بدون تعريفه القسم أولئك من لا يكتفي  
بالبيان وللمعترض المتأثر إلى الجرد في ضل الدليل ثم بنبه بقوله وقد علم ثم صرح  
من بعده ببناء عما اختله في مراتب الطبائع حد مفعول بالمسموع فاعلمه وأريد  
بالحد المعرف للشيء الجامع المانع كل مضاف وأحد مضاف إليه من مضاف واحد  
من الأنواع الثلاثة المذكورة في تعين حرف الضافه ههنا نوع صعوبة أو  
اللام بقطع المتعائن وهي بقبض صيغة الجملة أن يقال كل له جاذبة جمليات كل  
اضيف موالية ومعلوم قوله وأصنافا كل بصرف عما لا سم والفعل والحرف  
اضافة الجزئي إلى الكلي بمعنى اللام لكنه يخفى ظاهره إلى غير التاويل بالجزئيات  
أواله فراد أو نحو ذلك فإنه يلزم من كل من الضافه وقال يجوز في المنفرد علم  
صريح ببيان لهذا الكلي الكلام لم يعطه عما قوله الكلمة لفظ مع وجود  
الجامع والناسب لعدم قصد الربط وعن كطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل  
وكلم

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

وكتاب بعد كتاب ما نصفي أثرهما تركيب له أنه أحضر لاستغناء عصلة من  
ولصرفة عما هو ضرب صيغة دون تركيب وفيه أن المصطلح عليه فيما بينهم لفظ  
الفراد والتركيب دون النظمي والاولى اللفظ المصطلح وايضا أن قوله  
تركيب أحضر لصفة الكفاية وقوله كل من رأسا بان نقول ما تركب بالاسناد  
خلافه نفي وايضا أن جعل ضرب منضما لكل من صيغة محذوف كل من كل من يشمل  
التركيب الاسنادي والآصافي والنوحيين والآصافي وغيرهما ولا بد من عليه  
نحو زيد أبو قائم فما نصفي كل من كل من لا يصرف أنه نصفي كل من كل من صرف  
أنه نصفي كل من لوجودها فيه بالاسناد الباء الاستغناء أو الضافه أو السببية  
أو المصاحبة متعلق بنظمي أو صفة مصر محذوف أي نصفي ملتبسا أو صفة  
كل من أي كل من ملتبس بنظمي احتراز عما وراء التركيب الاسنادي وهو الحكم  
المفيد بأصغر جزئي المركب عما لا يحذف قبل النسبة المضافة فأن ثمة ولو قال الكلام  
ما نصفي اسمي أو فعله واسما بالاسناد لما كان أحضر كل ما ذكر لصوب واضع ولو  
قال ثمة الاسناد لما كان أحضر لكنه يتوهم صرف عما لا يحذف أيضا الاسناد صفة متعلق  
بالفرد وقيل يلزم أن فنصر عما الفصل وفيه كلام المص بشرى أن نحو ضربت أن  
زيدا قائما بمجموعه كلام لأنه نصفي كل من بالاسناد وكلام طارئة العلة قد يو  
من قوله هو المركب من كل من استندت أضربها إلى الضمير بشية إلى أن الكلام هو  
أضرب والمتعلقات طارئة عنه وفيه ما فيه فإن صرف هذا الحذف على نحو  
قام ابن والذي قام أضرب لنظمي الاسناد بين قام وابن بخلافه عما انهما الفصل  
هو المركب من كل من استندت أضربها إلى الضمير قائما بصرف عما قام ابن ولم يصرف  
عما ما نصفيه وقيل زيد قائم بهيئة المجموعية منضمة لزيد وقائم بهيئة الفراد  
فله يلزم اتحاد المنضمي المنضم ولا بناء أي وله يحصل لم يعلم المنضم إليه

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

بغير أن يكون  
بغير أن يكون

بغير أن يكون  
بغير أن يكون



افران

افتراق الجزاء عند عدمه اذ السلب قد يكون على عدم الموضوع على معنى نفسه  
منقول يدل او صفة معنى اي بنفس الكلمة لا باعتبار تضمينه افتراق الحرف  
قائه ليس في نفسه معنى بل موقعه لا حصول معنى لفظ آخر التضمين عائد الى  
ما في الكلمة ذلك عما في حاصلة نفسها ومع حصول المعنى في الكلمة كونه مراد  
لها وليس يتكرر اذ الكلمة قد تدل على معنى مرادول غير ما اذ الحرف يدل على معنى  
مرادول لفظ آخر تضمنا او التزاما او مطابقة كاللهم في الرجل يدل على كما معنى يدل  
عليه الاسم الواقع بعدها تضمنا باعتبار الموضوع التركيبي ولم تدل على  
الشيء الذي تضمه الفعل باعتبار الوضع التركيبي وكذا من في سرت من البصر  
الى الكوفة يدل على الابتداء الذي تضمه البصر باعتبار تركيبه من بناء على  
الوضع التركيبي ونعم يدل عما في يدل عليه الجملة المترتبة بها مطابقة والياء  
والهاء والكاف في اباي واباه واباك يدل على ما يدل عليه التضمين من الصفات  
التي تضمها والتفريق يدل على صفات يدل عليها اللفظ التزاما غير صفة معنى  
او حال او خبر مبتدأ والجملة حال او صفة مفعول وضا افتراق الفعل  
فان <sup>محمود في ان يكون غير مفعول</sup> ما دل عليه الفعل مطابقة غير مفعول باعد الازمنة الثلاثة اذ افتراق  
الكل بالجزء يتلهم افتراق الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير  
منفصل افتراق المعنى المطابقة بالزمان في الفعل عما وجه الشارع باعد  
متعلق بمفعول الازمنة لا بشرط النجيبين وضا فلا يرد عليه عكسه نحو  
اسم الفاعل واخوانه واسماء الافعال وله على كل وجه كونه وبشيء الثلاثة  
صفة الازمنة معينا اوله فلا يرد المضارع ومن خواصه الاسم ضميمة  
وهي كناية مقولة على افراد صيغة واحد فقط قوله عرضنا لم يقلوا خصايصهم  
اختيار اللفظ المصطلح فيما بين الباحثين عن الحد والكفاية دخول

اولا في الخبر عاين الالفاظ  
وعاين في عاين الالفاظ  
وراجع الالفاظ  
يعني



بیوٹ کول

2

واصناف الحروف على ما عرفت فبالحر كما ان يؤثرها بالذكر وهو حرف الاعراب  
في اللغة الاظهار واظهار الفساد والعرب مظهر اي محل اظهار المعاني ومزال فسادها  
ومبنى ما هو من البناء المقصود منه عدم التغيير فالعرب الفاء للتفسير المركب  
اي المركب الذي ركب مع عامله وفيه اي الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا وفيه كالحسن  
حيث ينظر كل مركب مظهر مابس يركب كالاصوات والكلمات ويا ويزيد وعمر  
الذو لم يثبت اليه لم يناسب كالفصل حيث مظهر عنه ما يناسب مبنى الاصل ومناسبة اسم  
الفاعل الذي مظهر الفاعل ومناسبة غير المنصرف الماضي والامر في العربية ومناسبة  
سفياني سفاكي الله ومناسبة غير يجمع الى الحرف ومناسبة المثل الكافي ومناسبة  
المضاف حرفي الاضافة ومناسبة مظهر الله لم يمين ومناسبة اي حرف الشرف  
الاستفهام ونصب المثنى والمجروح وحرف العطف وغير ذلك مما لم يؤثر فيه الاعراب  
مناسبات غير معتبره لضعف او معارض وبرد على علمه نحو سفيانوا استدلال على عدم  
مناسبة باعرابه كان دورا وايضا المناسبة مجهولة والحق القوية لكون القوي  
الضعف ينبغي له ان يخرجها عن الجاهلية متعاقبة مبنى الاصل اي مبنى احوال المنبئات  
فالهضافة بيانية وليس معناه مبنى اصله وله مبنى في اصله وله مبنى القانون و  
تحد ذلك في كل من فكرهها له بحرف وهو الماضي والامر بغير الله م والحرف له  
مبنى الاصل حيث هو مركب غير مناسب للمبنى الاصل اذ الشيء لا يشبه نفسه مظهر الامر  
المركب ولانه خالف دلالة ولان طلاء من المنبئات الاصل يثبت صاحبه فلم يصرف  
عليه قوله لم يشبه مبنى الاصل وحكمه اي خاصته اي حكمه اي اثره والهضافة  
للملك بانه حكم الشيء موالاته الثابت لكون الشيء ان يختلف فيه مظهر اي صفاته  
وله دور ولو جعل هذا الحكم حلالا لان معرفة الاختلاف بالاعتقال كزيد او  
بالاستدلال بالاولى كزيد او بالجمع كجلى واصنافها الى العامل للارادة وعدمها في

فقد كانت غير المتصرف في ضعف الفاعل  
انما يكون الفعل المتعلق به مع خصوصية  
المفعول واما المتعلق والفعل المتعلق  
بشيء مني الى اصل سورة

۷۸۲



في هذا الباب  
 من كتاب  
 في علم  
 العرب  
 في علم  
 العرب  
 في علم  
 العرب

في هذا الباب بيان على الواحد والجمع لا على البناء متعاقبة لا خلاف في الوجود  
 العامل العوامل للام الحزن احتران عاضله في آخر علمه من احتران ايضا عاضله  
 اخر من في من الرجل ومن بك من ريد وفيه لفظ تفصيل لا خلاف في الاخر و  
 لا خلاف في العوامل سواء كانت العوامل مفعولة او مفعلة والجملة من باب التذييل  
 او تقدير اي اخله فالمفعولة او مفعلة فان حصل حالي ريد مثله اذا وقع في الاول  
 لم يخلف فيه العوامل وهو عرب فيل المراد صلة حيث ترتب اختلاف احله في الآخر  
 كما حصول اخله في العوامل او براد حصوله اخله في الفعل والحمل على كون الخاصة  
 مغايرة ويراد بالاختلاف في الوجود للملأ زنة والمشاكلة وبالعوامل الجنس فيكون  
 الاختلاف في الوجود العامل الح عرب العرب عند عبارة عما به الاختلاف  
 وعند غير ذلك في ويقتضي المصنف انما قام على تنويع العرب على الرفع والنصب  
 والجر اذ هي ما به الاختلاف ويقتضي غير ذلك العرب ضد البناء والبناء ليس يوقع  
 على الحركات بل الحركات ما به البناء فكذلك العرب مما هي حركة او حرف فله يدخل العامل  
 والمنفصل والاشهاد اخلف آخر اي صفة اخر اسم العرب فان حصل اختلاف  
 آخر العرب لا تخفى الا بحركاتي فالحركة الواحدة ينبغي ان لا يكون اعرابا حصل  
 المراد السبب القريب الغير التام اي ما له نوع تأثير السبب له التاثير التام فيخرج  
 العامل لا سبب بعيد ويدخل الحركة الاولى والثانية والثالثة لا توجد له اختلاف  
 الا بعد الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما ينتمى عنه  
 الاختلاف في فيصرف على انها مما يختلف به آخر العرب لان العلم في العرب في العرب  
 لم يشبه مني الا حصل اخلف بها آخر من السكون الى الحركة وان لم يكن في حال العرب  
 كما يقال ارضعت من المرأة هذا الشباب به الضمير عائد الى ما قبل علم اي  
 الاختلاف في او ما به الاختلاف في قوله ليول علمه غائبة للاختلاف في وقد خرج بها

نحو ما علمه من لانه مما اخلف به آخر العرب لانه علمه من عرب على اختيار المصنف  
 لكنها لا يولد مما من المعاني المعنوية وان جعلت العلة خارجة عن الحد يخرج حركة  
 نحو ما علمه من باعتبار الحقيقة فانه ليست مما علمه من حيث انها تختلف بها آخر  
 العرب بل انها يوافق الياء على المعاني اي الفاعلية والمفعولية والاصناف المعنوية  
 يقال اعتوز السطح اذا تداوله وكما هذا يكون المعنوية على صيغة اسم المفعول  
 لان المعاني متداولة لا متداولة وان ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العفل  
 نحو عيشة راحية فيكون المعاني المعنوية مطهرها ايها علمه اي على ذلك  
 العرب او الاسم وانواعه اي انواع المعنوية عرب العرب الهم رفع سمي رفعا له  
 السفل لا ارتفاع الشفة السفل عند التلطف به وارتفاع مرتبة بين اخويه ونصب سمي  
 نصبا له تنصب الشفتين على حالها عند التلطف به فله ينصب الفضل في الكلام من  
 غير ان يحتاج اليه الكلام وجر سمي جرا لان علمه جرح الفعل الى الهم وله الشفة  
 السفلى يجر كذا بالسنوا الى الهم سفل عند التلطف به لان المعاني ثلثة فيكون انواع  
 الهم عرب الال علمه ايضا ثلثة ليكون الال على حسب الملوك والال لزم الاشتراك  
 او الترادف فالرفع الفاء للفسير علم علمه الفاعلية اي كونه فاعلا حقيقة  
 او كمالا لتاسب لرفع والفاعل القوة اي الحصة المنسوبة الى الفاعل ومنه المبتدأ  
 كونه مستويا اليه وفي الجرح كونه جرا ثانيا من الجملة وفي جرح باب ان كونه جرا ثانيا من  
 الجملة واقعا بعد كلمة ثلثة ثلثة او رابعة متضمنة للسماء وانما لم يفتقر على جرح كونه  
 جرا ثانيا من الجملة لان المنفصل لا عرب يستلزم ان يكون متفوقا بالعامل وكونه  
 جرا ثانيا غير متفوق بان لوجود قبله صلا يخله في ما ذكرنا حصوله بان كان ذلك  
 وكذا الفوترة اسم ما وله انما كونه مستويا اليه واقعا بعد ان في متفصل للجملة طليس  
 وفي جرحه الى لفظ الجنس انما كونه جرا ثانيا بعد ما ينفي الهماء فاعرف والنصب



علم علامة المفعولية أي كونه مفعولا حقيقة أو كما تناسب النصب والمفعولية  
الضعف أي الخصلة المنسوبة إلى المفعول وهي الفضلة كونها فضلة كما لم يعمل  
وفي اسم إن وله وجوب كان وما وله كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع والجزم  
علم الاضافة لتناسب الجزم والمضائق في التوسط لم يقل علم الاضافة لولا ان اضافة  
مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا ببيان الياء والياء ولانه ليس للجزم  
المعتد بالمخفات كالرفع والنصب فله حاجة الى الياء المؤذنة باله كالحاق والفاعل  
أي عامل الاسم عامل بسبب يحصل المعنى المتعنى فلا يرد الاستناد والفاعل المطلق ما وجب  
كون آخر الكلمة فعلا أو اسما ما وجب محصور وفيه انه ان اطلق الوجه المخصوص  
ورد نحو باريد وغلته أي وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الورد على قول اخر  
الفاعل في صلا الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المتعنى بآه ذكر الكلمة وبخرنا  
عامل الفعل واحد باروة وجه مخصوص في المتعنى او السبب التام بالاسم  
ما به الياء السببية او الاستعانة اريد به السبب البعيد فلا يرد الاستناد لانه ليس  
بسبب بل شرط اوله سبب قريب وفيه تقديم الحجاز والمجوز للاستتمام وكلمة على الجهم  
غير محتاج اليه في الحد يتقوم بفضل المعنى المتعنى ومن الفاعلية والمفعولية والاضافة  
كضرب في ضرب زيد فانه يتقوم بفاعلية وكضرب في ضرب زيد فانه يتقوم بمفعولية  
وكالباء في ضرب زيد فانه يتقوم بالاضافة في زيد وعامل المتبادر الى التجرؤ للاستناد  
يتقوم بفاعلية وهو كونه مسأله لانه لو لم يكن محصيا فلغيب به العوامل اللفظية  
فمحقق به ما يتنصبه الفاعلية البتة ولو لم يكن التجرؤ للاستناد فعلم تحق في نظام  
لله اعرب الاعراب اما بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مسنونة بالحركات  
الثلاث اوله انا اما بحركة في الاعراب او بالفتحة او بالهمزة والاعراب بالحروف  
اما بالحروف الثلاث او بالحرفين والاك اما رفعه بالواو او بالالف فثلث ستة

انما

بث ثلثين

انما شاع في بيانها على الترتيب فالمراد المنصرف أي اذا عرفت ذلك فنقول  
المراد من كل وجه احترامه عن المرفوع من المرفوع والمجوز وما في حكمها مما لا يخفى ما وله  
يرد نحو الاسماء الستة لانه لا يلزم بالحكم على الجنس على الجمال الحكم على كل فرع ولا نه  
غير واطلة في المرفوع حيث اريد به المرفوع من كل وجه ولان الاسماء وكلها مرفوعة  
بالحركات الثلاث وان لم يكن كذلك فكل حال والاستغراق اشغال الالف والواو لا تنال  
اصوالا وفيه والجمع المكسر صفة الجمع احترامه على الجمع السالم بالالف والياء أو  
الواو والنون فبالياء والنون المنصرف احترامه على المنصرف من المجموع  
كما صفة اخرى لوقال المرفوع والجمع المكسر المنصرف لكان اخضر الالف لكان  
تما جزم النصب على انه الى الالف طاب بالضم لفظا او تقدير فاقدم الالف عرب  
بالحركات الثلاث له صالته لان الالف اصل مواله عرب بالحركة والالف صفة استغناء  
الحركات الثلاث وله متعنى للمرفوع الالف رفعه طرف او حال او مضافا لغيره  
ان تقديره عرب او تمييز عن النسبة أي وقت رفع العامل او مرفوعا او تقديره عرب بالضم  
رفع او بالضم رفعه والفتحة نصبا فون نصبا وجزا كقولهم رفعنا من باب المطف  
على معربا على كل من يختلف في تقديم الطرف نحو الواو زيد والمجزة عرو والضم  
والفتحة والكسر بالياء واقعة على نفس الحركة لا يشترط كونها اعرابية او بناءية  
تخلو في المجزئة علة فانه القاب البناء والكسر جزم جميع المؤنث تصانف  
اليه السالم صفة فون كم المؤنث احترامه على جميع المؤنث المكسر كحرف في المرفوع  
جميع المؤنث على جميع غير المنصرف لانه اكثر خطه فالله صل من كم المؤنث حيث ترك  
فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جميع المؤنث ولتأتي ذكرها على ترتيب  
الاحترام عنها في قوله فالمراد المنصرف بمنزلة مرفوعة لانه قد يكون مرفوعا وقد  
يكون جمعا بالضم ورفعا والكسر جزم ونصبا لانه فرع على الجمع المذكور وكل فيه



نحو

النصب على الجرح فخرج الفرع لئلا يلزم منية على الاصل والمنية يكون اعراب بالحركة  
 تحتها صيغة لعدم ما يصلح للعراب في آخر ولا في الاصل اعراب بالحرف في الجموع  
 صار اصله محمدا معتبرا فصار له اعراب بالحركة كانه فرع فيها غير المنصرف بالضم  
 رفعا والفتحة نصبا وجره لانه لما تركه جزء شبه الفعل باعتبار الفرعية كما ستعرف بكل  
 على النسب لكان المشاطلة بينهما ابوك المراد ان سماء السبعة المبني الموصلة له هذه  
 الالفاظ والالكان من باب الحكم على الجزئي فان قيل سئلت هذه الالفاظ قبل اللفظ  
 اذا اردت به مجرد اللفظ يكون علما والعلم بغير تاويله بالصيغة المشتهر سماء بها كما  
 عرفت في رب حاتم ولقد فرعون موسى فيصير تاويل ابوك واخوك به بالصيغة التي اشتبهت  
 بها ويمكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل ذلك وجها لثبته لانه سماء السبعة الموصلة في اعرابها  
 وجميعها اعراب بالحروف الثلث اذا كان في الرواها حرف يصلح للعراب وذلك اذا كانت  
 مكتوبة مضافة الى غير الياء وانما اعربت بالحروف لانهما يشبهان المشي في الدلالة  
 على امرين واحكام العمل بالثب بوجوه ما يصلح للعراب في آخرها في هذه الحالة سماءا  
 تحذف في حالة الافراد ولا مضافة الى الياء لعدم ذلك فيها وكذا في حالة النصب في  
 آخرها في حالة في حالة ما قبلها ساكن وهي في حكم الحرف الصحيح والحرف الصحيح لا يصلح  
 للعراب فكذا هذا في قوله في قوله ولم لعدم ما يصلح للعراب في آخرها في حالتها  
 الافراد والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيها في الالضافة وكذا في سائر الالسماء  
 المحذوفات الالعميان فاعرف واخوك وهو كاخ الزوجة فله يضاف الالالى المرأة  
 وهنوك وفوك ابوك بالواو والاصل فوك وود وعل لغيب مفعول اضافة ذو  
 الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الالالى الالسماء الالجانس الظاهر من اربعة  
 منها منقوصات والجانس اجوف والسادس لغيب مفعول بالواو مضافة وفي  
 جعلها خبر كانت المحذوفة نظر حال من قوله ابوك لانه مفعول فعل الالعراب من المفعول

الحكم

نحو

فيكون حاله منقوص الكلام حال من ضمير قوله بالواو والعبارة محذوفة على التقديم  
 العاشر ان خبر والالخال لا يتقدم على المفعول الى غير يتعلق مضافة بالالمتكلم احتراز  
 عن نحو اخي والالواو رفعا والاللف نصبا والالياء جرا المشي اعراب الخي والجموع  
 بالحرف لانه في آخرها حرف فادال على التثنية والجمع فاشنع اعرابها بالحركة لفظا فانما  
 ان يعرب بالحركة تغديرا او بالحرف لفظا وكلامها ظاهر الالاصل لكن الالعراب بالحرف  
 لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من التقدرون وان كان بحركة وله ملو منه بخله في عصا  
 حيث يلزم به فيه ترك التثنية والتثنية الساكنين او تغدير الحرف ايضا اي اعراب الخي  
 والجموع بالحرف لمناسبتها اياه باعتبار الفرعية والحروف الصالحة للعراب ثلث  
 فاعلم الاللف للتثنية كتحمل وكثر التثنية اوله تاء في الفعل ضمير التثنية او لوقوف آخر  
 ضميرها في موضعها والوافق للجمع لفظا وفلة الجمع وله من مخارجها جمع التثنية اوله تاء  
 ضمير الجمع في الفعل او لوقوف آخرها فاذمها حالة الرفع فيها لقوتها وبقي الحيا  
 الجانسان في كل منهما فاشتركت الالياء بالقرون ووقفت بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها  
 فتع في التثنية لوقوف ما قبل الاللف وكسرة الجمع لوقوف الالياء ثم زيرت النون عوضا  
 عن حركة الواو من حيث انها حركت له من حيث انها اعراب وعبر عن فصار اعراب  
 الخي بالاللف رفعا والالياء جرا ونصبا والجمع السالم بالواو رفعا والالياء جرا ونصبا  
 وكلما عطف على الخي لانه مفعول اللفظ من الخي فقلنا بالالعبارة في الحالين  
 فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية في حال الالضافة الى المضمر واعربناه بالحركة  
 المقدرة باعتبار نون اللفظ في حال الالضافة الى المظهر ولم يعكس لمنااسبة بين  
 المضمرة والمخبر في الخفاء وبينه وبين الالعراب بالحرف في الفرعية ولانه اذا  
 اضيف الى مضمر يكون تأكيد للمعنى البتة فحمل على منبوع مضاف الى مضمر احتراز  
 عما اذا كان مضافا الى مظهر فانه حكمه حكم نحو خاني طلال الرطبين ورايت

او يقال ان الالف مضافة الى الالف  
 ونحوه ووقف الالف على الالف  
 لا يجوز عن الالف الالف

وكذا في الالف والالف  
 ونحوه الالف الالف

عصا



كله الرطبين ومررت بكلا الرجلين واثنان بالالف والياء سبهما لفظا لوجوه  
الف والياء ومعها للدلالة على السببين جميع المذكر السالم احراز عزم الموات  
اي صيغة جمع المذكر السالم فلا يرد كوسيين وسين وقلين من جمع الموات اي جمع  
المذكر السالم وما عا صيغة من باب حذف المعطوف والواو جمع ذواله لفظه وعرف  
اعراب الوو وعشرون واخوانا بالحروف للتشبيه بالجمع مع الدلالة على الفاد والفظا  
لوجود ما يصلح للاعراب في الالف والحمل الوعا واضع وهو ذو وفيه ولم يحمل عليه اول  
فليس مع وجود النسبة فيما ذكره جعل فيه الواو يا عا الفاعل المفعول فيه فلو اعر  
بالحرف كالحج السالم لرفع الواو فيلزم قلب الياء واوا فيكون ثقبه وفيه فان  
قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة والواو في موضع النفي  
ولم يعتد به او يقال الواو لما قام مقام الضمة صارت كانه ضمة واحواتها اي واثنان عشر  
وثلثين الى تسعين اي نظائرهما كما وجه الاستعانة بتشبيه النظائر بالاضوات بالواو  
رفعا والياء جها ونصبا قد مر الدليل على ذلك التقدير في تقدير الاعراب الى الاعراب  
التقديرية تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهور ولا ظهور فيما تعذر ما مضمورية  
حقيقية اي التقدير كائن في وقت تعذر لفظ اعرابه موصولة او موصولة في العرب  
الذكر او في معرب تعذر لفظ اعرابه عا حذف مضافين من ضمير تعذر كعصا بول  
من ما اي مثل عصا او ضمير متبوع محذوف او صفة مصدر محذوف اي تعذر مثل تعذر  
اعراب عصا اي كنعذر اعراب عصا وعلا في تعذر مطلقا او زمانا مطلقا اي  
غير مقيد ببعض الالصال والمراد بمثل عصا كل اسم متصور ويجعله في كل معرب  
بالحركة مضاف الى الياء وعلا في مطلقا وقيل مثل لغاية امتزاجه بالبناء لانه صا  
وانصال الضمير ويكون حرف العلة وفيه ان الالف صا في الجمع البناء لانه منزلة منزلة التثنية  
النافية وفيه ان بعض المهنات مضافه كحيث واذا وفيه ان الالف صا في وضعت

ط  
الشعما

جينية  
من ما اي مثل عصا او ضمير متبوع محذوف او صفة مصدر محذوف اي تعذر مثل تعذر  
اعراب عصا اي كنعذر اعراب عصا وعلا في تعذر مطلقا او زمانا مطلقا اي  
غير مقيد ببعض الالصال والمراد بمثل عصا كل اسم متصور ويجعله في كل معرب  
بالحركة مضاف الى الياء وعلا في مطلقا وقيل مثل لغاية امتزاجه بالبناء لانه صا  
وانصال الضمير ويكون حرف العلة وفيه ان الالف صا في الجمع البناء لانه منزلة منزلة التثنية  
النافية وفيه ان بعض المهنات مضافه كحيث واذا وفيه ان الالف صا في وضعت

مانعة اي رضة ووجهه ان اضافة المتي نازلة منزلة التثنية المقدروم له بنا في البناء  
تخلو في اضافة المعرب لا يقال اضافة المعرب قد تكون علة للبناء في نحو يوم ينطق وبومئذ  
فكيف بنا في البناء نقول الالف صا في الجمع تاثير علة اخرى لانها تثيرها اذا كانت واجبة بنفسها  
لانها يفارق البناء فلا تحذف كقوله وفيه ان اضافة علامي كذا وفيه ان الالف صا  
كما قالوا جرح العلة والحكم ولا يضاف اليه وفيه وقبل غله في ليست معرفة وله بنيا  
لتوسط آخر باله متران والاعراب والبناء من صفات الالف والواو متوسط  
الالف لا يوجب اتفاق الاعراب والبناء في اللفظ وان اوجب اتفاقهما في الحرف  
الموسط فالقول يكون غير معرب وبني غلط قوله مطلق اي جمع الالصال صفة  
زمان محذوف او مصدر محذوف للتعذر المحذوف المضاف الى عصا قوله مطلقا  
اما في عصا فلان في علامي فللزم كسر ما قبل الياء فلو اعراب بالحركة لفظا  
لزم تحريك الحرف كتحريك ثلثين او ثمانين ووجه ولا يكون الالف كالف  
التثنية واد الجمع ثم رفعوا للزوم نواز الموات من التثنية والجمع  
الياء والعال ملحق بالالف والواو او استغنى عطف على تعذر اي معرب  
لمستغنى لفظ اعرابه كفا في اي هو مثل قاض اي استغنى استغنى لا مثل استغنى في اعراب  
قاضي او مثل قاض عا ان يكون بديله من ما المقدرا كما اشار اليه في عصار رفا ووجه  
طرف او حال وقت رفع العاير ووجه في حال رفع العاير او جرح اما في حال النص فاعرابه  
لفظي تقدير الرفع والجر لتفادها عا الياء مجله في النص حيث يظهر فحتمه فيقال  
جاني قاض ورايت قاضيا ومررت بقاض وكو مسلمين فحرف المعطف على قاض فيكون  
التقدير وكو مسلمين وليست تكرار لاداة التشبيه اذ التشبيه الالف في الاستغناء  
والكقول اللفظ كما سالا بالواو والنون مضافا الى الياء المتكلم رفعه ونصبه  
عا ان عطف على قاض عا ان خبر متبوع محذوف او صفة مصدر محذوف اصله

من ما اي مثل عصا او ضمير متبوع محذوف او صفة مصدر محذوف اي تعذر مثل تعذر  
اعراب عصا اي كنعذر اعراب عصا وعلا في تعذر مطلقا او زمانا مطلقا اي  
غير مقيد ببعض الالصال والمراد بمثل عصا كل اسم متصور ويجعله في كل معرب  
بالحركة مضاف الى الياء وعلا في مطلقا وقيل مثل لغاية امتزاجه بالبناء لانه صا  
وانصال الضمير ويكون حرف العلة وفيه ان الالف صا في الجمع البناء لانه منزلة منزلة التثنية  
النافية وفيه ان بعض المهنات مضافه كحيث واذا وفيه ان الالف صا في وضعت











Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom right of the page.

وصفا

الحمد لله

5

منع أي منع من منع أفعي اللمجة لقوم الوصف الأصل بناء على اشتقاق أفعي  
من المعنوي بحذف الجذ وأجل من الجذر بحذف القوق وأجل عطف على أفعي للوصف  
وأجل للظاهر الثاني مبتدأ بالباء صفة الثاني شرط مبتدأ ثانياً العلمية  
خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول أي علمية المؤنث أي المؤنث علمياً والمعنوي مبتدأ  
لذلك خبر كالتأنيث بالباء في اشتراط العلمية وشرط مبتدأ تخم تأنيث المعنوي  
تدابع الاصطاحات غير ثقل فله بكل الفصاحة كما في قوله له مثل دواب قوم نو  
فإن قيل علمه جعل أصلاً للمعنى الثالثة شرط تخم تأنيث الثاني المعنوي دون العلمية  
وإن الخفة كما تعارض لنا سب تعارض العلمية أيضاً ولو جعل شرط تخم مع حرف  
لكان أصوب قيل يلزم التأنيث بالعلمية التي هي موضع ما عن التغير كما عرف  
فإن قيل بالهمزة التزموا لزوم علمه مع حرف دون البناء مع كونه أعلى منه وخلاف  
الأصل قيل لقوة علم البناء في أثرت مفرقة بخلاف علم منع الصرف لضعفها  
له تأثير غير معاضد زيان خبر عما الثالثة أو تحرك الأوسط إضافة المصدر  
إلى الفاعل وعند سبويه وأكثر الخويين تحرك الأوسط لا تأثيره في العجمة فحق  
فكر ينصرف وجوباً كنوناً وموالياً وذلك لأن تحركه في المؤنث نحو سقران  
نور ثلثاً لقيام مقام سادس علامة التأنيث ولما لم يكن للجمعة علامة  
لأن مبتدأ جركه سادساً بل العجمي مجرّد كونه ثانياً سواء كان ساكناً أو  
لا يثبت به كلام العرب وبصير كانه غائباً عن وضع كلام العجم لأن وضع  
كلامهم على الاستداد فالأصل أن تحركه الأوسط ليس له دخل في باب العجمة  
كما أن له دخلاً في باب التأنيث وإن الزيان له دخل في باب العجمة فاعبر الأول  
دون آله وفيه أن تحرك الأوسط له دخل في باب العجمة لأنه مزيد للسكون الذي  
مؤصل الـ انصراف به ولأن حركه الأوسط قامت مقام الحرف الرابع فكان

غيره



فمنع الزيادة على الثلاثة أو العجمة ليجزأ أصله من الثلاثة الخفية التي شأنها  
أن تعارض أصل السببين فيزاحم تأثير وثقل الأولين ط وكذا العجمة له شأن  
العجمة ثقل على العرب فلهذا مبتدأ يجوز الجملة خبره فاعل يجوز وزياد مبتدأ  
وسقط التحريك وحال للعجمة وجوز اسم فرسين ممنوع كل واحد منهما فان سمي به  
أي بالمؤنث المعنوي اذ لم ينفرد بانه الى تاويل ولم يكن مقوله عن كون خلة  
تأنيث الجمع نحو كلمة ب حيث انت بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فله يعتبر و  
تخله في نحو باب علم امرأة مقوله عرباب بمنح سحاب ذاجعل علم رطل اذا كان  
في الاصل من ذكر الجمع سحاب مذكر فطرط الزيادة على الثلاثة فيكون الحرف  
الرابع في حكم تاء والتأنيث له اعتبار وتأنيث يث بعد تقدم علم الرطل منصرف  
لعدم الزيادة وفوات التأنيث لفظا ومعنى وحكا وعرب علم الرطل لوجود  
الزيادة التي في حكم تاء والتأنيث المعروفة مبتدأ الى التعريف اذ العلة التعريف  
لا المعرفة شرط مبتدأ ثان في المعرفة سببا والعلمية شرط ولم يجعل العلمية  
سببا لاجل البعض له في فرع التعريف على التفسير اظهر من فرع العلمية وحرك  
في قوله وما فيه علمية مؤثر على اصطلاحه غير او على يجوز ان يكون خبرا لمبتدأ  
والجملة خبر المبتدأ الاول ولوقال المعرفة شرط علمية لكان المعنى المعرفة شرطها  
كونها علميا وانت تعلم ان المعرفة ليست بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على  
كل الوجهين علمية أي كونه منسوبة الى العلم لانه لو كانت الاضمار والاهتمام  
لكان اللفظ مبنيا متافيا للزم منع الصرف وهو الارباع والمتافى للزم مناف  
للزوم وان كان باللام او الالف ضاف كان مؤثرا في الصرف او في حكمه فله يلزم  
ان يؤثر في منع الصرف فيلزم فساد الوضع فلم يبق الا العلمية العجمة مبتدأ  
كون الكلمة من اوضاع غير العربية أي ما وضع غير العربية شرطها مبتدأ

وله يعتبر تحريك الاوسط  
الذي ينفرد به الحرف  
الرابع وهو في حكم تاء

منع ص  
وهو في حكم تاء  
وهو في حكم تاء  
وهو في حكم تاء

وهو في حكم تاء  
وهو في حكم تاء  
وهو في حكم تاء

ثان ان يكون خبر المبتدأ الالف والجملة خبر المبتدأ الالف علمية منسوبة الى العلم صيغة  
كأبراهيم او كما بان جعل علما بعد النقل قبل التصرف كالتأنيث كان في العجمة جنسا  
لكونه اسما للمجند ثم سمي به اصدرة وانه فاعلة نافع جوف فرائد قبل ان ينصرف في العرب  
وكانه كان علما في العجمة في لغة العجم ولا ينصرف في مثل تصرفات كلامهم من اضافة  
واذ قال لام وتنوين وغيرهما فيصير كاله سماء العربية فلا يعتبر فيه ان وصل العلمية  
بعد ذلك فلهذا ما اذا كانت علمية في العجمة فانها بمنح الصرف كانت الى العرب  
قبل التصرف في العجمة والعربية او تحرك الالف وسط عطفت على قوله ان يكون  
لكل معارض الحقة اصل السببين تحرك الالف وسط والزيادة في العجمة شرط  
التأنيث وفي التأنيث شرط التحرك لوجود الزيادة في التأنيث فلهذا تدرج على الثلاثة  
فوقه منصرف هذا عند المقارنة له وعند غيره كرهه وفيه نظر فان قلت  
الدليل على كون نوع العجما وسبحان من يعلم احوال الاله اسم الماصية والعرف الحالية  
قلت قال صاحب القواعد بان دليل العجمة النقل والجمع اهل اللغة على انه عجمي  
وسمى اسم فلهذا تحرك الالف وسط وانه بمنح كذا في عا الثلاثة اعلم ان  
اسماء جمع الالهيا يعلم الصلح واللام ممنوع عن الصرف الالف ستة محروما  
وشعيب وهو لكونه عربية ونوعا ولو لم تخفها وفيل ان مودا كنوعا لغير  
سببويه فانه مع ومنهم من يقول ان العرب من اسماعيل ومن كان قبل ذلك  
فليس بعربي وهو قبل اسماعيل فيها يذكر وكان كنوعا وفي ذكر سبعة الشرط  
الالف وترك سبعة الشرط الالف نظر وكان الالف ان يقول فمودة وفريد منصرف  
وشذوا ابراهيم ممنوع الجملة مبتدأ شرط سرائر ان صيغة خبر سرائر ان والجملة  
خبر المبتدأ الاول ومن الصيغة التي فيها بعد الالف حرفان او ثلثة او سبعة  
سألني مني الجوزي اي اتها بالجموع اضافة المصرا الى الفاعل ليكون صيغة



له لغة مصونة عن قول التكسير والتضغير وهي الصيغة التي لا يجمع نحو التكسير  
 بعد اخرى ويجوز ان يجمع جمع سلفه كوصا حبات وهي صيغة مفاعلة او مفاعيل و  
 المراد الوزن العروضي له التفرقة قبل اشتراط مني الجموع اولى من اشتراط عدم  
 النظير الا حاد حيث يرد عليه اكلب والجمال واجب بان كواكلب والجمال و  
 محرم نظيرهما في الا حاد صوت الا انها بما تلافى في قول التكسير والتضغير فلم يصرف  
 على عدم النظير الا حاد من كل وجه بغيرها له ثبات لو كانت معها كانت على  
 زنة المفردات كقارئة فانه عارضة كل امية في ضرورة قوت الجمعية فيوزن المراد  
 بالهاء الحرف الذي يكون للعرف بين الواحد والجنس نحو رومي ورومي ومجوسي  
 ومجوس وغيره وتوزن محلي ومحل فكان شاملة لها كساجد وهو مثل ساجد  
 ومصابيح مثل ما بعد الف حرفان ومصابيح مثل ما بعد الف ثلثة اعراف  
 اوسطا ساكن واما ليست للتفصيل لعدم العرو ولا للتسني في سبق  
 كلامه ان يعتبر التسني في عدم الالمام كافي في بعض الشرط فيكون للتسني في  
 قارئة اي لفظ قارئة وهو علم ونونين بالمشاكله ستمه لا يقال لم يعتبر التاء  
 لعروض في حكم العلم للواء وان كانت عارضة لكن لا اشتراط تغيرات الاوزان  
 كافي وزن الفعل عا ان التاء في وزن فعالة موضوع مع الكلمة لعدم استعمال  
 اه شاعب وفرازة وفيه تنصرف لم يقل تنصرف اذا المراد اللفظ ذكر مثال  
 انتفاء العبد الا خبر وهو بغيرها دون مثال انتفاء صبغة مني الجموع من  
 كورصال وكمر لثمن امثلة هذا وكثرة وافقة امثلة ذكره واما مرادني فغير محض  
 له حاجة الى التراجع بخلاف فرازة وفيه كبريا مرادني بدله قوله بغيرها لفاء التاء  
 وباء النسبة من واحد واحد وفي المراد الجمع بجمع حروفه فيخرج مرادني لانه لا يكون  
 جمعا له في الحال ولا في الاصل بل هو مجرد محض داما وانما الجمع مرادني والتعلق

سبق

لعموم

لوجود شرط الجمع وعدمه وحاصل جوابنا يقال ان من الصيغة لا يوزن الجمع وقد  
 انتفع مع انتفاء لصيرورة مفردا والحكم ينتق بانتفاء العلبة المحضة ونزول الجواب  
 من انتفاء العلبة بالتسمية بالقول لوجودها اعتبارا لكونه منقول عن الجمع علم بدل  
 او خبر مبتدأ محذوف اي هو علم والجملة معترضة للصيغة انني الضممان غير مصروف  
 ولم يبق في الجمع شرط ان يكون في الاصل كافي الوصف له مكان اعتبار مطلقه  
 باراد الجمع في المكان او في الاصل بخلاف الوصف وفيه ان قوله لا تنفرد عن  
 الجمع اشار الى ذلك فله حاجة الى الطويل لانه منقول عن الجمع لانه في الاصل  
 جمع فصغير وهو عظيم البطون سمي بالصبي لعظم بطونها على المبالغة وسراويل  
 مسراو جواب ما يقال ان سراويل مفرجة يعني سراويل ليس بجمع ولا منقول عن الجمع  
 وهذا الوزن لا يمنع الا بذكر وجه الجواب انه جمع حكما بالحمل على الموازين او تقديره  
 لعروض انه سراويل استعمل بجمع السراويل او تسمية كل قطعة من السراويل سراويل  
 اذا شرط لم يفرق وهو عدم صرف معترضة الاكثر استغناء اي من طلب اكثر  
 النجاة فقد جاز الشرط والشرطية خبر المسراو قبل العجي اي هو العجي والجملة  
 بنا وبهذا القول مفعول ما لم يسم فاعله محل صيغة منقول ما لم يسم فاعله و  
 الجملة صفة العجي او خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف لان العجي وضمير والذيل  
 الى جنبه يميل على موازنة مفعول به بواسطة اي ما يوافق في الوزن من خواصا عجم  
 وفنا ويل لان الذيل له بوزان يلحق بوزن الموازين بالحق اليق والحق  
 وقيل عرني موعرني جمع سراويل خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف بقوله فضا  
 مفعول محذوف العاقل قد رتق رتقيا مفعول ليقيل اي القول قوله بغيره  
 وفرض او علمه اي قيل موعرني لعروض ذلك واذا الوقال وان صرف مكان  
 اذا كان اصوب صرف فله اشكال اي له اشكال فيه باعتبار انتفاء الجمعية

على ما مر في غير هذا الموضع  
 ان العرني موعرني جمع  
 ان العرني موعرني جمع  
 ان العرني موعرني جمع



فله حاجة الى الحروف والتقدير في مثل شجرة مع مصابيح وفنا ويل لموازنها موزاوي او  
سراويل فكيف ينبغي جنس الاشكال فيل يضاف فله اشكال فيه والاشكال المذكورة  
فنا ويل ومصباح لا فيه اللهم الا ان يعتبر النون وكوميناء جوار ورواع رفعا  
وجوا كفاض مثل قاض خرابي كل كيم من المنقوص على فواعل بابيا كجوار او واولا كدراع  
فوق في الرفع والجركفاض في اسكان الباء استغناء عنها وصرفا للسكان كنبى ونحوه  
الشوب كير النقصان وفي النصب كضوار اصل فيها جوارى وجوارى شوبى بباء  
كان الاله اصل في الاسم الا نضاف فاسكت الباء استغناء عنها وصرفت للسكان كنبى  
وجعلت الشوب عوضا عن فلم يستطع عن غير المنصرف كنبى واخذت كنبى كانت الشايت  
فجعلت بدل صرف الاله عوضا فطوت في الخط ولا يغير في الخط الوقف ها، وقيل  
اصل في الرفع جوارى مرفوعا غير متوق في صرف فاسكت الباء استغناء عنها وصرفت  
كل في يوم يرفع الدراع وعوضت عن الشوب فلم صرفا وفي الجركجوارى مرفوعا في الرفع  
فلمت الفتحة الواقعة في موضع الجر في الاستغناء فاسكت الباء وصرفت وعوضت عنها  
الشوب وقيل عوض الشوب في بابي الحركة وصرفت الباء استغناء عنها والسكان وعوضت  
بنون الجر نظرا الى صوت الفتحة متمسكا بقول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى  
هجوته ولكن عبد الله مولى مولى والصواب مولى لان العبرة بالمعنى لا بالصوت  
وهذا الفتحة جرم في البيت وادع على هذه في القياس او محمول على وجه آخر لم يتعرض  
لواو كذا واع بصيرورة بعد الاله على مثل التركيب مبداء جعل كل كلمة  
واحدة غير صرفية الجوزية، بين فله برد الخ والبصر على معنى شرط مبداء ثان  
العلمية في المبداء والجملة في الميزان التركيب او ليتحقق السبب الى  
ان يكون باصناف ولعل اضيان في قوله عن علم منع الصرف بتاثير التركيب  
كما هو قول بعضهم فيه ولذا لم يشترط عوم التفتيح ولا اسناد له التركيب الاضافي

جاء الاسم الى حكم الصرف فكيف يوزن مع التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب في الجواب  
من الصرف الملتزم للام عرب المتأخر مثل بعلبك اشترط عوم الصوت كسبويه و  
عمر بن قاسم في الامم العربية فتركه اعتمادا على ظهور الالف والنون ان كانا في  
اسم غير صفة فشرط ذلك الاسم العلمية الجملة الاله صفة جواب الشرط ليتحقق السبب  
او ليجتمع التوافق في الشب بالقياس فيث اوليهم الزايق كعمران وهو مثل عمران او  
صفة مضاف على اسم او كانا صفة كلمة او هن محلى نظر نريد يد بين الشطين باعب  
ما صرف الشرط عليه لا باعتبار ما بين حيث لا يتحقق في الجر الى اصل الشطين و  
ان اجتمع في الكل ظاهرا فان شاء فعله في اي شرط استغناء فعله في ذلك ليتحقق شوبه  
بالقياس فيث يدخل الاله المجموعة عنها وقيل وجود فعل كعمران عاوزن فعله  
ليتحقق فعله في وجود فعل وفيه او ليتحقق شوبه بالقياس فيث باضلع في صفة  
المذكر والمؤنث بشرط وجود فعل بعد ان يكون عا ففعله ومن ثم اشار الى  
مكان الاله اعتبارا في اختلف في ركني الطرف مفعول ما لم يسم فاعلم الى اجل الاستغناء  
في شرط تاثير الالف والنون اختلف في صرف ركن حيث يصر في شرط وجود  
فعل لعدم ركنه ونعم من استشرط استغناء فعله في استغناء ركنه ووزن اختلف  
سكان ووزن ما لم يسم في سكن بل انفق على منع لوجوه الشرط على كله  
القول في الاستغناء سكانه ووجود سكني ولم يختلف في زمان بل انفق على صرفه  
لا استغناء الشرط على كله القول في لوجوه زمانه وعدم ندمي ووزن الفعل  
مبداء الاله صفة ههنا من قبيل اضافة العام الى الخاص كنبى الاله لم يسم في السبب  
له الا خصلصن والى لا بعيدا خبر شرطه مبداء ثان اي شرطه في منع الصرف  
اصواله مبداء الاله خصلصن بالفعل او وجود زمانه كزمانه الفعل في اوله  
ليتحقق الفرعية ان يتحقق به بالفعل خبر المبداء الاله والجملة خبر المبداء الاله



كثر اسم فريض وضرب واقترب واسفره والكسر في محله يوجب في اسم العلم  
 او انما يحيا كونه وشيئا انما مثل يضرب ولم يثبت معروف لانه لو سمى بنحو ضرب و  
 وحر في معروف وهو اختيار الخليل ويونس والى غير ذلك من الحاجة وزعم  
 عيسى انه لا ينصرف او يكون في قوله خبر لم يذكر العلمية بل ذكر سببها لان العلمية  
 المعنوية المنبئة عليه زيان اسم يكون فارصا اول الامر هو الزيان فيجوز الطرف  
 والمظروف قبل سببها عموم وفصوص والاعمال يصح مظهر فالله صفت او يراى اول  
 حروفه الصول او يقال معناه في قوله صفة زيان كزبانته كانه كزبانته ليكن  
 غالبا في الفعل علمية مقبلة غير افتائية بناء على الدليل وهو وجود زيان في قوله  
 العلم في اوله بخلاف قوله ضارب علم فانه وان كان في الفعل كذا في الواقع كذا العلمية  
 انما فيه غير مستند على الدليل غير صفة زيان فاقبل اي صلا في سببها في اربعة  
 للناس ومن لم يلى ولا كمال اشتراط عدم قبول الشاء للعدم وجود المشروط عند  
 وجود الشرط انما هو لوجود الزيان المذكور مع عدم قبول الشاء في جعل وجود  
 الشرط عند الشرط نظر وانصرف بغير لزوم عدم الشرط عند عدم الشرط  
 لا سيما عن من جعل عدم الشرط موجبا لعدم الشرط لقبوله الشاء المحي بجملة له  
 لثاقفة القوية على العمل وما الى ان اسم الكيفية المحنوعة الذي وضو فيه علمية مؤثر  
 علمية مؤثر جعل العلم التي جعلها من قبل شرط التعريف مؤثرا ولم يقدروا فيه  
 تعريف مؤثر بناء على قوله عبر على الشاء اذا نكر فحزب شعاع وقطاع صرف  
 لما ينبغي من بيان ما انما العلمية لا يجامع مؤثر حال الى له يجامع سببا مما  
 الاسباب حال كون مؤثر ان سبب العلمية شرط فيه الا ما الى سببا مستثنى  
 مرفوع مفعول له يجامع من مثله شرط خبر وجملة صفة ما فيه اي هذا السبب  
 الالعمل استثناء مما في بعد ارض الاستثناء الا قوله الى له يجامع غير ما في شرط فيه

بي

فقد علم مؤثر

بني احد

الله

الالعمل ووزن الفعل فانها مجامعها مع انها ليست شرطا فيها ووزن الفعل  
 مما الى العمل ووزن الفعل متضادان له خلة فاوزانها فله يجتمعان في سبب  
 بعد زوال العلمية سببان فله يكون معا فله يوجب في له يكون سبب مجامع  
 العلمية مؤثر من غير اشتراط الالعمل في هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل  
 في معناه فله يوجب سبب الالعمل كان عاظا في الواقع وان قيل فله يوجب سبب  
 منها كان استثناء الكل لانه قد اوصى له بوجه اوصى به وهو ايضا مجامع احد  
 منها فيكون حاصل المجامع لا يوجب سبب منها الاسباب منها وفيه انه يمكن ان يقرر  
 بقرينة ما سبق فله يوجب سبب غير ما في شرط الالعمل منها فيستقيم المعنى واللفظ  
 وفيه فاذا نكر في الالعمل الذي لا ينصرف في المعرفة بانه سبب فيما من شرط فيه  
 حيث بعدم الشرط عند عدم الشرط فله يبقى فيه سبب او على سبب وهو فيها ليست  
 بشرط فيه من العمل ووزن الفعل وخالف سبب الالعمل في الالعمل في الالعمل  
 الالعمل له سبب استناد ونسبة المخالفة الى الاستناد غير مخالفة بقرينة  
 وفيه ان نسبة الفعل الى التميز بعد من الملاية ولو كانت لقضاها بالحق الى باس  
 بها من كلا الجانبين الالعمل انه وردت نسبة الى الاستناد والتميز معا في عبارة  
 الفقهاء وفي قولهم قال ابو حنيفة نعم الله كذا ظاهرا قال ابو يوسف يخالف ابو  
 حنيفة نعم الله ابو يوسف ظاهرا وقولهم قال ابو يوسف كذا ظاهرا قال ابو حنيفة  
 فله حجة الى ما ذكر في بعض الشرور من اولوية رفع الالعمل في مثل العلم على  
 حال من مع المخالفة الى ما يثبت العلم حال كونه على او يميز عما هو على التميز مثلا زيانا  
 اي في علم مثل العلم لا يتعلق قوله على بقوله خالف لفساد المعنى او انكر اعتبارا ان  
 كان سببونه فاعلا فقوله اعتبار مفعول او تمييز او حال كونه مضاف الى حال  
 كونه ذا اعتبار للصفة او ظرف زمان لان المصدر قد جعل صبا او مفعول مطلق

ان اوزان العمل في قوله  
 وتنفرد وقال ابو حنيفة  
 اوزان العمل في قوله  
 الاوزان في قوله  
 انما يخرج في اسم العلم والعمل  
 ووزن الفعل



يكون الاعتبار المذكور نوعاً من المخالفة أو جزم مضاف إلى خالف مخالفة اعتبار للصفة  
 وإن كان سببه معموله يجوز ما ذكرنا من الوجه الآخر لا يكون معموله لعدم اتحاد  
 الفاعل ويجوز أن يكون بدل الاستعمال أيضاً جزم الضمير أي خالف الفاعل  
 سبويه اعتبار للصفة للصفة الأصلية معمول به لقوله اعتبار واللام نفوذ  
 للعمل بعد التكثير والاشتغال لم يعتبر له أن الساقط بالعلمية التي هي وضع ساقط  
 عن وجه الاعتبار وجاب بأن الساقط مانع باعتبار زوال المانع ولا يلزم  
 باب قائم كل علم كان في الأصل وصفاً بقاء العلمية جواب أشكال يرد على سبويه  
 وجه المسألة المذكورة ونقد من أن يقال أن اعتبار الوصف الأصلي بعد التكثير  
 أن كان زائلاً فيلزم أن يقتضي في حال العلمية أيضاً بمنع كونه من الصف للوصف  
 الأصلي والعلمية هي بانه لا يلزم سبويه باب قائم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف  
 الأصلي لتحق المانع وهو لزوم اعتبار الصفين الوصف والعلمية في حكم واحد  
 فردية وموضع صرف لفظ واحد بخلاف اعتبار الوصف والعلمية في موضعين فانه  
 أيضاً اعتبار الضدين في حكم واحد وموضع الصف لكن واحد وصلة نوعية لا فردية  
 كما يلزم متعلق بنفي الفعل لا بالفعل المنفي ولا يوجب النفي إلى القبول بنفي الفعل مثبتاً  
 فيفيد المنفي من إبهام اعتبار المتضادين وذاتية لانه إذا اعتبر كل ضد مؤثراً ثانياً  
 لزم تولد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزم المؤثر لزم اجتماع الضدين الوصف  
 والعلم وجه تضادهما أن العلم للخصوص والوصف للعموم وكون الوصف زائلاً  
 والعلمية سميحة تنافي الاجتماع دون التضاد في حكم واحد وصلة فردية لا نوعية  
 وموضع صف لفظ واحد فان قيل جزم اعتبار الضدين في حكم واحد كثيراً  
 كما اعتبار الحركتين المتضادتين في حصول الاضلاف ويجعل الضدين بتغير العالم  
 ونحو ذلك فقل اعتبار الضدين وجعلها على حكم واحد محتج بحل في العمل الحقيقية



حصول

حصول الحركتين المختلفتين لحصول الاضلاف الا في محل الضدين بتغير العالم ونحو ذلك  
 فردية اذ لا تعد للعقل فله يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ونحو ذلك التأثير الطبيعي  
 اعتبارهما فيه بدون التأثير الطبيعي لمحض الجواز والاعتبار او يقال التغير والاضلاف  
 وان كان كل منهما حكماً واحداً لم يكن متضاداً بل كونهما على كونهما على كونهما  
 وزوال طائفة اخرى وكلمة باب غير المنصرف بالله م أي بلام التوقيف الباء للسببية متعلق  
 بنفي أو الاضلاف لانهما لكونها من معظم خواص الاعم بقومان جهة الاستحسان و  
 بعد ان عن الفعل فيضعف تأثيره بحيث لا يوجب الجز بسقوط تبعه للشيء الساقط  
 عليه الفعل وهما لم يسقطا عليه بل باللام والاضلاف فلم يتبعه الجز بالكسر كمررت  
 باله والهمزة القيد طالق ان اذ غير المنصرف بغير اللام والاضلاف بنحو كونه  
 بصوت الفتح وبعيد اللام والاضلاف بنحو بصوت الكسر المرفوعات  
 متبادر وموضع الفصل وما اشتمل فيه وتذكير متبادر وان باعتبار الخبر او بنا وبكسر  
 او بفتح الى المرفوع المذكور في لولاه المرفوعات عليه ويمكن ان يكون قوله المرفوعات  
 خبر متبادر محذوف والسفد بهذا ذكر المرفوعات وقوله موما اشتمل عليه متبادر موما  
 اعم او معرب لغيره صيغة فاعله والجملة صلة ما علم معمول به لقوله اشتمل وهو الفاعل  
 والواو والالف لفظاً او تقديره والاعراب المحلى له بشئ عليه اللفظ فله يكون كونه في قوله  
 مرفوعات في الرفع المحلى له في كل محل لو كان ثم معرب للام مرفوعة الفاعلية الخصلة  
 المنسوبة الى الفاعل او كونه فاعلاً حقيقة او حكماً ولم يقل علم الرفع لانه ليس في الحرف أيضاً  
 ولكنه يلزم تعريف الشيء بما يباين في المعرفة والجملة والاشارة الى اصله الفاعل في باب  
 الرفع منه اذا عرفت هذا فنقول في الفاعل أي مما اشتمل او من المرفوعات و  
 تذكير وتوضيح بما عرف والاعراب في موما اشتمل الفاعل متبادر مقدم الخبر قوله  
 اصل المرفوعات لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الخبر ولان علمه في قوله ف

المرفوعات

سببه متبادر او محذوف

ولنا



المبتدأ والوجه أشد في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه إلا ستره ستر وله رفع  
 لا يفتح بالتواضع بخله في المبتدأ وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه باق على ما هو  
 الأصل المبتدأ به وهو التقديم بخله في الفاعل ولأنه يحكم عليه بكل حكم جابر أو مستفاد  
 فكان أقوى بخله في الفاعل ولأنه يحكم عليه بأحكام متفرقة في تركيب وأصل بخله  
 الفاعل فان حكمه وأصوله وهو ما اسم غير تابع استدلال الفعل به بعبارة ولا يذكر  
 في الحذف الفاعل بوجه أو عطف أو غيرهما لأن المراد في الجمع ورود المرفوعات والمقصود  
 المنصوبات والمجوزات المكونة غير التتابع بقرينة المحسوس السابق وهو ذكر التتابع  
 بعد ذكره أو شبهه وأما في أو شبهه ليقاوم بغيره قائم أبى وقوم الفعل عليه عطف على قوله  
 استندوا حال تقدير قد احتراز عن غير زيد في زيد ضرب لأنه مما استدلاله الفعل لكنه  
 مؤخر عنه فان فعل الفعل في استدلاله الصغير دون قبل مؤخر استدلاله أيضا والكسرة والياء مثل  
 متكرر كما عرفت في الفتحة وما قبله قوله وقوم عليه لرفع الهمزة والاحتراز فعل تقدير  
 عموم تليق تقدم الاستدلال به على جهة قيام ضرور عنه احتراز عن كون ضرب زيد  
 وزيد مضروب عليه وظرفه قيام به أن لا يكون الفعل سببا للمفعول لا يكون عطف  
 المحذوف به واقعا على جهة كونه حاصله لم يقل قيام به واقعا لأنه لثقله بجزءه كونه  
 مات زيد أو طار زيد مثل قام زيد وزيد قائم الوجود والاصل ولو قال والاولى المكان  
 اخبر واضمح وأصح لمراعاة الاشتقاق أن يلى فعله لأنه كالجزء منه فلذلك لا يخل  
 لأن الأصل الفاعل أي على الضم جار هذا الكلام ضرب غلامه زيد لتقدم معاد الضمير  
 وهو زيد كما تقدم الفاعل رتبة وأنت هذا التركيب ضرب غلامه زيد الفاعل الفعل  
 بنعله واتصاله يجب عود الضمير قبل الذكر وهو محسنه للزوم الاستدلال قبل الذكر  
 لتأخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على أصالة تقدم الفاعل عليه خلافا  
 للفتن وابن جني فأنها جوازها تحسبا لقوله جرى ربه عني عدي بن حاتم

في باب التركيب

ما ذكره في باب التركيب

ما ذكره في باب التركيب

جزء الكلام العاويات وقد فعل والجواب أن الضمير للمصدر أي رث الجزاء ولم  
 يعتبر التفسير بزيد كما في تنانج الفعلين لأن ذلك ينقض بالعين والضمير المتضيق  
 إليه غير محتمل إلا ترى أنه لا يصح المفعول إلا إذا عمل له عند تنانج العالمين  
 كون الاسم الظاهر أو ما قبله الاستدلال قبل الذكر الشارح للضرورة ولا ضرورة  
 ههنا ففيه نظر لشيء افتضاء الفعل للمفعول به كافتضاء الفاعل وإذا شطط السبق  
 الاستدلال لفظا غير فيما في الفاعل والمفعول فقبل قد اعتبره المرفوع الاستدلال  
 ولم يعتبره تقديم المفعول على الفاعل من الصورة كزموسى ضرب عيسى وأجز الوصلان  
 وكذا في مؤخره زيد وغيره كذا جاز فيه الوجهان أو الوجه قبل والقرينة اعتبار  
 اللفظ كالبية أو مقابلة كوزيد ضرب موسى عيسى بخله في ضرب شعرك موسى أو ضربت  
 موسى شعرك أو ضرب عيسى العاقل موسى العاقل وأكل الكثرى موسى لوجودها من  
 تذكير أو تانيث أو صفة أو عدم صلاح أصلها للفاعلية كالكثرى كان يكفيه أن  
 يقول وإذا شئت القرينة إذا العرب من القرآن اللهم الله أن يقال أنه من مخرج للدلالة  
 على الفاعل ووجه فله يسمى قرينة أو كان مفعولا متصلا له متتابع الفصل اتصال  
 سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضرب زيد أو ضميرا منفصلا كما في ما ضربت الله  
 بية أياك أو متصلا كضربك أو وقع مفعوله بعزائه كوما ضرب زيد الله عز وجل  
 لو أخرج له نقاب الحمر أو معناها فلفظ بخله فاما إذا وقع بعزائه أو معناها فلفظها  
 كوما ضرب الله عز وجل فأنه كان سواء قصر استثناء وعرو وتقدم الاستدلال على الفاعل  
 بقرينة أو قصر استثناء أمرين وقيل يجوز أنه لضعف الحذف وله أن لا يندرج  
 الاستدلال في بابته وجب تقديمه أيا في انتقاء العرب فيها والقرينة فللمخرج  
 الاستدلال وأما في كذا الفاعل ضمير متصلا فلما فاء الاتصال الفصل وأما في وقوع  
 المفعول بعزائه أو معناها فلفظها بخله الحمر المقصود وإذا شطط السبق بالعال

ما ذكره في باب التركيب

مؤخر



[illegible]

اصول فقه

محمّد

غير انما هو مختص اي سائل العطاء من غير وسيلة مما تطلع اي يلكيه مختص من اجل  
الهلك الملهات يزيد اي ليك يزيد من اجل اهلك الملهات يزيد الطوارح  
يخطو بل عا قبض فعولن ومعا عيلن في المصراع الاول وقبض فعولن في  
المصراع الثاني ومعا عيلن في الرابع وجوبا عطف على جواز اي حرفا وجوبا في  
التي مثل هذا الكلام وان احد من المشركين استجرك وقد يجوز ان يعا اي يحذف  
الفعل والفاعل مثل نعم اي قام زيد لله نعم الخي الصديق ما سبق عليه وحرف  
الجملة ههنا جائز لا واجب ونعم فيه قرينة لا سلفية مستر الجملة المعنى قال  
اقام زيد مقول قال واذا تارة الفعل اي اذا قصر توجه الفعلي الى  
اسم واحد وهذا في القلب واما بعد التركيب فله تارة اذ كل مستوفى بحوله  
من ضمير او حذف او مذكور قوله الفعل اقل ما يتحقق فيه وجود التارة  
ولا يختص التارة بالفعل قد يوجد التارة في اكثر من الفعلين كجاء  
في الصلح الماثون كاصليت وباركت واركت وتركت على ابراهيم ذك  
الفعل لا صلة الفعل في العمل والتارة لا تختص بالفعل بل يجري في  
غيرها كوزيد صارب ومكرم عمرا وبكر شريف وكريم ابى وغير ذلك اسماء  
ظاهرة مفعول تارة من باب تجاذبا التوب قبل بالظاهرة انما اذا تارة  
مضى الى على ما يليه وليس فيه جواز اعمال بعد ما صفة ظاهر واقعا بعد  
او المقدم او المتوسط ملحق بالاول يستحقه قبل الظاهر انما فلا يكون له فيه  
مجال ونزاع فله يكون من هذا الباب فقد جاز الشرط والجزاء محذوف والتقدير  
واذا تارة الفعل ظاهرا بعد ما جاز اعمال كل منها او جاز الشرط قوله  
فان عملت اليك يكون واقعا في الفاعلية فاعلية الاسم الظاهر اي كونه  
فاعلا مثل ضربني واكرمني زيد وفي الظاهرية المفعولية اي معنى الاسم

الكتاب في معرفة الحروف العشر



Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, with entries numbered 1 through 10. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular stain in the center of the page.

وجمعنا ذكر اوتنا بينا القوم ذلك الضمير اليه دون ظرف اضرت الحذف اي حذف الفاعل  
 له انه يجوز حذف الفاعل الا اذا سُدَّ شئ مسنن والا فلهذا السابقة من باب تقدير الفاعل  
 من باب حذف سببا والحذف من باب التنازع محذوف سببا حله في الكسائي الى الحذف  
 المقول بالاضمار دون الحذف حله في الكسائي ويظهر الحذف في نحو ضارباني واكرم من الزيد  
 عندهم وضربني واكرم من الزيد ان عنده فانه يقول حذف الفاعل وهذا الضمان محذوف  
 الا ضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جاز نحو نعم رجله وقروا الله اضرخله وحذف  
 الفاعل بدون سد شئ مسنن فانه لم يوصر اضمه وفيه انه حله حذف الفاعل في اسمع  
 بهم وابصر صحت بهم حذف بهم وهو فاعل محذوف بسببه وكما قام وما فقد الا انا وكثر  
 اضربن واكرموا القوم وكثر اطعام في يوم فكل سبعة يتجاء وفيه ان المعجزة قاصرة في  
 العمل لا يجيء وجود الفاعل فخره اطعام من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما  
 في الجوامد له من باب عدم وجاز اعمال الله عند اقتضاء الا قوله الفاعل معترضة لبيان  
 حله في الفراء والواو اعتراضية حله في الفراء فانه منع جواز ذلك للزوم اضر المحذوف  
 الا ضمار قبل الذكر وحذف الفاعل روي عنه توكيد الواقعين او اضمار بعده  
 الظاهر كل في صوت تاخير الناصب يقال ضربني واكرم من زيد وضربني واكرم  
 زيد او رواية التي غير مشهورة عنه وحذف محذوف عن الاضمار قبل الذكر لو  
 اضمر والتكرار لو ذكر المفعول ولم يضر الله يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو  
 متحتم وربه رجلاه اذا ان استغنى شرط استغنى عن الحياء تقدم ما يغني عنه عنه مفعول  
 ما لم يسم فاعله وان شرط اظهرت جزاء الشرط نحو صبي منطلقا وصبي زيدا منطلقا  
 له انه يجوز حذف اضر مفعول باب صبت ولا يجوز اضماره لانه يلزم الاضمار قبل الذكر  
 في الفضلة وان اعملت عطف على الشرطية السابقة من قوله فان اعملت اكله الاول  
 اي الفعل الا ولا اضرت جزاء الشرط الفاعل اي كثر ضربت واكرم من زيدوا وضرت المفعول



له ان اخبر ليس قبل الذكر لتعلق الهم الظاهر بالفعل الاول وهو متفق على ما بضم الفاعل  
 الكمال وله خبر في مع امكان افعال على القول المختار متعلق بالفعل الكمال يوم  
 بالحرف على ان الكمال غير متوجه الى المذكور ان يجمع ما به في جميع الالوفات والفتوح  
 ما به على الالوفات فيظهر نحو بسني وحسبها منطلقين الزمان منطلقا حيث اعمل حسن  
 فجعلت الزمان فاعلامه ومنطلقا مفعولا واخر المفعول الاول في حسنها واظهر  
 انه وهو منطلق في ما به وهو انه لو اضرب في الخالف المفعول الاول ولو اضرب في الخالف  
 المقال وهو قوله منطلقا وقوله مبتدأ في المفعول امر الفاعل كفاي ولم اطلب قبل  
 من المال اوله ولوان ما اسعى له في حقيقته الى لو ثبت ان سعيه له في حقيقته كفاي  
 قبل من المال ولم اطلب الجذر المؤثر في كفاي اسعى لجذر مؤثر في آخره ولكن ما اسعى لجذر  
 مؤثر وقد يدرك الجذر المؤثر في مثالي ليس خبر منه اي من باب التنازع فيفساد  
 الحرف اضافة المصروف الى الفاعل اي وان كان ولم اطلب عطف على كفاي ومنه باعمال  
 القول ان كان عطف على مجموع الشرط او اعتراضا حيث لا يكون له في خبره فله  
 يصير مثبتا فله نفس المفعول ولا يسوغ ان يكون حاله لان الحال قبل الفاعل فيستلزم  
 كون الشرط ملزوما للكفاية الحقيقية بانتهاء الطلب وليس كذلك لخصي اسعى  
 لادني حقيقته مع كفاية قبل من المال مطعنا طلبه ولم يطلبه على تقدير توجهه الى قبل  
 من المال لا يلزم انهاء كفاية قبل من المال بثبوت طلبه على فضته لوالتي جعل مثبت  
 من شرطه او لانه او ما عطف عليهم على اصددها منفيا والمنفي من ذلك مثبتا مفعولا ما لم  
 يسم فاعله لم يسم فاعله لم يذكر فاعله لم يفسد عن كفاية فضل المبتدأ لانه تعلقه بالفعل  
 في ستمه بعض النحويين فاعله كل مفعول ذكر كمال ايمان صروف صيغة مفعول فاعله  
 مفعول لم يسم فاعله لقوله صروف واقيم وكل المفعول مفعولا كيد للضمير المستتر انما اكد  
 لانه ينوهم اسناد الفعل الى قوله مقام مقام الفاعل وشرطه مبتدأ اي شرط مفعول

ولا بد من ان كانت الهمزة البنية حيث كان  
 لاصول مفعولا فيه وصار فاعله  
 لاصول فاعله

ما لم يسم فاعله ان يغير صيغة الفعل الى فعل الى الماضي المجهول والمضارع المجهول فبينا  
 كذا فعل واستفعل وغيرهما وهذا من باب ذكر العلم وارتقاء المشهور كذا في فروع  
 موسى الى الخبر جار عاطف قاهر وتقبل وكذا فيهما ما بين الفعل ويكون من باب صروف المفعول  
 ولا يقع موقع الفاعل المفعول الكمال صيغة المفعول لانه من الالوفات والفتوح اسنادا  
 فلو اسند الفعل اليه لزم كونه من الالوفات ومن الالوفات اسنادا الى الالوفات فاعلم  
 ضرب زيد لانه اسنادا الى الالوفات وهو اسناد المصدر غير تام من مفعول باب علمت ولا يقع  
 المفعول الثالث من باب علمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه من الالوفات  
 لانه لانه جواب لم ويبطل السؤال عن الهمزة قبل تمام الحكم وفيه انه يوجب ابتداء ضرب للناصب  
 وفيه ان الهمزة كونه بعد اظهار الالوفات جواب لم وفيه والمفعول مع لانه الاول وفيه ان الالوفات  
 وتركها يغير ما يفيد المفعول مع كذا خبرا في المفعول الثاني من باب علمت والناصب في باب  
 اعلمت ان الالوفات يقع موقع الفاعل واذا وجد في الكلام المفعول به مع خبره من المفعول  
 تعين جزاء الالوفات الفعل اليه لبيان فعل المجهول له وكون اسناد اليه حقيقة والي خبره  
 من الالوفات مجازا ولا يصاد الى الحقيقة مع الحكماء وله خبر في خبره عليه المفعول المطبق  
 والزم ان بالجرية والالوفات المكان لانه من المفعول المجهول غير مبني لذكره بقوله ضرب  
 زيد يوم الجمعة ظرف زمان امام الالوفات طرف مكان ضربا بغير اسناد الى المفعول  
 باعتبار الصفة في وان مفعول به بواسطة الحرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على  
 اصطلاحه فهو مفعول به حيث جعل تقديرا شرط النصب لانه شرط المفعول فيه فيلزم  
 تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير مفعول به بواسطة فتعني زيد فان قيل قوله  
 اذا وجد وقوله تعني وقوله مفعول امر مستقبلي وقوله تعني زيد بامض في الكلام غير  
 منطقي وان لم يكن تاما اي وان لم يجر المفعول به فجميع اي يجمع المفعول به سواء  
 مستويا سواء الكثرة عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا والالوفات من مفعول

خلاف ضرب الالوفات

ان الالوفات من المفعول الثاني من باب علمت

تعني على المفعول الثاني

ان الالوفات من المفعول الثاني من باب علمت



باب اعطيت الفعل المتعدي الى مفعولين ثابتين غير انه قول اول في الغايه مقام الفاعل من  
 من المفعول ومنه المفعولات المتعدي تقدم الخبر والحمله عطف عما قوله في الفاعل  
 والخبر جمعها في فعل واحد كما كان الله زعم بينهما عما هو الاصل واشتركا في العامل المفعول  
 وغير ذلك فالمبتدأ فان قيل ما له ان يجمع الفعل في هذا المبتدأ والخبر دون هذا الفاعل  
 المفعول عالم يستقيم فاعله قبل التثنية بعض الخبر وبما حقه المستفاد من المقام المكان الا ان  
 دون الله تعالى وصحة بذكره بعضا ليكون صور السقر كدالة على صور الكفا، و  
 قيل صحة بالخبر ههنا دعا عن زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه مواله اسم لفظا او  
 تقدير المجرى الاول بوصفه عامل لفظي احتراز عن الله الذي فيه عامل لفظي لا يخرج  
 بنفسه سبق الوجود وفرد الله كان منزلة الوجود كما في قولهم سبحان من صنف في الركبة  
 وسبحان الذي صفر جسم النعوش وكبر جسم الفيل وقوله سبحان من صنف في الركبة  
 اثنتين شجرة العدم الاصل امانه وهما في هذا الفيل فان قيل التجريد سلب الوجود  
 مع وسلب الخلق بوجوب سلب العوم له عوم السلب فيصرف عن عدم بعض العوم ووجود  
 البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون شمول العوم يكون بالافتراف ايضا قيل  
 التجريد وان كان سلبا لكن على وجه العوم اذا نسبة الى يمانية واثبات التجريد على جميع  
 العوامل بان لا يحد فيه عامل عام سلب عوم السلب على سلب العوم او يقال سلمنا انه يحد السلب  
 البسيط فيسلب العوم فيعمل شمول العدم والافتراف فتعني اصددها وهو شمول  
 العدم بالقرينة والعوامل اللفظية المنعوبة الى اللفظ نسبة الفعل الى المصور او  
 نسبة الخيرات الى الخلق او غير التوابع وهو المراد في جميع المفعولات والمنعوبات والمجوزات  
 بل يحد في التوابع بعدد وفرد العلامة جاز الله التي تختص في المفصل العوامل اللفظية  
 بما كان وان علمت حيث كان ما هو معنى المبتدأ والخبر فانها الله سبحانه المجرى  
 في العوامل اللفظية التي هي شأنها ان يحد عليها وهي الى بواب التثنية وفردتها

معلوم ان اسم الفاعل لفظي  
 سطر او حال متعلق بها  
 في الحال مستمرة

ليس الا والمعة بوعرف المبتدأ ومنه فالحال ان يطلق ما عرف ولا يرد عليه نحو محسب ودم  
 له ان الزائد غير معتد به منسوبا اليه احتراز عن خبر المبتدأ او القسم الله عن المبتدأ فانه كان  
 عن هذا القسم والصفة الواقعة بعد حرف النفي كلمة او لنفسه المحرود دون الخبر  
 فيها وصور الخبر وهو هو قوله الله سم كل القسمين مانعة الخلو دون الجمع وليست للتثنية  
 او للتثنية فلا ينافي التعريف ولم يغير وقوله بعد الموصولة في الفاعل المجرى لان  
 هذا القسم عن المبتدأ ضروري لعدم وجه آخر ولا خروج هنا للزوم انما الصلة بغير  
 اللام الموصولة كان عرب ما بعد ان يجمع غير ما عراها ويرد عليه قائم ابو زيد واصل  
 بان هذا اذا لم يكن غيرا للابوابية ومن الخبرية وفيه انه منقوض بجواز الازمنة في  
 اقام زيدا تمل تعرف والف الاستفهام وهل كان له وقيل له وذكر الله الف للمصالاة  
 وللنفيد رافعة حال عن صيغة الواقعة لتمام غير صيغة مستمرة فله يرد اقام انما احتراز  
 عن كون اقامان الزيدان لان قائمان رافعان لصيغة عائد الى الزيدان ولو كان رافعا للزيدان  
 الضمير لم يجر تثنية مثل يرد قائم مثال الله في المبتدأ وما قائم الزيدان مثال الصفة  
 الواقعة بعد حرف النفي واقام الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد الف استفهام قائم  
 طابقت اي كانت الصفة والله اسم المرفوع في مرفوع مفعول به لفظي طابقت  
 اي اسمها واقعا مرفوعا واقعا بعونها احتراز عما اذا طابقت من كون اقامان الزيدان  
 او مجموعهما كوا فامون الزيدون فانه خبر ليس الا جاز فيه الا مران اصددها  
 كون الصفة مبتدأ ما بعد ما فاعلا السامعة الخبرية تمام الجملة وان كان  
 الصفة خبرا وما بعدها المبتدأ استوائها في مخالفة الاصل فلا يسبق اللفظ الى  
 اصددها بخلاف قائم زيد صلب له يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل  
 واستند اسم جملة على المبتدأ تاخير المبتدأ عن الخبر فلا يسبق اللفظ الى ما هو  
 الاصل فيلتبس وهذا الفرق بين جميع الصور التي هي وجواز الوجهين

المجزوبة



فان قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه آخر انشئ الفروغ قبل  
 اذ هو جعل الاسم نظاما فاعله فله وجه في الصفة في سوي المبتدأ فحققت الفروغ  
 فان قيل قد اعترض في صحة تأخير المبتدأ نحو قوله تعالى فانما اقمنا له فاعلم ان  
 وجهه ان لم يعتبر الالف بالتبني هنا جواز الوصل في قوله فانما اقمنا له فاعلم ان  
 مبتدأ فانما اقمنا له او فاعله فانما اقمنا له او فاعله فانما اقمنا له او فاعله فانما اقمنا له  
 اختار ان يعمد اليه المسمى الى المبتدأ فله وجه في قوله فانما اقمنا له فاعلم ان  
 قوله فانما اقمنا له المصنف المذكور تأكيد به الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اختار ان  
 القسم اليه من المبتدأ المضاف للصفة المذكورة اي لا يكون صفة واقعة بعرضه في النسق  
 والالف النظام رافعة للنظام واصل مبتدأ المبتدأ التقديم خبر له عن عمل البيان ومضى  
 ثم اي ولا يلحق ان اصل المبتدأ التقديم مجاز هذا الكلام في حان رتبة كون الضمير عارضا  
 الى زيد المتأخر لفظا تقدمه رتبة المكان اصالة تقدمه وانتم صاحبنا في الدار تعود الضمير  
 الى الدار ومنه خبر الجار الذي اصله المتأخر فينضم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وقد  
 للتقدير يكون المبتدأ اسم يكون نكرة خبر يكون في المبتدأ اصلا ان التقديم والتأخير  
 فينبغي اذ هما بالنسبة والالف لا التزام له في بيان فله التذكير يستلزم اصالة التذكير  
 بيان التذكير عند بيان اصالة التقديم غير ملزم فكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا  
 كان المبتدأ متوقفا على ما لا صور الكلام له مما وجب فيه هذا الاصل او خلفه وجب  
 يلزم تأخير وكلف هذا الاصل في بعض الوجوه وذكر ان كان الخبر متوقفا على الجار في الدار  
 رجع ولعل ذكر التذكير بعد ذكر التقديم بهذا الين اذا خصص في التذكير اي قبل شيئا  
 بوجه ما اتي وجهه كان ما رأت في اوصافه التذكير في الباب محل بالعرض المطا  
 وماله فقام ويرد عليه جواز كونه ناقصا وانت في الجرح ويرد ايضا جواز تذكير  
 الفاعل مثل ولعل فانه يخصص بالصفة مؤن من غير من مشرك واصل الدار

ام

ام امره فانه يخصص بالعلم بقبول الخبر لا هو الجنس من ان اله صار بعد العلم بقبول  
 الصفات لان ام المصنعة المعادة للمنهج للسؤال عن التبعين بعد العلم باصل الحكم  
 ما امر غير منك تمثيل للمبتدأ على موجب مني نعم فانه يخصص بصفة التعميم وفيه  
 وشرا هذا اناب اي شرع عظيم هو الطلب لا شره جبره وخصص بكونه فاعله من  
 باران التقديم وان خبره على ابدال شر من الضمير وجعله بتقدير اشر هذا اناب  
 ليحصل التخصيص وتقديم مافقه التاخير يوجب كونه يكون المفعول المفعول بالاشارة  
 المفعول للطلب بالبيان المعاد قد يكون خبرا بان يكون الجائي جيبا او نارا او مخبرا  
 خبر مفعول وقد يكون شرا بان يكون لفظا او عروفا او المهر له ببناء غير معاد يتشام  
 به يكون شرا لا خيرا فاعله الاول يصح القسم بالنسبة الى الخبر وعلم ان لا يصح لتعذر  
 الوصف في يصح القسم فيكون المفعول شر عظيم لا خبر ليفيد اناب وفي الدار رجع  
 تخصص بتقديم الخبر الذي موقوف متعين كونه خلافا لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعد  
 موصوف باستفراق في الدار فكانه يخصص بالصفة وسلامه عليك يخصص بكونه  
 مستويا الى المنكح اذا المفعول سلمت سلاما عليك ثم رجع لمصنوع التمرار والادام قالوا  
 معناه سلمت سلاما عليك واعترض عليه ان سلمت معناه سلمت سلاما عليك بل معناه  
 سلمت سلاما لك او سلمت السلام عليك وذلك يحتاج الى تقدير آخر فله ببناء النسق  
 والدور في قبل السلام لما كان مصورا سلمت كان مع قولك سلام عليك واقع عليك  
 فيلزم تكرار الخطاب فيلزم معناه كذلك لكنه ليس بتكرار بل هو تقديم الخطاب الاول  
 من اللفظ الصريح له وقار صلات الكتاب سلمت الله مرضا حتى تقدر سلمت في هو  
 غير سلمت صلاته من سلمت الله عليك بعد استغناء المفعول من الخبر قد يكون  
 يصلح مثاله لوقوع الخبر محله بغير الى ان الاصل في الخبر له في الجملة لان الحكم كما  
 يقع بالوقوع في الجملة نحو زيد مبتدأ ابو مبتدأ ثان قائم خبر المبتدأ الاول والجملة

التعدي

على من يقرأ هذا الكتاب  
 والسلام عليكم

توكل السلام عليكم

في الجملة  
 في الجملة



في التعريف بهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف فتمت بقوله او كانا معرفتين فخرنا  
 هذا الوهم او متساويين فخصيصا كونهما المنطق او المنطق زيد وقيل له سم معتبر  
 للمبتدأ والصفة الخبر وليس بديل للخبر بفتح اشتقاق وجوز في الصحيح والصحة وقيل  
 الله سم خبر الخي التي بكرة والصفة مبتدأ بها الزايات التي وصفت بكرة الله بقرينة قوله بنونا  
 بنونا بنانا وابو حنيفة ابو يعقوب مثل افضل من مبتدأ افضل من خبر او كان عطف  
 على قوله او كانا معرفتين الخبر فعلة له للمبتدأ اي مؤدأ الجملة في الزيدان بنومان حيث  
 يجوز بنومان الزيدان لعدم اللبس اذ الفاعل يكون اصل ليس الله له جملة باعقاب الصوت  
 وله يد كوي بنومان الزيدان له الخبر جملة صوت له فعل فخله في خبر يذام له الخبر فمع  
 فعله جملة صوت اذ الضمير المحكي اعتبار له صورة فكذا جيل ابن زيد خبر مفرد  
 مع ان فيه ضمير مستكنا فاعرفه احراز عن ان يكون فعلة لغية كوز يذام ابو فان  
 تقدم الخبر فيه جائز مثل يذام وجب تقديم المبتدأ على الخبر للتصديق  
 الالهي قوله وجب مجازا لفظ السابق لوانه انهم الله لئلا يفسد بالفاعل واذا نظر الخبر  
 المعرف اي الذي ليس بجملة صوت فزيدان ابو حيث لا يبطل صوارته لتصوره على  
 جملة ما موصولة او موصوفة متصرفا لصدور فاعل الظرف او مبتدأ متقدم الخبر  
 الله سمجة صلة او صفة الكلام كانه مقام ونحو كوي ابو خبر يذام اوله ليل  
 صوارته او كان الخبر مصححا له مثل في الدار بل خبر تخصيص المبتدأ بتقديمه ولو ان  
 المبتدأ به تخصيص او كان متعلقا الخبر اي متعلقا بالسام مسوح فله بركة في جملة الله  
 عين متوكل صيغة اسم كانه كاي في المبتدأ خبر كان مثل على التمر مثلا زيد بن عيسى الله سم  
 التام بالاضافة فالعن الموصوف اي فصل او حاصل على التمر مثلا زيد بن عيسى الله سم  
 وفيه ضمير متعلق الخبر وهو التمر متعلق بالخبر والحجود كصل او حاصل الذي هو خبر او يقال  
 الخبر موقوف على التمر والتمر متعلق به متعلق الخبر بالكل او كان اي الخبر خبر مفردا

في قوله او كانا معرفتين  
 او كانا معرفتين  
 او كانا معرفتين

في قوله او كانا معرفتين  
 او كانا معرفتين  
 او كانا معرفتين

في العرف

في التعريف بهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف فتمت بقوله او كانا معرفتين فخرنا  
 هذا الوهم او متساويين فخصيصا كونهما المنطق او المنطق زيد وقيل له سم معتبر  
 للمبتدأ والصفة الخبر وليس بديل للخبر بفتح اشتقاق وجوز في الصحيح والصحة وقيل  
 الله سم خبر الخي التي بكرة والصفة مبتدأ بها الزايات التي وصفت بكرة الله بقرينة قوله بنونا  
 بنونا بنانا وابو حنيفة ابو يعقوب مثل افضل من مبتدأ افضل من خبر او كان عطف  
 على قوله او كانا معرفتين الخبر فعلة له للمبتدأ اي مؤدأ الجملة في الزيدان بنومان حيث  
 يجوز بنومان الزيدان لعدم اللبس اذ الفاعل يكون اصل ليس الله له جملة باعقاب الصوت  
 وله يد كوي بنومان الزيدان له الخبر جملة صوت له فعل فخله في خبر يذام له الخبر فمع  
 فعله جملة صوت اذ الضمير المحكي اعتبار له صورة فكذا جيل ابن زيد خبر مفرد  
 مع ان فيه ضمير مستكنا فاعرفه احراز عن ان يكون فعلة لغية كوز يذام ابو فان  
 تقدم الخبر فيه جائز مثل يذام وجب تقديم المبتدأ على الخبر للتصديق  
 الالهي قوله وجب مجازا لفظ السابق لوانه انهم الله لئلا يفسد بالفاعل واذا نظر الخبر  
 المعرف اي الذي ليس بجملة صوت فزيدان ابو حيث لا يبطل صوارته لتصوره على  
 جملة ما موصولة او موصوفة متصرفا لصدور فاعل الظرف او مبتدأ متقدم الخبر  
 الله سمجة صلة او صفة الكلام كانه مقام ونحو كوي ابو خبر يذام اوله ليل  
 صوارته او كان الخبر مصححا له مثل في الدار بل خبر تخصيص المبتدأ بتقديمه ولو ان  
 المبتدأ به تخصيص او كان متعلقا الخبر اي متعلقا بالسام مسوح فله بركة في جملة الله  
 عين متوكل صيغة اسم كانه كاي في المبتدأ خبر كان مثل على التمر مثلا زيد بن عيسى الله سم  
 التام بالاضافة فالعن الموصوف اي فصل او حاصل على التمر مثلا زيد بن عيسى الله سم  
 وفيه ضمير متعلق الخبر وهو التمر متعلق بالخبر والحجود كصل او حاصل الذي هو خبر او يقال  
 الخبر موقوف على التمر والتمر متعلق به متعلق الخبر بالكل او كان اي الخبر خبر مفردا

في قوله او كانا معرفتين  
 او كانا معرفتين  
 او كانا معرفتين

في قوله او كانا معرفتين  
 او كانا معرفتين  
 او كانا معرفتين



من مثل عندك انك قائم اي عندي فيا كان مع اسمها وخبرها بخبر المفرد مبتدأ وعند  
 مقدم عليه لانه يتبع المفتوحة بالكسرة وجب جواز القول واذا تفرع مع ما عطف  
 عليه تقديم تقديم الخبر عما مبتدأ وقول المتكلم او التحقيق بتعذر الخبر مثل زيد عاقل  
 عالم عارف وجب التعذر نحو المثل خلقوا حاضرا الى بلق اسود ابيض ومما عالم جاهل  
 وقد ينضم المبتدأ مع الشرط ويوصله نفع الله ولا وقيل سببته الله ولا الله فذر  
 عليه نحو وما يكمن نفع في البنية الله لا يرفع السببته للحكم والاه خبر فيصير الى لا يخ  
 دخول الفاء في الخبر اذا قصر السببته او الملائمة والافله وذلك مبتدأ الله سم خبر  
 فان قيل تعريف الخبرين يقتضي الخبر والمبتدأ الراض عليه احاطوا ما زير منطلق  
 والنضم لحرف الشرط كونه وما والمبتدأ الموصوف به الموصول كقوله من فزان  
 الموت الذي تفرون منه فانه ملة فيكم من هذا الباب فكيف ينضم الخبر قبل الفاء  
 في القسمين الاولين بحرف الشرط اما الله ولا فظاهر لانه حرف الشرط واما الله  
 فلهذا تنضمته وحرك فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم  
 وجواز وامتناع في مظاهرها وجعل الملاحظ مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك  
 بخلاف المبتدأ المتصلي بحرف الشرط فانه لا يلزم في خبر الفاء وان كان اسمية وله  
 جعل الماضي بنفس المستقبل حتما ليجوز كله الوجهين وله مجزئ المضارع فذكر القسمين  
 المذكورين في هذا الباب ليس بسريروا القس الثالث للحق بالموصول يفعل  
 او ظرف الموصول الذي وصل بفعل او ظرف يفعل متعلق بالموصول او ظرف والتك  
 الموصوف اي التي وضعت بها اي باصرا المذكورين ينبغي القول به لولا العائد  
 الى المظروف والمعطوف عليه لكان او يفرز كونه يداو عمر قائم فلهذه فاما  
 مثل الذي مبتدأ ياتيني او في الدار ليس ترد يدا بين الشرطين بل عطف عيان على عيان  
 اي يقال ياتيني او يقال في الدار كان ياتيني فله درهم وكذا مبتدأ رجل ياتيني او في

من مثل عندك انك قائم اي عندي فيا كان مع اسمها وخبرها بخبر المفرد مبتدأ وعند

الدار اي يقال في الدار فله درهم خبر وليت ولعل ما كان باله اتفاقا لبيان صواب  
 الشرط بقولها وليت الخبر الجملتها من الفاعل بوجوه الجزاء عما تفرد بوجود الشرط الى  
 الشك وان قيل باب كان وباب علمت ايضا ما كان دخول الفاء باله اتفاق فواجب  
 تخصيص لينة ولعل قبل تخصيصها البيان الا اتفاق من بين هذين المبتدأ مطلقا  
 والحق بعضهم ان بها بليت ولعل مع الفاء والصحح بخله في بوليل قوله ان  
 الدين فتسوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الله  
 وقوله ان الموت الذي تفرون منه فانه ملة فيكم وفي محل الفاء على الزيادة او التعليل  
 او صرف الخبر لانه يفي وتركها مع ان في بعض الآيات نحو قوله ان الدين آمنوا  
 وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم ونحو قوله ان الدين آمنوا وعملوا الصالحات  
 لهم جنات تجري من تحتها الانهار لا يوبخون فيها فانه ملة فيكم وفي محل الفاء على الزيادة او التعليل  
 نعم مع الشرط في خبر الجواز لا في خبر الوجوب فان قيل كما اخلف في ان اصنف في ان  
 وكان ولكن فواجب تخصيصا ببيان الله اخلف في قيل لعل القول بالمتنوع في ان مروج  
 قيل بوليل استعمال الفارقة في ظاهره وفي غيرها اخلف في فتي في ان الله  
 الحرف بها قول البعض عاظه في الله كره وفيه وقد جازى المبتدأ وقد يجب حذف  
 كافي الخصوص بالمرة او الذم كونه في الرجل يرد وينسى الرجل عمر وينفرد هو وفي  
 الصفة المفعولة رفعا نحو الحمد لله الحمد اي هو الحميد وفي زيد الخياطه ولم يذكر اي هو الخياطه  
 ذكر لغته لا لغته كانه عم البعض وعلق بكون المبتدأ ركنا وليس بسريروا  
 الركبة له ساق وجوب الحذف موجب له ترك ان الخبر ركن فوجب حذف لقيام  
 قرينة جواز القول المستعمل اي نظير مثل قول طالب الله اوراق الصوت عند  
 رواية الله الله لاي هذا الله لقرينة صالية وليس من باب صرف الخبر لانه  
 الله ل هذا المقصود نفس الله لانه تعينه بالاشارة والله اي بالقسم







٢٦٣  
١٥٠  
١٥٠  
١٥٠  
١٥٠

حيث يفرقان فيه جوازاً وانما عاقدان يقدم خبر المبدأ ولم يفرق خبران له نقد  
صوت من المصنوع ببال الخطاط على الفعل وهي تاجر المرفوع والمنصوب اليه اذا كان  
طرفاً في جميع الاوقات الى وقت كونه طرفاً في جواز ان يقدم حيث يتوسع في الطرف عالم  
يتوسع في غير خبر لا مبتدأ محذوف الخبر اي منه خبره وقوله مواسداً استبان في قوله  
موقوف والمسد في الاضافة الى التامة التي الجسدي التي الجسدي حكم اجن اذ لا دخل  
فان مثله لنفي القيام له في الرجل هو المسد الى الاسم فله يرد كونه يرب في له رجل يرب ابي  
بله تبعية الترتيب ذكر التتابع بعد فله يرد لا رجل حاشا في الدار بعد حاشا في الدار  
رجل طرف فيها عدل على العيان المشهورة وموقوفهم لان رجل الدار له حاشا في الدار  
رجل الدار صفة بخله في ما ذكره في علمه ورجل عوب منصوب له يكون ارتفاع صفة  
فله بخل قوله طرف ان يكون صفة لقوله علمه ورجل المثال وان حاشا في الدار بخله  
اذ نزع المنصوب كنه اذا استوى الاله حاشا في الدار في موقعه واذ الخطا المنصوب في  
كذا في بعض الشواهد قاله ضاراً على حاشا في الدار اولى ويجوز خبره كنه اي هذا كثيراً  
يتوهم له يتبونه اصله او في اللفظ فالدين لوجب الحذف فيقولون لا اهل ولا  
مال يجمع انتهى الاله والمال وما ربه في خبره مثل لا رجل كريم ولا كريم من الولدان  
مصنوع على الصفة دون الخبر اسم ما ولا مبتدأ محذوف الخبر اي منه اسم ما  
ولا وقوله مواسداً اليه استبان في او خبر قوله هو المسد اليه وهو ضمير الفصل  
المكتبة من صفة ما ولا في النفي والرد على الاله سمي بليس متعلق بالمكتبة متين  
هو المسد اليه اي الذي اسد اليه خبر فله يرد ابي حاشا في الدار بخله  
المسد اليه خبر عن اسم ما ولا ليس بمسد اليه وقوله ما ولا غير ما على ما من فله  
يعد كونه ما ريداً حاشا في الدار كونه ما ريداً ما ولا رجل فضل منك وهو اي احراء  
حكم ليس اي عمل ليس على شاذ بقصود به ليس لا ليس لنفي الحال واليه ليس

وهو المسد اليه اي الذي اسد اليه خبر فله يرد ابي حاشا في الدار بخله  
المسد اليه خبر عن اسم ما ولا ليس بمسد اليه وقوله ما ولا غير ما على ما من فله  
يعد كونه ما ريداً حاشا في الدار كونه ما ريداً ما ولا رجل فضل منك وهو اي احراء  
حكم ليس اي عمل ليس على شاذ بقصود به ليس لا ليس لنفي الحال واليه ليس

كذلك

كذلك يقتصر على امور السماع كقوله من صدر عن غيرنا فانما ابن قيس لا يراى المنصوب  
لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات فقدم المنصوبات على المرفوعات كقوله  
النصب موقوف على مبدء ما شمل على علم المفعولية الى الخصلة المنسوبة الى المفعول  
النصب او الالف والياء فمنه الفاء للتفسير اي مما اشتمل على علم المفعولية المفعول قدم  
المفعول الى تها اصل المنصوبات ثم قدم بها المفعول المطلق له من مفعول منصوب بله  
تقدير بحرف بخله في المفعولية فانه قد يتغير بالحرف فاحذف عنه ثم قدم على المفعول فيه و  
اخواته لتقدير بالحرف جميعاً كنه في المفعول فيه قد كثر محذوف في ما كان في له من النصب  
ويكون في اللفظ البنية تقدم على المفعول له الذي جاء ذكر الواسطة في جميع افراد ثم قدم  
على المفعول صم الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصله المطلق براه بالمفعول المطلق اذ هو  
مفعول حقيقه واصطلاحه كادون ما عراه وسمي مطلقاً له من مفعول بالحقيقة الاله اي انكر اذا  
قلت ضربت ضرباً ياربنا فالضرب هو فعلك له زبراً وله لا يتغير بحرف كما يتغير في المفعول  
وهو اسم احتراز عن ضرب ضرب زيد فان ضرب الاله يصرف عليه انه فعل فاعل فعل من كنه  
بمعناه كنه ليس بمفعول مطلق له لا ليس باسم ما فعله فاعل يرد عليه ما من موقوف  
جسامه وشرف شرفاً ويرد عليه كونه ضرب ضرباً فانه لم يفعل الفاعل المصروف محمول  
فعل يرد عليه كونه ضرب زيد ضرباً كونه ضرباً كونه حقيقه او كما يرد عليه ضرب الرقاب  
من حيث انه فعل غير محمول كونه بمعناه احتراز عن المفعول بانه قد صرف فيه كونه فعله لقائل  
الفعل المحمل المذكور فله يخرج باعتبار الحقيقه كنه بمعناه يخرج هذا الفيد ولا يرد كونه ليس به  
البرهت كراهي اذا قصر كونه مفعولاً له لا مفعولاً مطلقاً باعتبار كنه بغيره  
القبول الايضاً لكون ما يخرج باعتبار الحقيقه ويرد عليه كونه ضرباً سوطاً  
والجواب عن ذلك ما يرد على فيود الجمل على الشايع واعتبار الحقيقه والحكمي ذلك  
جميع الفاظ هذا الحرف وفي على الشايع وقد يكون المفعول المطلق لنا كيد حيث له







صفة جملة لها تلك الجملة غير احتراز عما سباني الضابطه الا بدائية تحول لظنه على الف  
 شبهه وادرس اعترافا على خبره متعلق الخبرا على العكس مصدرة وقع مضمون جملة وهي  
 قوله على الف دسم للمضمونه الاعتراف وله كمال سواء وسمي تأكيد لنفسه لذاته  
 ومنها اي تلك المواضع ما موصولة او موصوفة وقع ذلك المصدر صلة او صفة مضمون  
 حال جملة لها تلك الجملة تحمل غير ذلك المضمون كقولهم انما احبنا الى الله تعالى وقد  
 جمع يرفع عنه احتمال الكذب فوافق مصدرة وقع مضمون جملة وهو قوله زيد قائم ولهذا حمل  
 غير لانها تحمل الصرف والكذب والحق والباطل وتسمى هذا المصدر تأكيد للغير قاطعا  
 لا احتمال غير لاجل احتمال غير الجملة لوقع احتمال غير لما بغا من وصفا اذا الحكم بغاين  
 المحتمل وان الخمر او امها اي من تلك المواضع ما وقع المصدر فيه متنى حال الى الاء  
 على التثنية والتثنية مثل ليك البت بطل عكس الباب بعد الباب المصروف في هذا  
 الباب جماعي وان كان الحرف قبا سنا وسعد بكي اسعدك سعدا بعد اسعدا  
 دعوى كذا السعان دعوى بعد دعوى المفعول به هو كذا ما وقع عليه ولم  
 يذكر كذا الكفاء بما سبق ما وقع عليه او وقع عليه الفعل حقيقة او عبارة فله يرد كذا  
 خلق الله العالم وما ضربت زيدا وفيه اي تعلق به الفعل كذا لا بفعل الله به وهذا  
 المعنى عرفى للوقوف فله يلزم دعوى الموضوع او بيان الاتصال ولا يرد كذا خلق  
 الله العالم او ما ضربت زيدا فاعل المراء الفعل للوقوف لا الفعل له صطله في  
 والزمان له زم لوجود الفعل دون تصور ما مبنية فيوقف عليه وجود الفعل له  
 تعقل ما مبنية له فالتة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل كان اخره قصر  
 فيه هذه الكيفية فلا يرد عليه المفعول فيه وكذا ما يتوقف عليه الفعل هو ضربت  
 زيدا او رد عليه ان زيدا في ضربت زيدا لا يتوقف عليه تعقل الضرب واجبا بانه  
 مما يتوقف عليه تعقل الضرب في البرلية وان لم يتوقف عليه بالتعيين وقد يتقدم

كذلك في قوله تعالى  
 وما ضربت زيدا وفيه اي تعلق به الفعل كذا لا بفعل الله به وهذا المعنى عرفى للوقوف فله يلزم دعوى الموضوع او بيان الاتصال ولا يرد كذا خلق الله العالم او ما ضربت زيدا فاعل المراء الفعل للوقوف لا الفعل له صطله في والزمان له زم لوجود الفعل دون تصور ما مبنية فيوقف عليه وجود الفعل له تعقل ما مبنية له فالتة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل كان اخره قصر فيه هذه الكيفية فلا يرد عليه المفعول فيه وكذا ما يتوقف عليه الفعل هو ضربت زيدا او رد عليه ان زيدا في ضربت زيدا لا يتوقف عليه تعقل الضرب واجبا بانه مما يتوقف عليه تعقل الضرب في البرلية وان لم يتوقف عليه بالتعيين وقد يتقدم

المفعول به على الفعل على ما له مانع وغيره من العوامل وضخ الفعل بالذكاء لانه صالحة له مفعول  
 فوي تعلقه بعامل متعلق به مقربا او متفرا الا ان يقع مانع تقويم كوقوفه في حران  
 كوزيد ضربت وقد لا لتعقل كحرف الفعل المانع للمفعول به لقيام قرينة وقت قيام  
 قرينة والمانع الحرف وتعيين الحروف جوارا صرنا كقولهم زيد ضرب  
 زيدا بقرينة السؤال قال من مفعول قال اضرى وجوب اضرى واجبا في اربعة مواضع  
 وفي الخبر على الاربعة نظر التحق وجوب الحرف في باب الاعزاء والمنصوب على المراء و  
 الذم والترحم الا قد شبهه الباب الا قول سما على خبر كذا امر او نفسه امر او  
 انتموا خبرا لكم اي انتموا على التثنية واقصر واجبر لكم وهو التوضيد قبل موصوفه متصلا  
 محذوف اي انتموا انتماء خبرا لكم وقيل موصوفه ككون المحذوف اي انتموا ككون انتماء خبرا  
 لكم وفيها نظر لعدم اطراد الا قول في قوله انتموا امر او فاضله وكون حذف كان بطله حرف شرط  
 شاذوا اهله اتيت اهله وسهله اي طنت سهله من البله ولا حزننا انتماء الباب  
 الله المانع خبر وهو المطلوب اقباله مفعول عالم سيم في علمه المطلوب ولو كان ككون  
 مطلوب الالهانية كذا الله بحرف من الحروف الخمسة وهي يا ويا وها ويا والهمز بحرف  
 متعلق نائب احتراز عن الطلب اقبال زيدا وانما في زيدا وادعوك وتوكل من باب  
 ظرف وحذف في منه وان لم يكن من الجهات كونه جاريا مجرى لفظ المكان كونه ذا مع  
 وفيه معنى الا نظر او ادعوا لفظا او مفعولا او مقبرا تفصيل للمنادي والحرف نحو  
 يا الله لا بصرف عليه كونه مطلوب الاقبال الا ان يحمل على التحميل كانيات المنيعة  
 وفيه انه يستلزم تشبيه الله بما يكون مطلوب الاقبال يرد على هذا الحد ياريد لا يقبل  
 فانه منه الاقبال الى المطلوبه وكذا يا جبال ويا سماء ويا ارض ويا لهيا ويا سم  
 للرواحي وكذا قول اصر المستغنيين لصاحبه يا قلنا في حاله يتصور طلب اقبال  
 والجواب ان الاول مطلوب الاقبال بجماع ومضى في قوله قال جز توجهه فاضل الجهن

دع امر او نفسه والاولى مع  
 او المصطفى وعلة وجوب الحرف  
 في الصالحات كذا في الخبر  
 والمانع من ان يتقدم  
 يعرف به بكونه علة وجوب  
 الحرف في

ظهور  
 في قوله تعالى  
 وما ضربت زيدا وفيه اي تعلق به الفعل كذا لا بفعل الله به وهذا المعنى عرفى للوقوف فله يلزم دعوى الموضوع او بيان الاتصال ولا يرد كذا خلق الله العالم او ما ضربت زيدا فاعل المراء الفعل للوقوف لا الفعل له صطله في والزمان له زم لوجود الفعل دون تصور ما مبنية فيوقف عليه وجود الفعل له تعقل ما مبنية له فالتة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل كان اخره قصر فيه هذه الكيفية فلا يرد عليه المفعول فيه وكذا ما يتوقف عليه الفعل هو ضربت زيدا او رد عليه ان زيدا في ضربت زيدا لا يتوقف عليه تعقل الضرب واجبا بانه مما يتوقف عليه تعقل الضرب في البرلية وان لم يتوقف عليه بالتعيين وقد يتقدم



للمعنى

او يقال هو المطلوب لا يقال حكما لكونه مسوقا الى جانب كذا فيقول يا الله وانما البواقي في باب  
الاستغناء بالكنية ونحوها استغناء بحبيبية وطلب الاقبال منها اذ على وبين على ما  
يرفع منسدا اليه فلا ضمير فيه اذ المنادى لا يرفع بحال وعود الضمير الى الله تعالى بعد به نحو  
سالم يستمع فاعلم القيمة والواو والالف ان كان مفردا احتراز عن المضاف والمضارع الى  
مفردا كماله ليس فيه اضافة ولا شبه الاضافة معرفة صفة مفردا او خبر آخر لا لازم التثنية  
او الحكم لا يتم باصريه مثل يارب يارب ونحوه تنوينه عند الفوت كفى سلام الله يا مظهر  
عليه وليس عليك يا مظهر السلام ويارب يارب يارب مثال المبنى على الالف ويارب يارب  
مثال المبنى على الواو فان حمل العلم اذ اني وجه لهم فيه اللهم فكيف يصح يارب يارب  
زيدون بله لا هم فيلزم لقيام مقام الله وكونه في حكمه ويجوز ان يكون المنادى  
بلام الاستغناء اي لا هم يبدل المنادى وقت الاستغناء او التبعي كيا الله او التثنية  
كيا ليكره فليست وفيت لردولها على المضاف كيا الله فليست على الكسر اللهم الثانية نحو  
بالزيد ويعزى وبالله للملح وانما اخبرت من بين الحروف اذ المستغنى مخصوص  
من بين اشياء بالدعاء وكذا التبعي من مخصوص بالاختصار وانما اعرب بعود قول  
الله مع كونه مفردا معرفة في نحو يا زيدا فخرج عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة التسمية  
بمفعول الجاز ولصيرورة بعد اعراسه بالثبوت وخرجه عن الفاد بالتركيب مع  
الله في قول مثل يا زيدا والله ثم يتعلق بادعوا المقتدر وطان ذلك في المنعك  
بنفسه بعد الحذف كذا لا تزداد الا في موضع الاستغناء او التعجب والتثنية  
سما عا وبالله الله في المستغنى في المستغنى لا تقول يا الله للملح في فرق بينهما  
فان قيل فيما اذا يتعلق بحرف آخر قلنا بحرف النداء الاول يتعلق بغيره  
ويبقى له لحاق الفاء الاستغناء لموافقته للالف ولا هم في اي معنى اذا وضعت  
الالف ولا يخفى ان خيرا عن التكرار والجمع بين النوعين مثلا زيدا ويذهب

هذا هو المطلوب لا يقال حكما لكونه مسوقا الى جانب كذا فيقول يا الله وانما البواقي في باب الاستغناء بالكنية ونحوها استغناء بحبيبية وطلب الاقبال منها اذ على وبين على ما يرفع منسدا اليه فلا ضمير فيه اذ المنادى لا يرفع بحال وعود الضمير الى الله تعالى بعد به نحو سالم يستمع فاعلم القيمة والواو والالف ان كان مفردا احتراز عن المضاف والمضارع الى مفردا كماله ليس فيه اضافة ولا شبه الاضافة معرفة صفة مفردا او خبر آخر لا لازم التثنية او الحكم لا يتم باصريه مثل يارب يارب ونحوه تنوينه عند الفوت كفى سلام الله يا مظهر عليه وليس عليك يا مظهر السلام ويارب يارب يارب مثال المبنى على الالف ويارب يارب مثال المبنى على الواو فان حمل العلم اذ اني وجه لهم فيه اللهم فكيف يصح يارب يارب زيدون بله لا هم فيلزم لقيام مقام الله وكونه في حكمه ويجوز ان يكون المنادى بلام الاستغناء اي لا هم يبدل المنادى وقت الاستغناء او التبعي كيا الله او التثنية كيا ليكره فليست وفيت لردولها على المضاف كيا الله فليست على الكسر اللهم الثانية نحو بالزيد ويعزى وبالله للملح وانما اخبرت من بين الحروف اذ المستغنى مخصوص من بين اشياء بالدعاء وكذا التبعي من مخصوص بالاختصار وانما اعرب بعود قول الله مع كونه مفردا معرفة في نحو يا زيدا فخرج عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة التسمية بمفعول الجاز ولصيرورة بعد اعراسه بالثبوت وخرجه عن الفاد بالتركيب مع الله في قول مثل يا زيدا والله ثم يتعلق بادعوا المقتدر وطان ذلك في المنعك بنفسه بعد الحذف كذا لا تزداد الا في موضع الاستغناء او التعجب والتثنية سما عا وبالله الله في المستغنى في المستغنى لا تقول يا الله للملح في فرق بينهما فان قيل فيما اذا يتعلق بحرف آخر قلنا بحرف النداء الاول يتعلق بغيره ويبقى له لحاق الفاء الاستغناء لموافقته للالف ولا هم في اي معنى اذا وضعت الالف ولا يخفى ان خيرا عن التكرار والجمع بين النوعين مثلا زيدا ويذهب

ما سواه من التكرار والمضارع في تعلق شي من تمامه مثل يا عباد الله  
مثال المضاف وباطالها جيله مثال المضارع لم في اعتماد طالعها بحث ذكرناه في كتابنا  
الموسوم بالارشاد اذ له وجه سوى تقدير الموصوف وذكر مررت في باب رطله  
صالحا وذلك مما يمنع تعريفه فله فاللكن في قوله يا طالعها جيله معرفة بدليل  
يعرف صفة في نحو يا طالعها جيله الظريف ويا رطله لغير معنى الاول فاذا التكرار  
لخرجه عن المعرفة بقدر التعريف المؤخر ويا حافظا لا ينسى ويا شاعرا لا شاعر  
الاء اليوم مثله ويا تحلة من ذوات من فوات عمق وثلمه وتلثي علما اولا كل  
ذلك مضارع لضاف له بخلاف يارب صالحة شاع تعرفه ولا بد من بيان الفرق  
وقد ذكرنا في كتابنا المسمى بالمعاني وتوابع مبراء المنادى مضاف اليه المبنى غير  
المستغنى بالالف فانه مبنى على الفتح لا يرفع ثوابه وغير المبنى فان صفة لا ترفع  
الرفع كما سيجي احتراز عن رفع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل المعطوف  
غير في الله فمبنى منصوبة او مجرورة لا غير المفرد اي من طروجه وموافق احتراز عن المضاف  
والمضارع لم من التاكيد المعنوي وانما التاكيد اللفظي فحكمه ان غلب حكم القول  
اعرابا وبناء وقد جاز اعرابه رفعاً ونصباً نحو والى واسطار سطر سطر لثا نكره  
يا نصير نصير نصير اطلق التاكيد على غير الالف غلب لا هذا الحكم في اعراسه وهو  
التاكيد اللفظي على غير الالف غلب واعلم المختار محض ذلك والصيغة كوا يارب  
العاقل والعافل وعطف البيان كوا يارب يارب وسائر المعطوف بحرف نحو  
قوله يا جبال اوقى مع والطير والطير المستمع صفة بيانية للمعطوف  
بالحرف احتراز عن المعطوف بالحرف غير المختص وقوله يا جبال لعدم اللام كوا  
زيد وعمر ومن المعطوفات فان حكمه المنادى المستغنى كسجى دخول فاعلم  
المختص يا عليه يرفع ضميره ونحو المنادى شبه صفة بالرفع في العروض

عند رتبة الله السلام



والايراد على لفظ المبادئ ونصب كلمة على محلة فكن محلة النصب على المنعوتة  
مثل يارب العاقل والعاقل والخبيل مبتدأ بين بعد بيان جواز الوصف في تواتر  
المتاكد المبنى الا ضلوق في اختيار اوصاف الوصف في واصلتها وهو المعطوف بالحرف  
المختص **المختص** و **قول** يا عليه في المعطوف طرف يختار حرف المختص **قول** يا عليه كذا الرفع الى  
يقول يا ولوية الرفع له ثم منادى مستغنى فكلما به باش فاختار فيه حركة  
الترها و **ابو عمرو** بن العلاء يختار النصب الجملة خبر له في قوله الله ما لا يشرح يا  
فيختار فيه ما ملوا ان ادعوا لثبوتها في **ابو العباس** المبرد سياقة هذه الالهام  
من لطائف هذا الكلام ان شرط كان المعطوف ضمير اسمه كالحسن في جواز نزع  
الله ما وقبله كونه على الالهام ويصلح الوجه على الاول دون الثاني وكما لم يدر  
على الثاني دون الاول المعطوف مثل الحسن مما كان صفة في الالهام ثم صار على الالهام  
فان يجوز فيه نزع الله ما والبيان في كماله خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر الشرط  
والشرطية خبر المبتدأ انما قوله **ابو العباس** فهو كالمختص واختار الرفع له الله ما  
كانت في معرض النزاع لم يعتد به اوله في الله ما في العلم له مع لا فلا يعتد بوجودها  
فيختار الرفع بخله في ما لم يكن كذا فيختار النصب والى وان لم يكن المعطوف  
كالحسن فكلما في عمرو فهو مثل اني عمرو في اختيار النصب المضاف اضافة معنوية  
فوياريد صاحب الفرس ويا بشر في الجنة ياريد الحسن الوجه ونحو يا صالح يا  
والضامر العيسى له الاضافة اللفظية في حكم الالفصال وليس حكم المضاف  
اضافة لفظية والمضارعة المضاف هنا حكم المضاف بل حكم المفرد بخله في اذا وقعت  
ساوات عمله باله متبارين في الحالين تنصب له ثم لو باش صا حرف النزاه  
يكون الالف منصوبة وكذا اذا كانت تابعة كما صرح به البعض الالف اذا اعتبرت  
مفروق كالمضاف اضافة لفظية والمضاف لما صرح به الالف ونون والبدل مبتدأ و

والمعطوف كونه في حكم تكرير العمل فوياريد وعمرو وياريد واذا عمرو وياريد  
وياريد العاجله وياريد رجله صالحا عبر صفة المعطوف او بدله ما ذكر في غير المختص  
وحول يا عليه بان لم يكن فالله ما حكم مبتدأ ثان في حكم كل واحد منها حكم المختص حكم  
الثانوية المختص خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول مطلقا زمان  
مطلقا سواء كانا مفروقين او مضافين او مضارعين للمضاف او مكررين  
او مختلفين والعلم الى الثاني الذي هو العلم الموصوف بكذا الموصوف بيا  
بلفظ ابن مضاف الى علم آخر احزان عن كون يارب اخينا ويا عليه لاني عن  
يختار الجملة خبر المبتدأ فيتم المنادى هو العلم المذكور لو وافقه حركة الالف وقصر  
التخفيف كذا استعمال العلم وطول الالهام ويجوز البناء على الضم واذا شطرت  
اي قصر نداء ونظير قوله يا واذا قرأت القرآن فاستعز بالله اي ردت قرآنه  
المعروف بالله مفعول عالم بهم فاعلم فيل يا ايها الرجل بتوسط اي معها التنبيه  
تحررا عن اجتماع الكنى النوب فان قبل الشرطية نداء المعروف بالله اي معروف كمال  
فظاهره لا يرتب عليه هذا الجزاء بل الالهام محمول على صرف او محال فيستلزم ويا  
هذا الرجل اريد به اللفظ فهو علم والعلم يصح تاويله بصفة اشهر في كونه في عمرو  
موسى وله مبني السبلة للمطري لكل جبار نظام فامر عاد وله راعي السبلة للمطري فيكون  
المعنى قل كلامه وسط فيه اي او كلامه وسط فيه اسم الإشارة فلا يلزم ملزومة  
الحال للجنس المبهم اليه وان لم يكن محال اليه كمن فيه فان في معنى زيار في التشويق  
في البيان بزيار التشويق ويا ايها الرجل والنزول الى النخلة رفع الرجل فالنزول  
فيه حركة مواتر انداء تنبيه على كونه مقصودا بالنزاه وان كان الرجل صفة كان  
صفا جواز الوجهين كما مر له ثم الرجل المقصود اي المقصود لفظا حيث ابرز  
في اللفظ في معرض غير اللفظ وذكر بحيث انه بيان المعنى في المنوع لا بحيث انه مذكور



مستقر فلا يثبت برأيه وليس بدله في حكم تكرير العامل فليزم دخولها في المعرف  
 حكما وتوابعها أي التوابع في نواحي الوجود كونه أيها الوجود وما له في نواحيه  
 أي في نواحيه لا محالة سواء أوقع وتوابعه للمعرب في باب النداء لا ينجح غير اعترافه أي له في  
 نواحيه معرب وأصله في أن زيد قائم وعمر وأبجد ضرب زيد وعمر ويذهب  
 في خبر وعمر أو غير ذلك مما تنبئ المعرب لفظا ومحملا لأن المنوع عنه باعتبار  
 تعقد اعترافه معربا لا معربا وأصله في أن في ذلك الوجود المذكور إلى رايض قد  
 وقالوا جواب سؤال آخر هذا الجواب المعنى استثناء الفاعل المذكور في الآية خاصة  
 لأنها صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الأصل عوضا عن اسم الفاعل في جملته  
 التعريف بوجهين به فلم يعتبر في النعم والناس وفيه أنه يوجب صحة أن يقال  
 يا الناس بعد العلمية وفيه العلمية لا يوجب صحته أن يقال يا الله في قوله يا الله  
 وذكر أصل الخطاب أنه يكون لعين وهذا كذلك في مثل يا أيها الناس يا أيها الناس  
 إذا ذكر بلفظ مضاف إلى اسم آخر له يجوز في ذلك إلا أن نصبه لأنه امتناع مضاف  
 أو تابع غير مضاف للنصب والضم على أنه منادى مفرد معرفة كإثباته مضاف إلى عدد  
 المذكور فيتم بالكسر لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه أو مضاف إلى عدد المذكور  
 بقرينة المذكور على قوله بي ذراع وجه الأسد والمضاف إلى يا المنظم كونه  
 يا علم من نواحيه من يسكنه واليا وأصل اللفظ كما في الخطاب والسكون للضم وبأ  
 علم ما يقبل الياء الفاء والكسر فتحمل اللفظ الحرف وبأعلم بحرف الياء والاكتمال  
 بالكسر وبأعلم عطف الظرفية على الفعلية أي المضاف إلى يا المنظم كونه كذا وكسر  
 بالياء وقفا صار كونه موقوفا أو على محذوف أي كونه في كذا بغير الياء وقفا أو  
 متعلق بقول محذوف أي يتوقف عليه بالياء وقفا عطف على الفعلية أي المضاف  
 إلى يا المنظم كونه كذا ويكون بالياء حال كونه موقوفا أو على محذوف أي كونه في كذا

وقد يكون غير موقوفا

بحر

في قوله يا أيها الناس  
 في قوله يا أيها الناس  
 في قوله يا أيها الناس

بغير الياء وبأعلم وقفا حال وظرف أو مصدر فعل محذوف وقالوا يا أيها الناس  
 ماضيف إلى يا المنظم كونه وحيث أن كثرة أسماؤها وورود السماع على ذلك  
 يا أيها يقبل الياء بحرف الياء وتوابعها في آياتها التي هي للمعرب كقوله  
 كذا في تفسير الجار البان فطولت كونه عرضا عن الياء كذا بينت وأخت عن الواو كذا  
 تنوقف عليها بالياء كقوله يا أيها بينت وأخت لأن أصل هذه أصل وأصل تلك كذا في غير  
 وبأعلم فتحمل على وفق حركة الياء وكما يحتمل وفق حركة طيبة الياء وبأعلم فعلى يا  
 يا أيها بالياء الفاعل خفي وفيه دون الياء فلا يقال يا أيها تخرى عن الجمع بين العوض  
 والعوض عنه وقالوا يا أيها وبأعلم أم إذا كان المنادى لفظا ابن مضافا إلى لفظ  
 أم أو عم مضافين إلى يا المنظم كونهما جازية ما جازية المنادى المضاف إلى يا المنظم مع  
 زيارته وجه خاصة أي ضمها خصوصا فلا يقال يا ابن أمه وبأعلم على الواو  
 المذكورة بل على ما جاء في غير المنادى مثل باب علمي وقالوا يا أيها أم وبأعلم كذا  
 اللف والاكتمال بالفتح لكن الاستعمال وطول اللفظ ونقل التضعيف فقالوا  
 يا أيها أم وبأعلم على وبأعلم أم وبأعلم أم وبأعلم أم وبأعلم أم وبأعلم أم  
 وجه شذو المضاف إليه إلى يا المنظم وهو حرف الالف والاكتمال بالفتح فقالوا  
 يا أيها أم وبأعلم على وترخم ميتوا المنادى مضاف إليه ومن الزاء الترخم  
 وهذا بيان في شروعه حائز جبروت في غير أي وهو في غير المنادى ضرورة أو بفعل  
 ضرورة أي بفعل الترخم في غير المنادى لاجل الفرونة فيكون مقول له في غير قوله ضرورة  
 ليس بغيره لبيان على الجبروت بحرف مضاف أو بالفتح مقول له للفعل الترخم وقفا  
 حيان وآلة له يجوز حرف الله لم يعدم افتاد الفاعل المقطع الشاعر والأجواز  
 صفة الترخم فالترخم بفعل الترخم لا صطارا والمرخم والمقطر وأصل هو أي الترخم  
 صرف مصدر ترك فاعله أو مقول له بقانون يقرأ في سماعي لقول في قوله آخ



الاسم حقيقة متعول في التركيب دون الافراد فلا يرد حرف في غير مبدع وغيرهما  
 ونسب التركيب ان لا يكون مصافا عدم كونه اسم مصافا ولونان ونسب ان يكون مفرجا  
 الحان اول كثر في المضاف على المضاف اليه او هما متحدان في الحكم ولا مستغنا ولا متزوبا  
 لانه المطلوب فيه من الصوت في الحرفين بناء فيه لم يذكر المنزوب له ثم غير بناء وعنه  
 ان جملة الالفاظ هي كناية طامس ويكسر الاسم المخرج اما على عدم التمسك فيه لشبهة كنه في  
 الصفات اي غير العلم والشيء لانه يلزم اطلاق البنية على تلك الحروف واجاز الكوفون يا ع  
 في يا ع وبمضمون يا ع في يا ع ايضا واما بناء التانيث لانه يلزم اطلاق البنية  
 وق لا بشرط العلم ولا الزيادة كونه يا ع على او غير علم ان الاطلاق لو كان لكان  
 من قبل الواضحة لانه ان ثبت بداهة في البنية فلا بشرط الزيادة على التانيث  
 ولا العلم لعدم التمسك به ما قبل التانيث على التانيث فيكون على التركيب كحرف الياء  
 وان لم يكن على فان كان شرط في اسم الذي اريد به ضم جزم كان لنفسه كناية  
 المحذوف زائدان اسم كان في حكم صفة زائدان الواضحة في الزيادة دفعة واحدة  
 بحرف واحد كاسماء قبل ان فعله وان صلح واسماء الواسطة فقلت واما حرف  
 كاصرو مروان فقال فيها يا اسم وبامرو فان الالف والهمزة في اخر زائدان في  
 حكم الواضحة وكذا الالف والنون في مروان او حروف عطف على زائدان في حكم صفة  
 حرف بين التسمي عموم وخصوص من وجه اذ في بصرف الالف والواو كاسم  
 وربما بصرف الالف والواو كمنصور وربما كجتماع كاسماء ومروان فلما لم يكن  
 باصروا قبل ذلك الحرف منع وهو حال اكثر تفصيله لانه يلزم اطلاق البنية كنه في  
 الحرفين من اربعة الحروف كمنصور وعمار وادريس بخلاف سعيد ونور وعمار  
 صدقا صوف الحرفان لواء الشطوان شرط كان الالف اسم مركبا جزم كان كعبيك وخمس  
 عشر على حرف جزاء الشطوان اسم الالف صفة ان اسم فقال في عبيك يا عروفي

في قوله لا يكون مصافا عدم كونه اسم مصافا  
 في قوله مستغنا ولا متزوبا  
 في قوله لا يكون مصافا عدم كونه اسم مصافا  
 في قوله مستغنا ولا متزوبا

خمسة عشر يا خمسة لانه منزلة تاء التانيث في كونه كلمة واحدة صارت بمنزلة الحرف وان  
 شرط كان الاسم المخرج غير جزم كان ذلك ما ذكر في غير ما كان في اخر زائدان او حروف  
 قبله منع وهو اكثر من اربعة الحروف واحدا في الحروف من حروف واحدا في الحروف  
 الفائدة المخصوصة به وعدم موجب حرف الالف كنه في افعال ويا مال في يا عرويا مال  
 اي بالجملة ان سميت لك هذه النعم كثيرة استمر وهو مبني الى الحروف في حكم خبر التانيث  
 في ما كان قبله كما كان على الاكثر ان يقال الالف كنه في افعال اي اذا كان كنه في افعال عطف  
 على الجملة الاسمية السابقة ما قبله بالنعبة كما كان قبل جعل الحروف ثانيا فقال يا عرويا يا  
 حارث يا حارث بكسر الراء في يا حارث متعول عالم اسم فاعله ويا عرويا في يا عرويا ويا عرويا  
 جعل المحذوف منها والواو الواو الواو قبلها بالوقوع اطراف بعوضه ويا عرويا في يا عرويا  
 بواو مفتوحة ولا يغلب الحولوا الفالو في الساكن بعرويا وهو الالف المحذوف الذي في  
 حكم التانيث ولوم يكن في حكم التانيث لغيره كما ذكر الالف في المانع وقد التفتيل جعل  
 يا عرويا في يا عرويا اسم براسه كانه لم يحذف عنه شيء فيكون في بيانه واعلم انه في حكم  
 نفسه لا حكم اصله فقال يا حارث يا حارث بالضم فانه اسم مفرد مفعول براسه فيضم  
 ويا عرويا يا عرويا لانه لما جعل ثوبا اسم براسه صارت الواو طرفا بعوضه فله جزم قبل  
 يا عرويا قبله كادله ويا عرويا في يا عرويا لانه لما جعل يا عرويا اسم براسه صارت  
 الالف الواو وهو مفعول الساكن بعد الواو انقلب الفالو في المانع وانشاء ما قبله وقد استعملوا  
 العرب صيغة النداء ومما في المنزوب وهو المنزوب المتعجب عليه لا طبع اي الذي في  
 عليه التفعيل النحر بياصلة المتعجب عليه الباء لا الصاق اي المتعجب عليه المتعجب بيا  
 او في جعله للسببية او الكسفة نظر او واقتصر المنزوب المتعجب بيا  
 اي لا يضر وانما بيا الباء داخله في المختص له المختص به فان قبل لم يذكر المتعجب منه  
 كواو بيا وواو مصيابه وواو عرويا ونحو ذلك قبل هو لفظ المتعجب له لانه في الحاجة

انما هو ان طائر  
 في قوله يا عرويا  
 في قوله يا عرويا



الى ذكر خاصة وعلم متبادر الى حكم اعرابه وبنائه مثل حكم اعراب المتبادر وبنائه في الاعراب  
 البناء يتميز الى حكم من حيث الاعراب والبناء حكم المتبادر الى حكم المتبادر ان كان مؤنثا  
 معرفة بضم وان كان مضافا او مضافا الى مضاف له نصب ولا تنح كذا لانه يندب الى الموقوف  
 ولكل خبر جاز كذا وجاز كذا ياتي متبادرا او فاعلا جاز المقدر الالف لهذا الصوت  
 في الندبة في آت المندوب فان شرط حقت التبيين ليس ذلك الماسم بغير ذكر اللفظ  
 بغير قلت جاز او اعلاه عليه في واعلاه مكل اذ لو زيدت الالف لزم ليس خطاب المؤنث  
 بكتاب المذكور في زيدت الياء عا وفي حركة الكاف واعلاه مكل في واعلاه مكل اذ لو زيدت  
 الالف وقيل واعلاه مكل لالتبس خطاب الجمع بكتاب التثنية وكذا في جاز او جاز  
 الالف متبادر او فاعلا جاز المقدر الى ياء السكت لبيان حرف المتروك وهو الالف في الوقف  
 قوله كذا او ظرف جاز المقدر ظرف الزيادة المقدر مضافا الى الالف ولا يندب الى الموقوف  
 مستغنى عن مفعول عالم بسم فاعله للمعرر يعرفه في مؤنثه والتفخيم عليه ولا يقال ولا  
 رجلاه لرجل معني واشتغى عطف على قوله ولا يندب دون قوله فلا يقال ولا يلزم  
 ان يكون نتيجة لما سبق وليس كذلك مثل هذا اللفظ وازيد الطويلة بالحاء الالف  
 بالصفة مع كونها غير معني مندوب وغير مختار به جواز الفصل بغير الظرف بينهما في السعة  
 قال الله له وانه لقسر لو تعلمون عظيم خلاف المضاف والمضاف اليه حيث اجاز والامر والامر  
 المؤمنين واعبر المطالبه لتسخر امرهم اخرجهم من حيث امنع الفصل بينهما في السعة وقراءة  
 ابن عامر قل اولادهم شركائهم واراد على الشذوذ طه فاليونس اي يخالف هذا  
 القول طه فاليونس فانه اجاز الحاء الالف الصفة كالمضاف اليه لانه في دينها  
 مع لا يغيره ذلك الامتنان بهي المضاف والمضاف اليه لفظا ويجوز بقرينة صرف  
 اضافة المصدر الى المفعول حرف مضاف الى الفاء مضاف اليه والالف اي ما كان نكرة  
 قبل الفاء اسم الجنس للبيان في نائب الالف في التوقيف فلو صرف يلزم فيه صرف

البار

سوا شقوق بالبناء او لم يعرف  
 سوا ما كان مفعولا او مضافا او  
 مضافا الى مضاف له

الثاني والمختار لان العرف للجنس هو حرف الفاء فخره مجلس الشريعة لم يكن كذا  
 العلم فلو صرف فيه الفاء لم يسبق الى الفاء من قبل والالف اي اسم الجنس  
 كاسم الجنس في الالف والمختار والمندوب للمطابقة فيها من الصوت والحرف في  
 كويوسف في يابوسف بقرينة التمام اعرض عن هذا والبناء الدخلة بالالف الالف مفعول  
 الياء تختص بالبناء وشذوذا ب سوال يرد حيث صرف حرف الفاء من اسم الجنس  
 اصح ليل الى الالف واقترا الفاء بان لم يرد تخوف اي بانحرف واطرف كذا مثل  
 يضرب الضعيف بالاعتماد على حصول موافق واعلاه منه اي باكر وان ويطا  
 ضعيف طويل الضيق وقيل هذا القول ربه للعرب لصاده الكروان وهو شاذ  
 بثلاثة وحي صرف حرف الفاء من اسم الجنس وترضم غير العلم وجعل المخرج اسماء  
 تمام المثل اطرف كذا اطرف كذا ان النهاية في القوي وقد للتعليل كذا المتبادر  
 مفعول عالم بسم فاعله لغمام قرينة فصول قرينة دالة على صرف وتعيينه جازا  
 اي فاعلا جازا كذا حرف التثنية بالاسم وبالفوق عما يا وابتداء البحر واليونانية  
 استماع دخول ما على الفعل بخلاف قوله لا يسيروا كما صيغة المضارع لانه ليس  
 هذا التثنية الثالث سواد من الابواب الاربعة التي وجب صرفها صاحب المفعول  
 به فيها ما خبر موصول او موصوف وقول اصبر صلا واصفة اصبر اي قد علمك مفعول  
 عالم بسم فاعله كما شرطية التفسير اصارا واقفا كما شرطية التفسير اي شرط مو  
 تفسير ما بعين من قبل اضافة العامة الى الخاص وهو سواد كل اسم خبر بعد  
 ذكره اسم فعل متبادر وقول بعد خبر او فاعله قول بعد او يندب عطف على قوله  
 فعل متعلق بضمه فعل وفيه عنه اي موقوف على ذلك الاسم بضمير بسبب تعلق خبره  
 الضمير عائدا الى ذلك الاسم او متعلقه متعلق ذلك الاسم او متعلق ضمير لوسطة  
 لفظا اذ التسلط بقرينة ثابت ولو نقصت انشاء ما دخلت في علم فلا بد من تعليل



عليه عاذا لا اسم متونا كذا ضمير سلف انما ابرز لنا كذا لفظ العطف او ما سبه  
 في موضع نصب مثل يدا ضربت بظرف الاستغفار بالضمير ويدا ضربت غلامه بظرف الاستغفار  
 بالمتعلق ونقدرا كذا سب ويدا ضربت به ويدا ضربت عليه لاجله بصبغ بفعل  
 محذوف مضمون يفسر ذلك الفعل ما بعد من فعل او شبهه المتعلق عنه بضمير او  
 منعطف اي حرف النفي بيدا ضربت في يدا ضربت واهت في يدا ضربت غلامه وجاوز  
 في يدا ضربت به ولا يست في يدا ضربت عليه ويجارة الاسم المذكور الرفع بالابتداء  
 اي يكونه مبتدأ بالتحريك العوارض اللفظية منبذ اليه عند ظرفي خبر عموم قرينة  
 اي اذ لم يوجد قرينة ظلاف الرفع او وجوب وكان قرينة الرفع اقوى لانه اذا عدم  
 قرائن خلافه فهو راجح حيث يوجب السلامة عن الحذف كله فله في الرفع  
 وفيه ما فيه خلاف لاختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختيار مساواة  
 الرفع وجوب الرفع او عند وجود قرينة اقوى منه من قرينة ضله فاما فانها  
 لنضمر ما في الابتداء لم يله صفها ففعل فله يلين الاله اسم نحو لقب القوم واما ريد  
 فاكرمته فلعطف على الفعلية قرينة النصب واما التي تضمنت معنى الابتداء قرينة  
 الرفع وقد نزلت هذه المسئلة عن الحذف مع غير لوقال مع الخبر لكان اخضر  
 لكنه اشار الى انشا ما في اختيار النصب الطلب حراز في الطلب نحو رايت  
 القوم فاما ان يرفع لانه يكرم فان قرينة الرفع ليست باقوى بمعارضة لزوم كون  
 الاله ناسا خبرا سلامه الحذف لكن الحذف اهلون من لزوم كون الاله ناسا وخيرا  
 ككثرته ذكر الطلب يشمل الاله والنبي والوعاء وغيره والحكم مخصوص بالاله والنبي  
 والوعاء فقط ففي الاطلاق نظر لان غيرهما لما كان مما ينضم اليه المصدر فممتنع تسليمها  
 عما قبلها فلا يكون من هذا الباب اصلا فاستغنى عن التفسير واذا المفاجاة  
 محذوفت فاذا زبد لغيبه الاله اكثر بعدا اذا المفاجاة وقوع الاله سميته و



وقد رجع المسئلة عن الحذف فيتم رجع على قرينة اختيار النصب وهو العطف على الفعلية  
 بنا واما سماع النصب بعدها والاله فالنصب يوجب الرفع للزوم الاله سميته بغير  
 في غير هذا الموضع وان قيل قد ذكر في بحث الظروف ان اذا المفاجاة يلزم بغير الاله سميته  
 ويلزم ههنا ههنا بالارادة وهذا بنا قض في الماد بالزوم فيه الغلبة والارادة  
 الاستغفار الاله عناية المني على الترتيح له للزوم الحذف فله ساقض ومختار النصب  
 في ذلك الاسم بالعطف على فعلية كونه قرينة لانه سب ويدا ضربت في  
 كونه يدا ضربت والاله استقام كونه يدا ضربت وكما اذا الشرطية المنسوبة الى  
 الشرط كواذا يدا ضربت اضربك حيث عطف عما اذا كونه يدا ضربت فاكرمه  
 وسائر ادوات الشرطية يجب النصب بعدها وفي الاله مراد وقوع الاله والنبي بعين  
 واليه افعى هذه اي ما بعد حرف النفي والاله استقام واذا الشرطية وجبت وقيل  
 الاله والنبي موافق الفعل فله جزم كذا والنصب بقدر الفعل موافق الفعل اي موافق  
 وقوع الفعل لانه النفي والتردد الداعي الى الاستقام في الغالب يلحقان الاله فعال  
 دون الزوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع رسوخها فيه فله في  
 سائر ادوات الشرطية وعند عطف على قوله في الاله مراد حرف ليس اضافة المصدر  
 الى المفعول وان قيل ينبغي ان يجب النصب اذا تضمنت النفي والليس واجب قبل هذا  
 وعم ليس لا ليس ولذا سميته خوف اللبس المفسر ما هو مفسر نصب بالصفة  
 رفعاً وان لم يلزم فليكن الوجهان كل في اقام ريد فله كيف يكون ذلك مع الاله خلافا  
 بين المقصود وغيره مثل ان كل شيء خلقناه بقدره بالنصب ولو رفعه بالابتداء  
 وجعل قوله خلقناه جزاءه خيف اللبس بالصفة باضماله لكون قوله بقدر  
 خبرا وموضوع المقصود فيكون كل شيء هو مخلوقنا كائن بقدر المقصود  
 كل شيء مخلوق لنا بقدره والاله غير مقصود حيث يكون قوله خلقناه قديرا عما لا







اصطلاحاً وكان في الاصل مصدر البيان الحال او التصدير ان اردنا النية الى الثلاثة السابقة  
 ووجه حذف الفعل التخيير لعدم الفرصة في ذكره وهو محمول بتقدير ظرف مستقر من قوله  
 هو ان اتق وفتح وفي التخيير اتق سماجة اذ لا يقال التقيت زيداً من الله بل اتق الله وفتح  
 لو قيل بتقدير فعل او فتح او بعد لكان اولي كقولنا مفعول به للتخيير مصدر وقد جرت  
 وهو ظرف للتخيير او ظرف اتق وقت تخيير المعنوي كما بعد او وقت ذكر الخبز منه مكرراً  
 مما موصول او موصوف بعد صلة او صفة اجترار المحمول الذي بتقدير اتق لكن لا  
 للتخيير مما بعد كايك لغاثر من اتق فانه ليس من هذا الباب بل جواز ذكر فعله او ذكر  
 عطف على ذكر الخبز في اي سواه كانه ذكر المخير في هذا المعنى او ذكر الخبز منه مكرراً  
 الفعل نزل منزلة المصدر الخبير في هذا المعنى على لفظ المصدر المنصوب فلا  
 اشكال على لفظ المصدر او الماخض المجهول وفيه نظر في التخيير في انواع المفعول به و  
 الذكر ليس بمفعول به وليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل وايضا على مخالفة الزيادة  
 مما قد روي العطف بكونه او اضاربه به بل كونه مفعولاً او ما شئ من بل فيفيد المعنى  
 قال سوي في قوله لا تظن منهم آثماً او كفوراً انه لو قيل او لا تظن كفوراً لتغير المعنى  
 فكانت او يحذف بل كانت الرواية على لفظ المصدر بالرفع كان الذكر كمن المفعول او  
 كانت الاضافة من باب جود قطيعة وكان عطفها على قوله محمول وكان التقابل بين المعطوف  
 والمعطوف عليه باعتبار الفعل وهو قوله تخير ما بعد الخبز منه وفيه من عائد  
 الى الالف واللام مكرراً حال احتراز عن قوله من غير تكرار فانه ليس هذا الباب لجواز  
 ذكر فعله مثل اياك والاسم نظير للقسمة الا قد بعد نفسك من الله اي اتق نفسك انما  
 تعرض للاسراء بتعرض لهما كل ولفظ الله في اياك والاسم خازن في القسم  
 فينبغي ان لا يكون تخييراً وليس كذلك بل هو تخيير موزون للتخيير والنوع  
 خارج عن الخبز ويكره ذكره بعد فاعف وياك وان تحذف الحذف الرمي بالمصالح

تخيير

نفي

بذليل

ان الحذف بالحاء والذال المجعول الرمي بالخطية قال عمر بن الخطاب عه اياك وان تحذف  
 اصولك الارب والاربع الطريق الطريق مثال الخبز منه مكرراً التكرار للتاكيد الصبي  
 الجوار الحذر والاسم الله ونقولا اياك الله متعلق بالفعل المقدري بعد نفسك  
 والله وياك وان تحذف بتقدير من اي مطلب بتقدير من اي اياك من ان تحذف اذ  
 صرف حرف الجر من ان وان كبر شاع ولا نقول عطف على قوله ونقول المذكور اياك الله  
 بتقدير من الله من ان الله سمى الصبي محله ف اياك ان تحذف وقوله  
 اياك اياك المرأة فانه لا شروع له ولشتر صائب بتقدير اياك من المرأة فشا  
 او محمول على صرون الشعر او صرف فعل وياك اياك من باب الله هو والتخيير  
 اتق نفسك وانك المرأة وهذا قول سوي او محمول على ان تارك وفيه تليزم جواز  
 ذلك في سائر المصادر لا شتر العلة وليس بجائز اللهم الله ان يقال هذا وجب ان كتاب  
 الشروذ انه قياس المفعول متبوعاً بحذف الجزاء من المفعول فيه بقرينة  
 ما سبق او خبر المبتدأ اي هذا باب المفعول فيه او مبتدأ خبر ما فعل فيه وهو فصل  
 فصل وعي الاولين استيناف في ضمير الله الموصول موصوف الفصل او مبتدأ والحجة  
 متأنفة ما فعل فيه اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه في الاصل هو اللفظ الذي سماه شئ  
 فعل فيه مذكور فعل مفعول ما اسم فاعله مذكور صفة فعل لفظاً او تخييراً احتراز عن نحو  
 يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل محال لكنه ليس بذكر من بيان  
 زمان او مكان حقيقي او اعتباري كوقت يوم الجمعة ظرفه وطلبت قدراً  
 زيد الشمس اي وقت قدوم زينة مكان ظهور اثر الشمس اذ المصدر قد يجعل جينا  
 وكذا العبي مكاناً محافله وتدخل في الحز كوا غنم اليوم الذي تمت فيه فان اليوم  
 فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وان شرطه فصل وذكره في هذه الحثية ويراد  
 فعل عام في الاستغناء في مذكور ايها وشرط مبتدأ نصب مضاف اليه بتقدير في



اذ يلفظ او وجوب البحر بواسطة الجان له مفعول فيه وظروف متبذرة الزمان الاضافة باليضا  
 السان واسوت الذهب يعني من كذا تاكيد تقبل خبر المتبذرة ضمير العائد الى الظروف في علم  
 ذلك مفعول تقبل الى ان نصب بتقدير في له في الجمع مما منها خبر مفعول الفعل فيصح ان تصاب به  
 به واسطة كالمصور والمحرور من المحمول عليه كذا في الزمانية والجمع من المكان محمول عليه  
 كذا في الزمانية في الهم ولم يحل المحرور من المكان لله خلاف في ذاتا وصحة ولم يحل عليه المكان  
 المجمع له في فرع فالحمل عليه كالتفان المسبق والسرا من الفقرة وظرف متبذرة في هذا  
 الجنس المكان الاضافة يعني في فاصلة كاضافة ظروف الزمان ان كان ظرف المكان  
 الشريطة خبر المتبذرة مما اي ان كان من الجهات الست وما الحق بها في تنبيه تقبل اي قبل  
 النصب بتقدير في حالة اي وان لم يكن ظرف المكان بها فله اي فله تقبل النصب بتقدير في  
 وقدر المجمع قبل المجمع من التكرار ويرد عليه ضمة واما في قول موصوفه في قوله منه كذا  
 في سجع ولا خلاف في ان تصاب به الظروف وقيل موصوفه في اسم باعتبار ما لم يرد في سجع  
 بتدري في قوله ولدي له اسم عند ولدي لا يطلق باعتبار المضاف اليه وقال الاكثر  
 من المتفكرين في موالجها الست وهو الذي اثنان التمه ههنا ويرد عليه عند ولدي ولفظ  
 مكان وما بعد ذلك فانه تقبل ذكر مع انها غير الجهات الست فاجاب عن كل من ذلك  
 بالحمل على الهم او كثرته بالجهات الست وهي امام وظهر وعين وشمال وفوق وخلف  
 تركت التاء في العدد للجهات الست مؤنثة وحمل عليه عند ولدي وشبهها كحذرون وسوى  
 له بها عند ولدي وكذا ما سويها المراء الهم اللغوي والة لا يستقيم الحمل واللفظ  
 مكان اي وحمل عليه لفظ مكان وما في معناه اذا كان الفعل موافقا في افاق معنى  
 الاستفاد كقول طيبست مجلسك وفتى مقامر ووضعك موضع فله ان لا يجر كذا ادوات  
 الهم مما يجر هذا المجرى كثرته كثر استعماله في الهم وما بعد ذلك وحمل عليه  
 ما بعد ذلك كذا وضمة ونزلت المكان وسكنت المكان وما يقابره كقوله وسكنت العرفة

على الهم وهو على المطلب الهم ونصب بمعامل مضمون به شرط التنبيه جواز الهم يوم الجمعة  
 في جواب من قال متى سرت وبما شريطة التنبيه يكون اسماء بعض فعل متعلق به بضمين اي  
 منعته لوسيط عليه هو او مناسبة لنصب كذا يوم الجمعة صحت فيه او اطلت في غداية او يوم الجمعة  
 نوبت الصوم في ليلة ويكون نصب واجبا ومختارا ومساويا للرفع ورجوعا على المفعول  
 به فيجوز ان يوم الخميس سرت فيه ومختارا كذا او يوم الجمعة سرت فيه افطنت يوم الخميس  
 ويوم الجمعة صحت فيه وبسوى الهم ان في زيد سار ويوم الجمعة صحت فيه وبسوى  
 الرفع في كذا يوم الجمعة سرت فيه ولغيت زيدا فذا يوم الجمعة صام فيه واذا اثناء  
 وجوب الرفع في كذا يوم الجمعة صامت فيه ويوم الخميس سرت فيه فيجوز ان يكون  
 للمانع وكثيرا لعدم توسع الظرف المفعول متبذرة محذوف في الخبر او خبر المتبذرة اي هذا  
 المفعول له مفعول لم يسم فاعلم موصوفه ما فعله جله بدل الة ما سبق في المفعول المطلق  
 فعل مؤثر كان او اثر الة جله مفعول لم يسم فاعلم اخترا في اذ لم يفعل جله كسائر  
 المتاعيل والمخفات فعل حقيقة او كما فله بوجوه كون الفعل محذوف في اي حدث له  
 الفعل الا صطله في مذكورة قران ع كذا في الناديب فانه فعل جله فعل محال لكنه  
 ليس بذكره والحق ان يقول ما فعله جله مضمون عامه وفيه وفيه لعل وجه النظر الا قد يربك  
 بها اذا نظرت الى قوله ما ضربت اذ قاله كجمل حمل السؤال في علم الوجبات وهذا اجل  
 الة شك في المفعول المفعول اليه الفعل ورفعا عليه ويرد على هذا كذا كرهت الناديب  
 الذي ضربت لاجله وضربت واجبي ان ويب فانه فو فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب  
 وان قصوا الجنبية او قيل يكون بماملة الحجاج فهو مذكور مثل ضربته ناديبا لفظه  
 العلة الفاعلية وقصرت عن الحرب جينا نظير العلة المؤثرة لوكذا كرهت تقوى جينا  
 حازبت شجاعة المكان اصح حلا في لف هذا القول الزجاجة حله فالله تعالى لا في  
 اسما في الزجاجة فانه اي المفعول له عن الزجاجة مضمون الة علة المصور وفيها مق



كل افعال الله تعالى في مرتبة سوطا نوعي بحسب ادبته بالضرب تاويا وحسب و الفعول عن  
الحرب جينا اي ضربه ضرب ناديب او فعدت فعول جين وقيل لا يقال فعول جين الا  
مجانزا وفيه نظر لان اضافته الحسب الى السبب ليست بحاربة ورد بان صحتا ويلزوم  
بنوعه لا يلزم من حقيقة الاله ان يحسب تاويل الحال بالظرف والمفعول المطلق بالمفعول  
به صحت ان معنى جازيلا ركب جازيلا في وقت الركوب ومعنى ضربته ضربا احدث ضربا  
من غير ان يخرج جازيلا من العلة الزم للمفعول من العلة لا ضبا جازيلا وانما حدث لا  
يتصور الكثرة برون العلم ولا الضرب من غير الاله من وسط وعينه ولا الجحش من غير فرق  
وكذا سائر الافعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة لتحق العلة ولا جعل المفعول مستدعي  
الفعل مستلزم فلا يلزم من اقامته ما هو الزم من العلة اقامتها وشرط نصبه تقدير اللام  
لانها اذا ظهرت لزمت الجحش وانما يجوز صرف اللام بتدبيرها وضع المصير موضع المظهر وعبر  
عن التدبير بالحذف للتبعية عما جازيلا الاله صطلق باطلاق كلمة النظمين اذا كان فعله  
احراز عما اذا كان عينا كجئتك للسمي وشرط بعضهم التفسير لثبته بحال والغير وقوله  
واعفر عورا الكبريم اذا كان واعرض عن شئ التسمي كترماحي عليه لفاعل الفعل الى اخره على فاعله  
وفا على عامله احراز عما اذا كان فعلا لغير كجئتك لثبته اياه العلة لا في هذا الشرط  
شبه المصدر فينتقل بالفعل للاواسطة تعلق المصدر بخلافه وما اذا اختلف شئ منها و  
مقارنا له في الوجود اي لفعل المذكور في الوجود اي اخذ زمانها احراز عما اذا لم يكن معا  
مقارنا له في الوجود كجئتك اليوم لو عدى بذكر امس المفعول متبوعا محذوف الخبر  
اي مفعول متبوعا بقرينة ما سبق او خبر متبوعا محذوف اي هذا باب المفعول معه او متبوعا  
مذكور فيه وهو فصل عنه مفعول ما لم يستقم فاعله متبوعا كجئتك اليوم اي التي هي احراز  
عن سائر المفاعيل لمصاحبة اضافته المصدر مفعول احراز عن كجئتك بقرينة لم  
يقدر فاعله لثبته ولا كجئتك الفاعل سبب منه فعل لفظا كجئتك استوى الملك والخشبة

او ينع كجئتك ويدا اي ما نضع فان شرط الفاء للتبعية كان ثامه او نافية الفعل الى الذي  
وقصر تصاحبه المفعول معه مفعول لفظا لفظيا مفعولا غيرا او حال وجاز العطف حال  
اي وقدر جاز العطف او عطف جملة على جملة قالوا جازا جوابا لشرطه لان العطف وكونه  
مفعولا معه اذ لا مانع من واصل واحد منها مفعول ضمت انا ويدا ويدا نصب عطف على  
انه مفعول معه والرفع على العطف كجواز لكان ان اكيد والاله اي وان لم يجز العطف بنفسه نصب  
على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه شرحت لكونه يدا امتنع فيه العطف لعدم تاكيد  
المصطلح بالمفصل تعين النصب على انه مفعول معه وان كان ثامه اي وجز الفعل معنى  
معويا وجاز اي وقدر جاز عطف على كان العطف بان لم يمنع عنه مانع تعين وقيل  
اجز العطف حيث لا يحمل على عامل العامل المعنوي وله حجة اياه مع جواز وجه آخر وهو  
العطف مثل متبوعا ما خبر لا يداي شئ حصل لزيد وعمر والاله اي وان لم يجز العطف بتغير  
النصب حيث لا وجه سواه مثل ما ذكره زيد امتنع فيها العطف لان الكاف ضمير محذوف  
ولا يجوز العطف على الضمير المحذوف بله اعان الجار وما شاكرك وعلم لم يجز عطفه على الشان  
لان خلا في المعنى اذ المعنى ما شاكرك ونفس عمر وسوال السائل عن شانه لا عن شان احد  
ونفس الاله لان المعنى ما نضع الحال متبوعا بقرينة من المفاعيل فشرع في المحذوفات ما خبر  
تبيين هيئة الفاعل احراز عن التمييز لانه يبين الذات ولو كان كجئتك لثبته ابراهيم جينا  
وان باكل لحم اجبه متبوعا اذا المضاف اليه في مثل حكم المضاف والصفة كجئتك في زيد الراكب و  
ان كانت دالة على هيئة الفاعل كمن لا يداي حيث هو فاعل او المفعول به مانعة الخلو دون  
الحج وقد يقع الحال عنها كجئتك في زيد الراكب وتبين مصدرا محذورا بالحج والعرف  
صالحا صورا والفعل عنه او حال وقوم عليه فلا يرد الصفة لانهما على هيئة الموصوف  
مطلقا وانما يقع الحال على المفعول معه لكونه في حكم الفاعل او المفعول لمصاحبة اياهما  
في صدور الفعل عنه او وقوم عليه والحال عن غيرهما لا يقع الا بعد في معناها فلا يقع

احراز







يكون الجملية وتثبت بالجنبة لان النسبة لا تثبت لانها في نفسها ثابتة في الشيء  
 ثبوت في نفس جنبة اضداد على الاشياء فانها لا يقع طاله ولا جبر ولا صلته ولا صفة فان كانت  
 في الجملية ان نسبة اذا وقعت حاله ملتبسة بالواو خبر الضمير بكلمة الرباطين او اصرها  
 كلف الا فتصار على الضمير ومن ضعيف جملته في الواو ومن كونه في الجملية قادم و  
 ثبوتها في النسبة طالع او بالواو ومن ثانيا احتاجت الى الواو لان النسبة خارجة عن اصر الحال  
 ومولان نقلا وعمو النور او بالضمير ومن كونه في الفتح واوله جبان البير في استبرح  
 عامر الى جعفر سر باله لم يترك على متعلق بقوله او بالضمير صحت وانما ضعفت بالضمير  
 وصرح لانه رابطة عامه لا يدل على ارتباط الخاص ومولانا ط الحائية والمضارع المثبت بالضمير  
 كالغود ومن هو جاني زيد يبرع لانه وفوقه واحبتر ومنه بقدره انما احبتر ومساومها  
 منبر انما هو الاله سميته والمضارع المثبت بالواو خبر والضمير او باصمها له ضعف وقد  
 يترك الرباطين ولا يترك الحاضر المثبت الواقع حاله من قدر ان يقع الحاضر حاله لا يكون  
 ذكره في معنى قريب من العامل مفعولا بعلته القرب لفظا او تقديره ولا يقال مات الشيخ  
 وقد ولد في يوم كذا وقال وزان اليوم كذا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم كذا العدم  
 القرب وعدم صحته استعمال قد اللهم الا ثبوتها في الحاضر الواقع حاله ماضية زمان العامل  
 وقد اشتهر اخذ في الحال وصاحبها زمانا فالتمت قد المفعول الى زمان الحال القرب الى زمان  
 العامل فيتميز زمانها كما كان ظاهره حاله في زمانه او مفعول في زمانه او مفعول في زمانه  
 وكذا خبر في العامل عامل الحال اضافة المصدر الى المفعول كقولك ليسا في زيد السور  
 را شرا مهابا اي اذ صلب الشواهد باقربته حاله في الحاضر وكذا الحال الموكنة مثل زيد  
 سيرا او بول خبر عطوفه حاله اي اشتهر قال صاحب المعاني احق القدر لرب عندي  
 اي نزل ركب عطوفه وسرطه الحال الموكنة اي شرط وجوب صرف عاملا ان يكون الحال مفعولا  
 موكنة لمضموم الجملية اسمية مفعولها من اسميها لا عملها النجب من المخففات

وعدم

جنبا

التبيين

بالفعل

بالفعل بشره مخدوقا الجملية والنسبة او خبر محذوف اي هو ما يرفع ما هو صول او صولة  
 برفع صولة او صفة الالهام مسنول برفع المستفاد ان عطف على حادثة فكان قوله جارية برفع اي بقره  
 عينا لكنه غير مستفاد وصفه بذكره في الاستعمال باعتبار رفعه في الالهام على عطفه الواو  
 اخذ له عطفات متعلق بقوله برفع من يكون صفة ذات كونه في الحال فانها  
 برفع الالهام عن النسبة في الثلاث او عطفه وهي جهة النسبة ناشئة عن نسبة في كلية  
 او شبهها او اضافة كما سنوف كخطاب زيد نفسا ويدخل في خبر صفة الميم كونه في  
 هذا الوجه وعطف البيان والبدل عن ضمير الغائب او ميم آخر والمجروزة خانم فضة وغير  
 ذكره ان احب بان كلامه من ذكره لم يذكر بهن الجملية فلا شيء ذكره في صفة الميم وعطف البيان  
 والمجروزة خانم فضة وان احب بالترام المجروزة خانم فضة تميز وان كان مجروزا وسارما  
 يترك تراجيع والمفهوم منها غير التوايح بذكره لانه ذكر التوايح بعد ذلك لصانع في المستفاد من ان  
 الصفة مجروزة كما ذكره قاله ولا يستلزم اي ما يرفع الالهام المستفاد ذات من يكون عطفه  
 والمعاد بالمفرد ما يقع بالجملة وشبهها والمضاف مقوار اي ما يعرف به قدر الشيء وهو العود  
 والكبر والوزن والمساحة والقياس غالبا رفا غالبا او زمانا غالبا انا في عدد مراتب  
 طرفة الجملية للكل صفة لقوله مفعول في مفعول كائن اما في العود كونه عودا من مفعول  
 المفعول والنام بنون شبه بنون الجمع مثل مفعول في مفعول دون اصر عود من مفعول كائن  
 لا حيز في العود والنام بنون شبه بنون الجمع مثل مفعول في مفعول دون اصر عود من مفعول كائن  
 من مفعول العود وسباني بين العود في ذكره في العود واما عطف على اما في العود في عطف  
 العود كونه طرفة ما مثال الكيل والنام بالنون المراد ما يبال بالطل الى الخشبة المضمومة  
 ومعلومه وقوله انما يرفع الالهام وعنك سوان سنانا ثبوت ما هو مراد في المعنى مثال  
 الكوزون والنام بنون النسبة المراد ما يوزن بالنون ومعلومه وقوله سنانا يرفع الالهام  
 وفيه ان برامنا المساحة والنام بنون النسبة وفيه انما يرفع الالهام عنك سوان سنانا ثبوت ما هو مراد في المعنى

فقد جاز



في المظهر مثل اجزاء مثل التخرج مثل الغيا سوانام بالاضافة زيدا غير فيكون غير المعروف  
فيكون جيبا في جميع الاوقات لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تنبيه ونعمه ان  
مفرغ لا يفسد الا انواع وقت قصور انواع وفي قصور استثناء الا انواع وفي قصور الا انواع  
نظرا لانه اذا قيل طاب زيد جلس بين كوز كذا يجوز ويجمع جواز المراد الجمع اللغوي فينبأ  
التثنية ايضا المراد ما فوق الواو الكسفي بذكر الجمع لانه لما كان الجمع في التثنية اول نحو عندي  
ثوبا او ثوبين او ثوبا في غير الجنس نحو عندي فنظرا لثوبان لم ان شرط كان تميز بنوع  
جبر كان ملتبسا بالنسبة او بنوع التثنية ونحو ستون عمرا وسبعون رجلا يجوز فيه ستون  
وسبعون رجلا لا يضاف فلا تنقسم الشرطة الى بعلة طارئة لا يضاف اليها في حصول النقص  
بها ومعلوم البيان مع الحذف بترك النسبة ككثرة استعمال العود والى وان لم يكن يتنوع او  
بنوع التثنية فلا يجوز الا يضاف وقد عرفت ودم وتون لانه يلزم بقاء نوعه شبه لو اجمع  
او حذف نوعه وضعت مع الكلمة في نحو عشرين ودم او اضافة المضان في نحو مطلق بحسب  
وله يرد نحو حنوج له في النسبة له غير المعروف وعطف على قوله عرفت مقول غالبا  
غير مقدار اي عمالين بمكيل او وزن او عدد او مقياس مثل طام صريحا فان الخاتم  
يجمع باعتبار الجنس تام بالنسبة فان تميزا واكتفى اي خفي التمييز عن المقدار كثر  
استعماله والى اي ما يرفع الهمزة عن ذات مقول عن نسبة اي ذات نشأت عن نسبة ومن  
النسب اليها في الاصل حاصلة في الجملة او عطف على قوله جملة ما ضاع في اي ما ضاعها وهو  
اسم الفاعل نحو الخوص من مائي او اسم المفعول نحو الارض من فجر عيون او الصفة المشبهة  
نحو زيد حسن وجهها او اسم تفضيل كوزيد افضل بابا مثل طاب زيد نفسا مثل الجملة اي طاب  
نفس زيد وزيد منبوء طيب جرابا مثل ما ضاع من الجملة وابون ودارا وعلى الكثير الاشياء  
يشير الى كثره اضافة التمييز حيث يكون اسمي لما انتصب عنه او لمتعلقه عينا او عرضا للامور  
الاضافية او غيرها قاله بجهل ان يكون له وجه لمتعلقه وهو عين الله تعالى والابن

فلام

والدار

والدار والعلم متعلقا فالابن عرض اضافي وضمي مثل النوع بذكره لستول به على ذلك الاصل او  
في اضافة عطف على قوله في جملة مثل بعض طيبة فاعل بجهل بابا وابون ودارا وعلم اوله دون  
فارسا مثل وقوع التمييز صفة الذرة الفصل اللين وفيه خبر كثر للعرب فادريه الجارية  
خبر فارسا او هو وهذا المثل صاحب المفضل مثل التمييز المرد والمثقال لتمييز النسبة والى  
الاختلاف في عا الوجهين في الضمير فان كان الضمير بها كضمير ربه وجعل كان التمييز للمورد  
كما يجب اليه صاحب المفضل وان كان معلوما بعينا كان التمييز للنسبة كما يجب اليه المقام ان  
شرط كان التمييز اسما غير صفة قبل معناه ان كان اسما غير صفة قبل معناه ان كان اسما بصحة  
جعله لما انتصب عنه ولتعلقه افراد او غير تميزا كونه لكل منهما تركيبا او غيرا باحتمال  
على حرف المعطوف من الشرط واختلف في الشرط والجزاء باعتبار الحثية فلا يرد طاب زيد  
نفسا ورتبة عا انة عا هذا يورد في الشرطية الثانية وليس كذلك اذ في الجموع كما يكون في  
البعض كجزءه اي بعض كان وعرف بغير انتفاء الجموع ينتفي صلاحه لمتعلقه لا يترتب  
عليه صلاح كونه لمتعلق بصفة قوله اسما جعله ذلك الاسم لما انتصب عنه هو ما نسب اليه  
عامله وجمعه منضاعفه من باب الجاز للتمييز لم يصب عنه كونه لما كان سببا لنسب حيث  
انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه يسمى منضاعفه كوطاب زيد ابا فقوله ابا يجمع لاجل  
اسماء زيد ويترجم بقولنا خولنا است زيد ابن روكم او يدر است وبه ان يجعل اسماء  
لنقله ويترجم بقولنا خولنا است زيد ابن روكم مروا بولنا است جازان يكون اسماء  
ويماز عنه وتعلقه كونه اسماء ولتعلقه ويرد عليه طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه  
لنقله ويحجب بالجمع او بتعريف المعطوف في الشرط اي ان كان اسما بصحة جمعه لما انتصب عنه  
ولتعلقه وفيه نظر للزوم اتحاد الشرط والجزاء وفيه ولا يرد عليه طاب زيد نفسا  
ايضا لكونه ان يجعل لما انتصب عنه ولتعلقه اي طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من  
حيث ان له نفسا من النفوس وكل موضع يصلح جمعه لما انتصب عنه جاز فيه كذا ان لم يكن















وہی لکھ

۴۰۰

VI

خلافاً لسيدهما في وفاء الخ والاحلّة حرّ الاشراف



فلا وجه لتقديرها والحسن الوجه باب الاضافة الى المذهب بالمتعول بدليل فاعلم متى فلو كان  
 وجب الضافة الى الفاعل لزم نعت الفاعل على هذا يمكن تقدير من اليانية مراد اصل  
 اضراعه كوصفته يوم الجمعة فان الحرف فيه غير مراد في ظاهره انما هو ما بعد وفيه  
 انه يوجب الدور له انما اضراعه المضاف اليه في تعريف الجور والحد في تعريف وفيه تعريف  
 الجور وما ذكر فلا توقف ولا دور فالنقد بربطه ببناء ثانيا ان يكون خبر الجور والكلمة  
 خبر المبتدأ والاول المضاف اسم كواسم له فعلة بلفظ الحرف فخررت بربطه بربطه  
 متعول لم يسم فاعلم في العبارة قلب اي خبره اسموي ثنويته والمطلوب قبول غير الشك في  
 مطلقا اي ثنويته او مقام مقام حقيقة كظلام زيد وضارب بغيره وصح الوجه وضاربا  
 زيد وضاربوا زيد وكلما نحو حسن الوجه احسان ما اضيف اليه فاعلم ان الذي هو كالجزء منه  
 والمضاف اليه قائم مقام الثنوي فلما صرف من فاعل المضاف فكانت طرف من المضاف اليه  
 المكان الجزئية ونحو الضارب الرجل وان لم يكن مجرد اسنوية لاجل الاضافة لكنه محمول على الحسن  
 الوجه فكان في حكمه لاجل جواز الظلام زيد والضارب زيد لسقوط الثنوي لاجل انهم  
 لا لا اطلاق اضافة وهي الى الضافة بتقدير الجاز معنوية منسوبة الى المضاف لانها بعيدة  
 في المضاف تعريف او تحفيضا وتعليقة منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ والمخف والمعنوية  
 متبوءة فعلة من المعنوية كالمضاف كذا والمعنوية ذات كالمضاف كذا والاول لا يستقيم المحل  
 لكون خبر المضاف اسم يكون عليه صفة اضراعه كوصفته زيد والحسن الوجه مضافه صفة  
 صفة وكونه غير صفة مضاف الى محموله انما ان يكون صفة كذا يكون مضافا الى غير محمولها  
 ومن مبتدأ اي الضافة المعنوية اعم من خبر اللام واخصار المعنوية في انقسام الثلثة  
 مستغنى الى فيما موصولا او موصوف عمدا صلة او صفة في مضاف اليه عدا حسن المضاف  
 وظرف حسن المضاف وظرف وهو ما كان مبنيا له واخصر مطلقا ولم يكن ظرفا له ومخطف  
 على قوله يعني اللام بمعنى من فيهما موصوف والمضاف اليه من وجه كانه فصلة في حسن المضاف اليه

سراة

اي المضاف اليه الذي هو حسن المضاف ونحوه لربطه باللام اي افراد هذا الخبر وفيه وجه انشائها  
 ويوم الامور علم الغم وانما اذا كان المضاف اخصر مطلقا كما هو اليوم اي ماضيا واطيشت  
 واسيد فالضافة متعينة في المضاف اليه الذي هو حسن المضاف فليحاصل ان المضاف اليه اذا  
 كان حسن المضاف كانت بعض من ذلك وان منها عموما وخصوصا من وجه كانه فاني الخلق  
 قد كوفضت وقوله يكون وكذا العكس فكلما اذا لم يكن كذلك كان بينهما سببية او كان  
 المضاف اعم مطلقا ولا يكون مضافه بمعنى اللام كظلام زيد ويوم زيد المضاف اليه سببية  
 ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وهذا مع قول بعض المحققين وهو ان بعضه اطلاق  
 على المضاف وعلى غيره ايضا فمع هذا بعض القوم وبعض وجه الوجود علم الغم وعلم  
 القوم ومعنى زيد وطور سينا وسيد كركر كذا يعني اللام بعض العدم صحة اطلاق  
 المضاف اليه على المضاف وبعض العدم صحة اطلاقه على غيره او بمعنى في والاول ان يعمل  
 الضافة الى النظم ايضا يعني اللام كفي سائر اصناف الضافة بادى مله بته واليه  
 ذهب اكثر النحاة فيكون معنى ضرب اليوم لا اختصاص اليوم بمله بته الوقوع فيه فتكون  
 كوكب الحرفا لسبيل اي كوكبه اختصاص بالمرء الحرفا بمله بته انما شرع في الذي  
 الكتاب اشياء عن طوعه لا قبله كما هو شأن النساء والمرء المهيئة للموت احيانا او  
 في طرق اي في طرق المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف كوصفته اليوم وفيل كركر كوكبا  
 بمعنى في قليل مثل غلام زيد مثالا الضافة بمعنى اللام وظام فصلة مثالا الضافة بمعنى من  
 وضرب اليوم مثالا الضافة بمعنى في وتغير الضافة المعنوية بتوليا اي تعريف المضاف  
 اللفظي وغيره مثل نوحها في اللام اللام ان يكون للمضاف اليه صفة او صفة نحو مصارع  
 مصر وكريم العصور او مثل ستر فرج يفرق لعدم اللام اللام اللام اللام ولا في سكر  
 سرك وكركر وكوكبا كوكبا بمعنى الضم والاول في نحو واخواته ومنه وعند بطنه على اي تاوله  
 كركر وللمع والاعلى يعود ضمير المضاف اليه الى المضاف يوجب ان يكون كوكبا في صدره  
 ورئيس القبله كذا ولم يلق مع المعرفة السرية التعريف اليه المضاف اليه المضاف



والاشارة كسرية التي تلي في سقطت بعض انما لم يراف العبد فان غلبه مريد يرايه  
وضعا غلبه لم مريد خصوصية لزيادته يكون اعظم غلبته واشهر به يكون علاما او معبودا  
يتكبر به في خاطره ويجعلها غير معني عما خلا في وضع الاضافة وتخصيصها فاذن في تقليل  
الشيوع لخروج ما يضاف الى التكن مع التكن في غلبه مريد وسرطها الاضافة مبتدأ  
يجري المضاف ضار خلا منه حقيقة بان كان ذالهم في حذف لامه او علم فبتساوي التكن  
او كما كان في غلبه مريد يزيل الحكم منزلة المكنى كقولهم سبق في الركبة وكان الذي هو  
جمع البعوض من التعريف فان قيل في بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو  
النجم والصق والفرد في وابن دالان فابن مكرار في لزوم تعريف الموصوف بامثلة  
حتى التعريف وانما يراى المرتبة اذ المضاف اليه اعرف بما به جازوا هذا وقد قيل  
لكن يصح الاضافة حيث لا يغير تعريفه وتخصيصا لوصول التعريف فيه وازداد المرتبة  
ايضا منت في الاضافة الى المعارف المساوي في علم عليه صوت الاضافة الى العلم في طوا  
الباب لا المخرج المعرفة لواضيف الى التكن لكان طبعا للادل وهو التخصيص مع حصول  
الاعمال وتوالت التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تفصيل الحاصل فان قيل في اضافة المعرفة  
يغير للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه فيصير ذالهم اذا اضيف الى العلم او الضمير  
في حكمه فلا يكون ضامه من مريد فاذن تابعة فلا تغير بدون الاصل وما جواب ما نقله  
الكوفيات ان الكوفيين من الثلاثة الا ثواب وتكلم بالاتي دبين المضاف والمضاف  
اليه فيها صراحة عليه غير صحيح لا يستلزم جواز الحانم فضا ايضا ولم يقل بما صرح به  
من العلة في خمسة الاربعة والمائة الوينار صعب قيا سا واستعمالا اما القياس  
فاذا كرم لزوم تفصيل الحاصل واما الاستعمال فثبت من الفصحى من ترك الله  
كقولهم لا يزال من عذبت يراه ازان في قيسا وادرك خمسة اشبار وغير ذلك  
واما ما جاء في الحديث بالالف وبنار فحق البراءة والاضافة واللفظية وعلمه  
الاضافة اللفظية كحرف المضاف من المبتدأ او اللفظية ذات كوصفة كحرف المضاف

من اخر حقه سقيم المحل ان يكون المضاف صفة فيكون اضار عما اذا لم يكن صفة كغلام  
زيد مضاف الى محولا اخر انما اذا كانت مضافة الى غير محولا مثل ضارب زيد اضافة اسم  
الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة صفة المشبهة الى فاعلها لا تغير فاذن الى ان  
اللفظية الا تخفيفا صفة او كما مستثنى مفرغ ولا تغير تعريفه ولا تخصيصا لكونه بتقدير  
الا انفصال والتخفيف كحرف السويين المقتد في نحو جواز بيت الله وضارب كحرف  
في اللفظ كما اذا المقتد كالمفوف في اللفظ فان صدر ما فاذن في اللفظ قبل فاذن  
الاشارة الى وجه التسمية وكيفية التباين مري وحيث له جل ان الاضافة اللفظية  
لا تغير الا تخفيفا فان قيل في اشارة الى الحصر المذكور وجواز هذا الكلام ينبغي عدم افادته  
التعريف لا كما الحصر المذكور حيث لا يتعلق له لعدم افادته التخصيص قبل كان في هذا  
الكلام مرتب برجل حسن الوجه واسم مريد حسن الوجه لثلاث الصفة مع توفيق الموصوف  
ولو افاق اللفظية تعريفها لجاز لوصول المطابقة وجاز الضارب يراى حصول التخفيف  
كحرف نون التثنية والضارب يراى حصول التخفيف كحرف نون الجمع واسم الضارب  
زيد اذ السويين صرفت له جل الله لم فلم يحصل باله مضافة تخفيفا وحسن وجه  
وجهه بالا مضافة وكذا لو حمل على ضارب زيد كما حمل الضارب على ضارب لم يبق  
الاشارة افاق التخفيف فاذن في صوت متاخلة فالقراء مخالف هذا القول خلافا  
للقراء فاذن اجاز قوله بتقدم الاضافة على الله لم واجب بان الاضافة على هذا  
يكون ضامة بقا وان كانت مفعلة ابتداء فيلزم بعد اذ الله لم عدم بغيرها في  
الرجوع الى التنبه الذي هو الالصال ان قال ما فرضت الاضافة له جل الله ان القول  
شأن الله المتقدم لفظا واما مجي ودعوى المخالفة للنظام وضعف في ضيق هذا  
الكلام لكونه باعبار العطف من باب الضارب زيد والحسن وجهه لاذن في اعتبار  
العطف الواهب عيها وان كان قول الواهب المائة من باب الضارب الزجل  
المجوز على الحسن الوجه الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول الذي هو المائة



في قوله  
 لا يضاف  
 الى الموصوف  
 الا ما يضاف  
 اليه

المضاف الى الموصوف اضرا و ما و المضاف له يجوز ان يكون اضرا و ما و لا يضاف  
 لزوم كون ما يضاف او اعم ولا يضاف الى موصوف لانه يلزم الجمع بين الضارين وهو يمتنع  
 الصفة لكونها صفة وعدم كونها مضافا الى لزوم تقدم الصفة على موصوفها او تالو  
 المضاف الى المضاف اليه وكلها مما منع ومثل ستره سجد الخاضع جواب عما قبل الخاضع  
 والغرض والاول والحقه صفات وقد اضيف الى موصوفها وجانب الغرض والاول  
 الاول وبقية الحقان ثابت الا على ما قل خبر حذف الموصوف من المضاف اليها  
 سجد الوقت الخاضع وجانب المكان الغرض و صلوة الساعة الاولى وبقية الحق الخاضع  
 ومثل جواب ما قبل الخاضع والاول خلق صفات النطيفة والنياب وقد اضيف اليها  
 جرد وبقية طامه كانه يعكس النطيفة طبع شب يوشى يارب وخلق نياب تاول  
 بحمله من باب اضافة الاعم الى الاله فحقه تلخيصا وبيان لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها  
 بان الاصل نطيفة جرد ونياب خلق في حذف الموصوف في الصفة مهم فاضيف الى  
 ما كان موصوفها موصوف النسخة والبيان بتجريد النظر عن كون موصوفها كما في قوله  
 نزلت المؤمن العاقل الطير بان العاقلات لا تقرب الصفة الى الموصوف ولا يضاف اليه  
 مفعول باسم فاعله مما تلخصه المضاف اليه مفعول به لقوله مما تلخصه المضاف  
 اليه على تقدير اضافة اليه الجار والمجرور مفعول باسم فاعله المضاف في العموم طرف  
 لقوله مما تلخصه والخصوص كقوله واسد مثال المترادفين من الايمان وكقوله من  
 موليت الا سدا مثلا قل مناه ليوت كما مله من بين البووت بحيث ان ليوت بالبناء  
 الى سائر البووت كما يقال هؤلاء فواض الخواض واشراق الاشراق وصيرون  
 مثال المترادفين والمعاني لغزلة لانه لما تضمنه قوله اي تحت اضافة لعدم الفائدة  
 وانه نفس المعنى تنويع النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل موجبا وهذا خلقه في الراء  
 وعين الشيء الامة للمعروف انه لا يبدل ذلك الشيء فان المضاف اليه محقق وان اضاف  
 مما تلخصه المضاف في العموم والخصوص وقوله من سجد جواب ما يقال ان سجد لا يكرر

الى

في قوله  
 لا يضاف  
 الى الموصوف  
 الا ما يضاف  
 اليه

المضاف الى الموصوف اضرا و ما و المضاف له يجوز ان يكون اضرا و ما و لا يضاف  
 لزوم كون ما يضاف او اعم ولا يضاف الى موصوف لانه يلزم الجمع بين الضارين وهو يمتنع  
 الصفة لكونها صفة وعدم كونها مضافا الى لزوم تقدم الصفة على موصوفها او تالو  
 المضاف الى المضاف اليه وكلها مما منع ومثل ستره سجد الخاضع جواب عما قبل الخاضع  
 والغرض والاول والحقه صفات وقد اضيف الى موصوفها وجانب الغرض والاول  
 الاول وبقية الحقان ثابت الا على ما قل خبر حذف الموصوف من المضاف اليها  
 سجد الوقت الخاضع وجانب المكان الغرض و صلوة الساعة الاولى وبقية الحق الخاضع  
 ومثل جواب ما قبل الخاضع والاول خلق صفات النطيفة والنياب وقد اضيف اليها  
 جرد وبقية طامه كانه يعكس النطيفة طبع شب يوشى يارب وخلق نياب تاول  
 بحمله من باب اضافة الاعم الى الاله فحقه تلخيصا وبيان لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها  
 بان الاصل نطيفة جرد ونياب خلق في حذف الموصوف في الصفة مهم فاضيف الى  
 ما كان موصوفها موصوف النسخة والبيان بتجريد النظر عن كون موصوفها كما في قوله  
 نزلت المؤمن العاقل الطير بان العاقلات لا تقرب الصفة الى الموصوف ولا يضاف اليه  
 مفعول باسم فاعله مما تلخصه المضاف اليه مفعول به لقوله مما تلخصه المضاف  
 اليه على تقدير اضافة اليه الجار والمجرور مفعول باسم فاعله المضاف في العموم طرف  
 لقوله مما تلخصه والخصوص كقوله واسد مثال المترادفين من الايمان وكقوله من  
 موليت الا سدا مثلا قل مناه ليوت كما مله من بين البووت بحيث ان ليوت بالبناء  
 الى سائر البووت كما يقال هؤلاء فواض الخواض واشراق الاشراق وصيرون  
 مثال المترادفين والمعاني لغزلة لانه لما تضمنه قوله اي تحت اضافة لعدم الفائدة  
 وانه نفس المعنى تنويع النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل موجبا وهذا خلقه في الراء  
 وعين الشيء الامة للمعروف انه لا يبدل ذلك الشيء فان المضاف اليه محقق وان اضاف  
 مما تلخصه المضاف في العموم والخصوص وقوله من سجد جواب ما يقال ان سجد لا يكرر



في المفهوم حيث انها علمان لشخص واحد وتوزع الجواب انه متاقل سجد كز ومول يقول  
من قولهم ونحو متاقل بارة المفهوم باله واللفظ باله اسجد المسمى باسم كز و  
ادارط اضيف الاسم الصحيح الى اللفظ في آخر حرف علة والصحيح في كلام النحاة يقع  
على هذا اذ جئتم عاوا في العلم او الحق به بالصحة وسواء في واو او ياء قبل ساكنة كز لو  
وقضى وانما كان متعلقا بالصحة لا حرف العلة بعد السكون لا يفتي سفل على الحركة ولا حرف  
العلقة بعد السكون مثلاً في الوقوع بعد استراحة النسان ولا سفل على الحركة بعد السكون  
يعني في الالباء كذا بعد السكون الى باء المتكلم كسر في آخر موافقة الباء كونه على ودلوى و  
طبي والباء مبتدأ الجملة لا سميته معطوفة او حال للمحال ولعطف الهمزة على الفعلية كوله  
بالف الررم المحضوب مرتباً كمن يلى وهو مطلق متوحد جراد ال صله الحالة  
التي على حرف واحد من الحركة لئلا يلزم ال ابتداء بالساكن صبيحة او كما وان صر فيها على الحركة  
الفني للفتحة او ساكنة للتخفيف فان كان بين حكم الاسم الصحيح فاخذ بذكر حكم المقصور  
والمتنقض آخر الاسم المضاف الى باء المتكلم الفا ثبت الالف كوعصاى ورحاى وهول  
اسم قبله ثقل الالف لغير التثنية كونه لغير التثنية والفاء التثنية علة له فله ثقل  
كفله على باء لمن كلمة الباء فان كان او عمت له جميع المتلبيس وان كان آخر الاسم المضاف  
الى باء المتكلم واو ساكنة ولا صل مسطور قبلت له جميع الواو والياء والاول ساكنة كرمى  
وادعت الباء في الباء وفجيت في الصور الثقل المذكور الباء الساكنة في لزوم البقاء  
الساكنة على تنقير السكون فيفتح خزانة ذكر وانما ال اسماء الستة قاتل فيقال اضافة  
بعض الى باء المتكلم افي ولى ولا يعرف لتقدير ال في عا لاء في الذكر وجه الهم الى انشال  
واي البراء لا بعد صرف حرف العلة من ال فوسيا محرك الصفي واجاز المبرد افي باعانة  
المحروف كسائر صور اضافة وال دغام بعد ال بدل بالياء كرمى محسباً بقوله والى ما كرم  
هذا الجاز بدل واحتمل كونه جمع سلة كرم في قوله وقد سئل باله شالرف التثنية الى  
فتنط وهو رواية جارية وروى ابن يعشى وابن مالك عن الروي في الربعة وهو قوله فانه

للغاية دون الخطاب منزه عن محي وهي صفة هنا بل غلط القول ولم ينفذ على الف والآخر  
عن نسبة الهم والهم الى الف ولوقال فقال اول المحرز عن نسبة الى الخطاب ايضا في السام الى  
الخطاب غير صحيح لانه لا يضاف الى اللفظ اللهم الا ان يحذف مضاف ويقال في عا الالف والآخر  
وقى معوض الهم والواو واذا مغطت قلب لا كبر ووم واب يقال في شبه اخان وابان  
وفي قوله اخون وابون وجاء اخا وابا كعصا مطلقا ويقال في شينها اخوان وابون واب  
واله مشدودين وجاء اخر وابك موزنين بالحركة مضافين الى غير الباء ايضا كذا في الرض و  
هم وهي وهم وجاء اساع الفاء الهم في حركات الاعراب وجاء مقصورا على السبب في الفاء  
مطلقا وجاء بشد الهم مع فتح الفاء وتضم مطلقا وفيل موزن على القوزة وليس له فيم  
وقع الفاء افع منها اي من ضمها وكسرها فيقال هذا هو وكوك ورات عا او كما ك ومرت  
عجا بجي او ليس فيقال هذا عا وكوك ورات عا او كما ك ومرت عجا وكوك فيقال هذا  
هم او كوك ورات الهم او كوك ومرت بالهم او كوك مشدود وجب ودلوى وعصا مطلقا  
في الالف والاضافة وجاء هن وجاء هن بشد الالف مطلقا مشدود فيقال هذا هنك  
ورات هنك ومرت هنك وهذا هن ورات هن ومرت هن رشاء ايضا مطلقا فيقال  
هن هناء او هنك ورات هناء او هنك ومرت هناء او هنك مطلقا في الالف  
والاضافة وجاء فيه التضعيف القوزة ولا يضاف الى مقول لانه وضع وصل الى الوصف  
باسم ال جناس والضمير ليس باسم جنس اللهم صل على محمد وآل محمد وكان اريد الزوايا  
بالقطع ولا يقطع الاضافة توصف له زنة في التوايح اللهم الجنس كل ثقل الاضافة  
للمعد الذي في كلمة كل لسان الا طراد اي متاخر فله يرد كذا الضمير الثانية او الثالثة ثوب  
التوايح من الاء اذ البحث في فتح الاسم فله يرد كوان اي وضرب ضرب لغوم الصراب عراب  
سابقة على تقدير ان يكون له عراب ولو فرضنا فله يرد كوك ضرب ضرب زبر وان ان زبر فام  
وزبر قائم زبر فام للاضافة الجنس ولو محكبا وله يرد كوك في قوله الواصل المراد ما  
ملوا عراب حبيبة او كما فله يرد يا زبر العاقول ولا رطل فام من جهة واحدة اي مقتضى  
واحد اي عمل واحد لا يقع عمل واحد على المبنوع والسمع ايضا له واحدة اي ورون فزونة

ورات حكا وكوك ومرت  
بحر وكوك وجاء هم  
فيقال هذا عا او كوك

التوايح



فلا بد من القول ان ما يعلت واعطيت اذ جهة نصها تحت نوعه لا وذل المنع عليه الله  
بغير المنع عليه الا في فاعله احراز عن في المبدأ او المنع عليه والحال بعد الحال وكذا في المثالين  
باب العار السابق للمعنى جهة واحدة بلا عاراب الله من جهة اخرى النعت قد تم النعت كثر في  
تابع احراز عن غير التابع يدل على مع احراز عن ما لا يتوابع سوى نحو جاني القوم كلهم المفعول  
فانه ذكر حيث يدل على الشمول والاجتماع ما صدر من مفعول حبيب كان او سبب فلا بد من جاني رجل  
حسن علامه وذكر من حيث فلا بد من جاني ربه مفعول على البول او عطفت البان وكذا عجب  
ربه علمه وكذا مطلقا اي غير مقيد بحال النسبة وفيه احراز عن التأكيد نحو جاني القوم كلهم المفعول فانه  
يدل على معنى مفعول وهو الشمول والاجتماع كنه مفعول جاني النسبة فاحفظ هذا ما سبقه في ظاهره و  
في جملة احراز عن الحال نظر نحو جاني بقوله تابع وفان لم يخصه في الكثرة او توضع في المعرفة ربه  
الشجر عندنا وقد يكون النعت مجزؤا للشيء والتعظيم نحو بسم الله الرحمن الرحيم والكرم نحو اعرف يا رب  
ما شئت ان يكون الرجم وقد يكون النعت للتعظيم نحو كان في يوم من الايام ووقت ماله ووقت اولئك  
او الكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفوف بين النعت الموكرو والكاشف للموكرو  
وكذا بعض مفعول المنعوت كاسر البرابر ونفحة واحدة والكاشف بكشف تمام المائنة كما  
كالمثال المذكور ولم يذكر الكاشف الحاقا بالموكرو مثل نفحة واحدة للتأكيد اذ الوصف تنهم  
بالنفا في نفحة وله فصل الى الفرق بين ان يكون مشتقا كالعالم وعماق او غير ذلك او كان قيدا لكونه  
غير مشتق وضعت النعت لغرض المعنى الدلالة على المعنى نحو ما في وضعا الى دلالة عامته في  
جميع الاستعمالات كنعيم وذي مال او صفة خصوصية الى وضعا خاصا الى دلالة خاصة اي في بعض  
الاستعمالات مثل مررت برجل اي رجل اي بطر كالمثل في المثالين صفة كثر في موضع الموصوفه لكن  
وبهذا الرجل فان اسم الجنس انما يشبه صفة للبهيم ويريد هذا فان اسم الانسان له ان يشبه  
للعم او المضاف الى العلم او الى مثله وتوصف النكتة بالجملة الخيرية لا في الدلالة على المعنى في  
مفعول كما يوجد في المفرد كذا يوجد في الجملة واذا النسبة ولا يشبه صفة ولا خبر اول  
صلة ولا فاعله لا النسبة لا ثبوت لا في نفسها وابان الشئ للشئ فرع ثبوت في نفسه  
ويذكر الضمير للربط ويرصد بحال الموصوف والمجور مفعول ما لم يسم فاعله بحال فاعله بالمو

المنع

بالوصف كمررت برجل حسن واخرى كالرجل وبحال متعلق متعلق الموصوف كمررت  
برجل حسن علامه اخرى بحال الفاعل وهو متعلق الموصوف قاله في النعت بحال الموصوف  
يتبع الموصوف في الاعراب رفعاً ونصباً وجراً ويوصل من كل تركيب اربعة اشكال الى نحوها  
فيما صدق عليه وفيما بالوصف والتعريف والتكثير والافراد والشيء والجمع والتذكير والتأنيث  
والانثى اي النعت الى حال متعلق الموصوف تبعه الموصوف في الخمسة الاولى والاولى بوجه  
منها في كل تركيب اثنان وفي الثاني في الامور المكونة من الافراد والشيء والجمع والتذكير والتأنيث  
كالنعت لشيء في اعتبار الفاعل في التذكير والتأنيث وتعيين الافراد كمررت برجل فاعله  
حاربه وبامرأة فاعله ما وبرجلين فاعله اقوم وبرجل فاعله علمه علمهم كانهما فاعله فاعله  
وقام علمه ما وقام اقومه وضم عليه مع ومن علم اي ذلك كونه في باقي الامور المكونة  
كالنعت حسن هذا الكلام قام رجل فاعله فاعله علمه فاعله فاعله فاعله فاعله فاعله  
علمه وصف كضعف بقدره وانما لم يسم لجواز كونه من باب كقول البراءة  
فامروا لانه لا يسم في الفعل اذ قد تم على الاسم لا يسم ولا يسم ولا يسم ولا يسم ولا يسم ولا يسم  
لعدم جريانه على الفعل او جمع التكثير كالمفرد فكان لم يسم ولا يسم ولا يسم ولا يسم ولا يسم ولا يسم  
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف العارف فتوضيها تحصيل حاصل وكل علمها ضمير الغائب  
وعلم الوصف المعوض الوصف المادى واللام وعجزه عن اللباب ولا يوصف به مفعول  
ما لم يسم فاعله الموصوف اخضر او مساو ولا شئ اعرف منه وله مساويه في يوصف  
اذ المضمير يميز عن الموصوفين لا عرفت وغيره دون في التعريف فلا موصوف والموصوف  
سواء اخضر خبر لكونه الاصل اذ في من الفرع اي اعرف اي اظهر تقرينا ونحوها ويريد بذلك  
ومررت برجل هذا والرجل الذي كذا منع فيه الحمل على الوصف له فقال البراءة بحال الذي  
بحال ذلك المواقفة في الصورة او مساو للموصوف ولوا بداهة فاض والمساوي  
في اصطلاح اهل المنطق يتناول الكلام الموصوف المعرف والتكثير كنه يرد قولهم حاربه



فان الموصوف هو الحيوان ليس باقضي وله مساو اللهم الا لفظ الموصوف ان يكون موصوفا  
بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بان لم يمسوا ولفظ الموصوف لا يوصف بالابيض فلام  
حيوان ابيض اخص من الابيض وحيث يكون هذا الكلام بيان الواقع اذ لا يمكن تحذف الموصوف  
في هذا الحكم اصله كنهه بكل اسم ما هو عليه اللهم الا ان يقال ومن ثم ان له طائفة من  
الموصوف ان يكون اخصا او مساويا لم يوصف ذو صفات عالم يتبع فاعلم الله ان ما فيه  
لهم التعريف الا بمثلته اي الموصوف باللام كخوض في البحر العالم اي بذكر اللام ولو صرح  
فلا يرد كقول الموصوف الذي نفرد منه كونه في حكم الموصوف باللام وان كان تعريفه  
بالموصوف لانه لا يملك لك الشراك في الصورة وكونها مع الصلة بمخفى في اللام فالذي  
ضرب يفتح الضارب او بالمتعلق كخوض في البحر صاحب الفرس لان غيرهما لا يضاف  
اخص منه البنية ولو بالواسطة كحمررت بالرجل صاحب الحمام الفرس الى مثله الى الموصوف  
باللام ووزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات واما بالرجل صاحب زيد  
وامثاله وحيث ما ذكر المصنف محمول على البول واما التزم جواب ما يقال ان اسم الاشياء اخص  
من المضاف الى ذلك اللام كونه اعرف من في اللام فيبقى على الاصل المذكور وهو  
اشترط كون الموصوف اخصا او مساويا له ان ينفردا في اوصافهما على كل وصف  
في اللام ونقرر الجواب على انه التزم وصفه بذكر اللام لا بما هو مقتضى البيان  
الجبني واذا ذكره بنصه على انه لا يملك وله بالمضاف المكسب ذكره بالمضاف اليه اذ  
لو اكتسب اليهم الظهور منه كان الاستغناء المستعبر والسؤال من السائل المحتاج و  
الضمير والعلم بمقتضى هذا الباب وصف باب هذا بذكر اللام او الذي او التي  
المحمول على في اللام للصورة او لكونها مع الصلة بمخفى في اللام فاجاب ما يقال  
لا استوى ذوال اللام والمضاف الى ذلك اللام في الرتبة في الاسم اشياء التزم فيه ذوال اللام  
دون المضاف الى ذلك اللام ومن ثم ومن اصل ايم الله المتعصب لبيان الزايف وكشف الجبني

صف حمررت بهذا الابهين وان كان الصفه واللام من حيثان البيان عام لا يفتقر حشر  
فلا يكتفى به في الجبني صف حمررت بهذا الابهين ومن هذا العالم العلم كنهه بالانسان  
فبين وبين الجبني العطف بذكر اللام في حشر مقصود منه اخصا من غير ابد من النواحي لانهما  
غير مقصود بل مشوعا بالنسبة باصل النسبة ولا يلزم قصص بكيفيتان من السلب الايج  
ولا يرد العطف بل لا مع مشوع في تركيب واحد اخصا من البنية المقصود وهو مشوع  
والعطف عليه بذكر مقصود ابتداء والعطف انهاء بتدوير الراء وكلامها مقصود ان  
بهذا الطريق والافاق لا ضرب لا جامع القصر لان مشوع غلط غير مقصود اصله ما  
منه على سبق الكلام وتوسط بيان حكم بعد تمام الجواب بين العطف وبين مشوع  
العطف اخصا على توسط الحروف العطف وبيان بيان الحروف العطف في قسم الحرف  
مثل قام زيد وعمرو واذا شرط عطف على المرفوع المتصل ضمة كدرجاء المرفوع المتصل  
بمنفصل يكون عطفها على المنفصل من وجه ولا يلزم العطف على الجزء لانه لا ينفصل  
فيه جهة من الانفصال وكان عطفها على المنفصل من هذا الوجه وانما جاز تاكيد الجزء  
والبرر عنه وبيان دون العطف عليه للافتراق بينه وبينها في القصر والمغايرة وجه  
محرمه وانما لم يجرنا كيدا المتصل بالجمع والنفس الا بعد ان كيد بمفصل مع عدم  
القصر والمغايرة كحرف اللبس بالفاعل لانها يلبس الفعل كيد اختلف في كل واحد  
حينما استعملنا اننا كيد مع جزئية المشوع كحرفه الا خطا في عدم القصر بانه و  
لا في جزئية واستعملنا التابع للمشوع وان كان مشوعا كنهه من حروف حكم السج فيتعارض  
هذه الجهة جهة المشوع فلا ينبغي الخطا في حشر مع استعماله في الجبني تابع وفي  
العطف التابع والمشوع كلامها مقصود ان والتاكيد عطف البيان وان كانا منفصلين  
لفظا كنهه ما غير متغلب كما يكونا غير مقصودين بالنسبة فصنعان الضمير المتصل الذي  
هو كذا كنهه لعدم استغناءه من كل وجه كنهه فالوجه بالحرف حيث هو متغلب من كل وجه  
لا يستغناء له كنهه ولفظا كالبول واما البول فهو مقصود كالعطف كنه مشوع غير

الجبني



مقصود حيث ان حكم السجدة ونوعه لفظي لا معنوي فلا خلاف في ان هذا النوع من النوعين  
تابع مع غيره من جملته في العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسمي في الخطاط ع السابع  
فان في كونه ضربا من انواعه في جميع الاوقات والوقت وقوع الفصل الا ان في فصل الجوز  
ان الكيد مثل ضرب اليوم وزيد واذا شرط عطف على المفعول مع ان لم يسم فاعلم الجوز ضمة اعيد  
جاء الخافض للابن في العطف على الجوز وان كيد غير ظاهر لاحتياجه الى استعانة المرفوع  
الجوز له متاعه ان اتصال فيه والمطوف هو الجوز والعامل كيد وجوز بالهول والاسم كيد  
كالعدم من بدل قولهم يعني ويكر اذ يعني ان لا يضاف الا الى المتعدي وقيل في الثاني  
كان في الجمع والخروف الزايد يعني اسم الله وكفي بانه وهو لا يصح كونه مرتب بكونه زيدا وقوله  
سبح يا لوليه والامر عام شاذ وقيل الواو لفتح دون العطف كورث شاة وسخنها فتعدي  
التشبيه لغير عموم النعيب اشارة ومخففة لا او محمولة على كمال الصبر كربة رطل على الشرف وفيه  
والمطوف في حكم المطوف عليه فيها كونه ونوعه التي فيها كونه له سواد كبناء لا رطل وزيد  
وبان زيد وعبد الله وكما نجد في الله في زيد والحارث وكما شمل الصغير زيد سحاح ولام  
وكونه ذكر وصف الواجب المائة الهجان وعبرها وكذا الضارب الرجل وزيد وقيل في  
والفرق ان الصغير عاذا الى امانة ومن مودة بالله واما كان المضاف الى صغيره في كل مكان  
في حكم الواجب المائة بخلاف زيد حيث يكون الصغير بالضارب زيد ومن ثم اى لصل المطوف  
في حكم المطوف عليه فيما يجب فيه ونوعه ليس في ما زيد بقا اوقافا ولا اوجب محروا  
الرفع كجعل عرو سوادا وذا حب خزانة مقدما عليه ولا يجوز ان نصب بالمطوف على محمول  
عامل واحوله متاع عمل ما في الحر المستعمل لانه لو نصب او جرح عطف على الخبر لم يعمد محسوب  
في المطوف عليه وهو الصغير العاذا الى اسم ما وفيه وانما طار الذي يطير فيغضب زيد والرباب  
جواب سوان وموان يقال يطير صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير فما عطف عليه وهو قوله  
فيغضب زيد لانه في هذا الكلام لا تما في السببية له العاطفة وفيه وكفي بالرباط  
وفيه وهو وان كانت السببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملة في جملة واحدة فيمكن في

بالرباط

بالرباط في الاول والحق الذي اذا سطر فيغضب زيد والحق الذي يغضب زيد في قوله الزيات و  
هكذا يقال نحو الذي يطير الزيات فيغضب بالرباط في الجملة الثانية لصيرورة الجملة بالفاء  
بجمله فيمكن في الرباط في اضرها واذا شرط عطف وفي استعمال اوقافا والمخاف هنا اعتبار  
لطيف وموان في ان العطف الى محمول على ما عليه في محمول في حكم جواز وان ادمى الخافض  
على وجه وقوعه على وضوح الارباع على امتناعه ولذا لم يسم في هذه الصواب ولم يجرى  
على ما عليه في محموله وانما يجوز له الواو اذا قام مقامه ان وقام في مقده وفيه في قوله  
فاصل اصبي اذ التقديرا عرو والمخاف لم يجرى لانه لا شاع مقام لوق العطف مقام على ما  
مختلف في خلاف العطف على محمول واحرفاته جائز وقا في كونه ضربا من انواعه في جميع الاوقات  
ترتب عدم الجواز على وجه العطف بطير والصواب ان يقال ولم يجرى العطف على ما عليه  
خلافه للفرق فانه جاز عطفه على ساعا العطف على محمول عامل واصل الى قوله النار  
زيد والمخاف في قوله الا في صورة تقديم الجوز لمجئته في كلامهم ما لم يسموا عرو ولا يسموا  
لشبهه وقوله اكل امرئ خبيث امرئ ونار الله قد بالبل بالاء وانما الجواز على صورة السماع  
لانا ما خالفه في قصصنا مورد السماء فله في سببية فانه نفع مطلقا وكذا في سببية  
المذكورة على صفة المضاف وانما المضاف اليه على اعزاه على كونه زيدا على عرض الدنيا وفيه  
بديهة في بعض القراءه التاكيد سواء بان في خبره في قوله تعالى امر المشرك  
بأن السجدة فان لم يسم قد ذكر صاحب الفصل كونه زيدا من البول قد يصرق عليه هذا  
الحديث في قوله ان ذكر من هذه الحثية فلا شك في تأكيد وان ذكر زيدا في قوله حيث يكون مطية  
لذكر غيره فذكره في قوله ان ينقص دون غيره فذكره ثانيا في هذا الطريق يكون كونه مقصودا  
دون الاول ولا خيرة كون الشيء مقصودا وغير مقصود لا خلاف في ان في السببية خبر عن  
السببية في اضافة الامر الى المتبوع اى نقرأ امر زيد في الشروع او نحو او تميز الذات  
المذكورة انما بالاضافة وهو امره في اذن واسمى الواو لان في خبره في الخبر

ع







جاء اوله ثم بالنفس والعين بمنفصل لانها تيقن فاعلمت فيلزم التباسها بالفاعل كالبشر  
 فيمكن ان يكون خلاف كل واحد حيث لا يصح وقوعها فاعلمت فلا حاجة الى التاكيد  
 لعدم التباس وكذا ضرباها انفسها وضرب يومهم انفسهم مع عدم الالتباس لو تركنا كذا محمول  
 على ضرب ما ونفس طرد الباب مفوضت اليه فكيف لا يكون الضمير بعدنا كذا بمنفصل  
 وانك متبرء واحواه مثله وتظن ان اي اخوات الكرخ وانك وابصح اتباع لا يحسن استعمال  
 وقوله ابن كيسان بما يتبين فثبت فلا يفرق عليه اي لا يفرق وانك وانك وابصح  
 عند الزمخشري وشبهه المصنف وعند السمرقاني والحارثي تقدم ابصح على انك وذكرها متبرء  
 اي ذكر انك وانك وابصح دون ذلك فصنف خبر للقدم ذكر انك برب الاصل البول  
 متبرء بان خبر مقصود في انك والوصف عطفنا البيان بما سببها المبتدأ ابتداء  
 وبقاء فلا بد من المظوف ببل فلا يصرف الحد على المظوف بل لا يتصور مقصود ابتداء  
 ثم ابتداء له فاعرض عنه وقصر المظوف فكلها ما مقصود ان هذا الطريق دون  
 المبتدأ طرف اوصال اي تجاوزا عن المبتدأ وهو بدل الكل اي بدل موكلا المبتدأ والمنفصل  
 اي بدل موكلا بعض المبتدأ والاشكال اي بدل كنهن غالبا باشتغال البول على المبتدأ من سلب  
 زيد ثوبه او بالعكس نحو سألوا نكر الشجر الحرام فالقمة والعلل اضافة البول الى العلة  
 اضافة المسبب الى السبب اضافة كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى الاسم  
 وبعضها اضافة المسبب الى السبب بعض الى غير نظر فالقمة اي بدل الحرام والكلام اوله  
مردودا الى اوله اي المبتدأ اي يخرج ما صرف عليه والنوع كذا جوز جزا المبتدأ من  
 كوضرت زيدا راسه والثالث اي النوع الثالث بينه وبين الاول ملازمة اي تعلق بالجهة  
 الى النسبة وفي اطلالة يدخل بعض او ادب بدل العلة كوضرت زيدا غلامه او حلال كذا  
 هو وجه النسبة الى النوع النسبة الملهية الى الجمال كذا العجينة زيدا علم حيث ما يعلم ابتداءا يكون  
 زيدا معينا باعتبار صفاته لا باعتبار انة فيضى نسبة الى العجينة الى زيدا نسبة الى صفته

٣٦

صفاته الجماله وكذا في سلب زيد كذا بوجه فوضرت زيدا حمان او ضرت زيدا غلامه ملازمة  
 الضرب الى زيدا ملازمة يلزم في تحريكه اعتبار غير زيد فيكون باب بدل العلة بغيرها بعد ان لم  
 يكن غلط اي بغير الكلمة والخبرية ولهذا لا بد من نظرت التي فلكه ورايت درجة السد بوجه  
 والرابع والنوع الرابع اي بدل العلة ان تصور اي يحصل بان تصور اذ كذا في الخبر من ان يكون وان  
 كثيرا الى اي الى البول بوجه عطفنا ان غلطك يعجز اي بغير البول وهو البول لم يذكر بالمبول  
 ولا بالمبتدأ لانه حين ذكر لم يذكر حيث كونه مبداه او متبوعا بل حيث كونه غلط فليذكر  
 باسم المبتدأ ولا باسم المبتدأ ويكون اي يكون البول والمبتدأ الى نوع الدفعة فيبطل قسم  
 سنة عشر موقعا كوضرت زيدا كذا ونكرت في موقعا في رجل علام كذا وتختلف في كونها ناصية  
 ناصية كاذبة وجاز طر علام زيدا واذا كان نكرة اي وجدا البول نكرة بدل العلة فليحذف  
 بربط جار ونحو موقعا لعرب من المعرفة ولا يكون المقصود انقص من غير المقصود وكذا  
 حذرت بربط جار بوجه على الابدان فتدبر بربط ضارب كافي في قوله من الله العزيز  
 العلم شديد العقاب على الابدان بتدبر الى شديد العقاب فالنعت واجب وقيل من  
 الله يكون المقصود انقص من غير المقصود من كذا وجه والله يكون بربطها بربط البيان ولقد  
 بواسطه الصفة ما لم يفتح المبتدأ مع التعريف اي ففتح نكرة النكرة واجب وما قيل في  
 قول قل هو الله احد بل من الله في بعض الوجوه فتقدير صفة من كذا عظيم او لا شريك له  
 او غير ذلك او يجعل لميل صفة له والله الصمد اعراضا او بتقدير موصوف صفة المعنى  
 ان الحجة آله واهل بيته قول الله وقال ابو علي كذا اذا استفيد بالبول ما لم يستفد  
 بالمبول كوضرت باله شتان رجل ونحو بالواحد المقدس طويلا والمجمل طويلا باسم اللواحي  
 بل بمعنى المكدر بعد نسبة لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف كوضرت  
 رجل مثله لانه ناصية ناصية كاذبة نكرة ابدلت من المعرفة ومن الناصية الاولى فوصف  
 بصفة كاذبة يكون ان البول والمبتدأ طامرين كوضرت زيدا كذا وهذا ايضا سنة عشر موقعا

٣٦



عطف السائر سائر ما يقع فيه عطف صفات

عطف السائر

نحو:

بمعرب الاربعة في الاربعة ومضربين فوالاربعة ونفسهم انما هم كخضرتك اياك وفيه وفيه  
كخضرتك زيدا اياه وفيه وفيه وخواضرك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه باعاق  
الضيم الى الالف الزيادة والزيادة والزيادة والزيادة والزيادة والزيادة والزيادة والزيادة  
زيد وقال ابن مالك الضيم الواو اليه اشار فاعل وفعل وسعل وافتل ولا سعل عنه بدار ما  
سواء كان بدار الحذف او غيره استنبط ما لا بد من انظامه عما لا يقع ضمير بدار ولا فاعله  
فقط بدار الحذف فاعل الالف العاقل من في قوله مضربين لله يصير المقصود انفسه ولا غيره  
المقصود من الخواص ما هو فاعله كوضوح المنطق والمخاطب اعرف المعاني خلاف العاقل وكيفية في غير  
بدر الحذف من الالف لعدم الاتحاد واذا قال بدار لم يقع الجوز فخله في ضمتي واسمي بدار بعض  
وصوتني علمي بدار الحذف والاسمي غلام في بدار الحذف عطف البيان تابع بشر غير ضمير بدار  
عطفه يوجب خروجه بدار وعطف النسق والتاكيد متبوعه اي ذكر كسبائة بوضوح متبوعه مثل  
اقسم بالله ابو صفى فاعل اسم كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب يعني اسم عمه عطف بيان وفصل  
متبوعه في قوله اي فصل عطف البيان من البر صفة الفصل لفظا تميزه واما معنى فالفرق مطرد  
وفكك ما عرفت متبوعه في الخوف مثل وفي كل ما يختلف حكم عطف بيان او بدار وهذا الفرق متناول  
صوت النواة ايضا وفي النواة ايضا قال بدار حكم المنفصل طلقا وعطف البيان على المنفصل  
الذي عرفت اي في كل ما كان عطف بيان من الموقوف باللام الذي اصنف اليه النصف الموقوف  
باللام نحو الضارب البر بدار والبارك البر كسبائة انما هي التوكيد الذي ذكره البرك  
فمنه ما بالضارب الرجل بدار عطف بيان البرك ولا يصح ان يكون بدار اذا البرك مقصود في  
حكم تكرر اليه ان يكون المعنى انما ذكر بدار فله بضم كونه بدار الضارب زيدا المعنى في غير  
شرح في الجنيات ما اسم ناسب اليه متبوعه في هذا القيد اصرار على سبائة التي  
لم يعقب لضعف او معارضة كمناسبة غير المنفرد لغير الخاف في العريضة ومناسبة اي الحرف  
من لم يسم الا حافة الحائفة للبناء مبنى الالف اي المبنى في اصواتهم وهو الحرف والمخاف

والامر

والامر بغير اللام كما عرفت من قبل فان قيل انما امر بغير اللام في قولهم عاق صوت الغراب  
وليس فيه مناسبة سمي الالف وله عموم التركيب قيل او وقع غير قال مركب ان غير مركب في عاقل  
والخلاف اليه عما هذا قبل التركيب الصادق ليس معنى الخالف بايا ويزيد عمر ويكره الخلو وكذا  
الاصوات التي لا تركب فيها وكذا في حكم المبنى في خاصه ان لا خلف آخر الالف صفة الرحمة آتية  
اي المبنى له خلاف العوامل في وقت اختلاف العوامل فيصير ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرب  
بوجه النفي الى العبد قوله له خلاف العوامل كتحج اما ان يتعلق بمعنى النفي او بالتحقق ولا يتبع  
لغيره اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس بحلول اختلاف واما الثاني فلا يلزم منه بوجه  
النفي الى العبد وبقاء النفي حسنا وبغير الحذف الا ان يقال الفعل بعد توجه النفي الى العبد يكون  
حائرا لثبوت لا واجبا لثبوت وثبوت اختلاف الالف لا بعامل في المبنى جازا لثبوت الخواصل  
ومن زيد والقاب البناء الى القاب حركات واخره وسكانها والكوفية بظهور القاب لا عرب  
عما البناء وبالعكس في الالف الانواع وفي البناء القاب الالف عرابية الاختلاف في حكم الرفع  
واخره بوجه من البناء عناية في صنف في المبنى في الحركات والسكنات وكذا في الضمير  
احدانه ليس بواجب بل اسم لما في آخر الحركات والسكنات فلو قال انواع البناء لبيد الزهر  
الى كل بناء كما في انواع الالف عراب صم وفقه وكسر وقف سمي الضم ضم الضمير  
الفتح في الاختلاف الفم في اللفظ والكسر كسر الالف في اللفظ والوقف  
وقفا لوقف النفس في الحرك وهي ثمانية اذ المقام لم يذكر الالف في باب اسماء الالف  
الزحزحة المضرات واسماء الانسان والموصولات وانما لم يذكر اسماء الموصولات  
لانها موصولة لانها اسماء موصولة وانما لم يذكر الالف في انواع المركات والكسابة  
الكسابة اللفظ بجمع لان بغيرها عريضة معلوم وصحت معلوم واسماء الالف في  
الاصوات بالرفع عا اسماء الالف في اللفظ عا الالف في اللفظ واسماء الالف في  
وفي جرح نظر لان المذكر من جرح وغير صوت الالف وكذا في دفع الالف صوت ليس







المتصل بعلامي ضمير علامي مثال المتصل بالاسم علامي مثله منا والى بنا وعلاما وكذا على مكن  
 ولكن وعلمه وله الى علامين وله الى علامي الى مثال المتصل بالحرف ضمير علامي وله ومادونها الى  
 علامين وله الى مثال المتصل بالاسم والرفوع ضمير علامي والضمير المرفوع المتصل بصفة جاذبة  
 حال من فاعل ستر وانما للمبالغة او مفعول عازم فاعلة منصوب بفعل عذوق اي فصح  
 بالاختيار خصوصاً والجملة معترضة وانما فاعلة له المنصوب والمجرور المنصوب له  
 بستره بخلاف المرفوع المتصل بشئ اتصاله بالفاعل وانما فاعل المرفوع بالمتصل لا شئ  
 اختار المتصل العامل لان اتصاله بستر الجملة في المجرور في الموضع طرف الغائب صفة  
 الماضية الفعل الماضي والغائب كوزب وضرب وفي المضارع عطف على قوله في الماضي المتكلم  
 صفة المضارع كوزب ونفرب مطلقاً زماناً مطلقاً واستناراً مطلقاً سواء كان واحداً  
 او متيناً او مجموعاً مذكراً كان او مؤنثاً والمخاطب عطف على قوله المتكلم كوزب ونفرب  
 الغائب كوزب ونفرب والغائب كوزب ونفرب وفي الصفة عطف على قوله في الماضي  
 بستره الصفة استناراً مطلقاً او زماناً مطلقاً كوزب ونفرب والزيادة ضاربان  
 والزيادة ضاربون وهذا ضاربة والزيادة ضاربان والزيادة ضاربات والالف  
 والواو حرفي التثنية والجمع وليس ضمير في بديل تغيرهما بالفاعل مطلقاً سواء كان  
 واحداً او متيناً او مجموعاً مذكراً كان او مؤنثاً ولا يسوغ الا يكون المتصل بضمير المتصل  
 اراد بالمتصل المرفوع والمنصوب اليه ضمير المتصل المتصل بصفة جاذبة المتصل الى  
 الفاعل المرفوع الضارب للاضمار والمنصوب اليه ضمير المتصل المتصل بصفة جاذبة المتصل الى  
 بغير الوقت الى لا يسوغ المتصل بجميع الازمنة والوقت عند المتصل او على اتصاله  
 اي لا يسوغ المتصل لا بغير شئ ان لا بغير ضمير المتصل وذكر بالضمير اي ضمير الضمير  
 كما عامداً اي كان سبب التثنية كواياك ضربت على عامداً صفة التقديم لانه اذا تقدم  
 على عامداً لا يمكن ان يتصل به اذا اتصالاً انما يكون بالفاعل او بالمتصل بضمير الضمير وعامداً

احسن

لوض

لفظه اذا الفصل في الاتصال ونزك الفصل في الفرض او بالحرف اي جذف العامل لا لما ظرف  
 عامداً لا بغير شئ في اللفظ ما يتصل به او يكون العامل اي علمه معنوي بالادوية يكون لغوات ما  
 يتصل به او حرفاً عطف على قوله معنوي او يكون عامل الضمير حرفاً والضمير المرفوع كواياك قائماً  
 لانه لو اتصل به لوجب ان يستر والاشارة الحرفية بحرف والضمير ضمير المرفوع اذا الضمير  
 المرفوع لا يتصل بالحرف او يكون الضمير ضمير اليه الى ذلك الضمير ولم يغير مسند مع تانيها  
 اسنار اليه وهو الصفة له ترك التانيث فيما يجوز تانيثه لذي الفصل اولى صفة معنوية عامداً  
 باسم فاعله لقوله من اجرت تلك الصفة الجملة صفة لقوله صفة على غير وجهه كذا الصفة  
 كائنة كما الضمير عامداً الى المعنى والحكم لا يختلف في المتكلمين من قوله وياهم كنه ذكر الاصل  
 ومنه من المختص بذكر العلوم مثل اياك ضربت وماض كذا انا وياك مثال الفصل المرفوع  
 انما يرد مثال طرف العامل اي بنفسه في النشروا انما مثال كونه العامل معنوياً وهذا  
 ريد جازية مثال كونه العامل حرفاً والضمير مرفوع وهذا ريد ضارباً على ان لا يكون له  
 المكان داخل في صوت لغيره مع التفسير بالمثل على صوت التثنية كوزب ونفرب مطلقاً  
 الكويفية تأكيد الضمير المتكلم في ضاربه كنه تأكيداً له في فاعله كوزب ونفرب مطلقاً والوزن  
 ضاربهم نحن وقع عرفت ضعف فاعلهم غلابة ووزنهم كنه تأكيداً له في ضاربهم نحن وعلمنا  
 هذا يكون فاعله كاقبل مثال الضمير الذي استند اليه صفة جاذبة على غير وجهه فانه ليس اليه  
 الضاربة المجازية على ريد حيث وقعت ضاربه وهو صفة استند حيث قام الضرب بها اضرار  
 بالتمثيل صوت عدم التفسير لستند اليه على صوت التثنية كوزب ونفرب مطلقاً والوزن  
 ضميرهم وليس لهم حال اضرار الضمير مرفوعاً على غير وجهه اضرارهم كنه تأكيداً له  
 المرفوع كاجز في الفعل فانه لم ينجح الفصل اصله فيجب الاتصال به فانه كان لوطية  
 جازاً وان اضرارها اضرار الضمير مرفوعاً على غير وجهه اضرارهم كنه تأكيداً له اضرارها اضرارهم  
 يجب الاتصال به لانه صفة التثنية في ضميرهم اضرارهم اضرارهم مرفوعاً على غير وجهه اضرارهم

في قوله

الضمير



بالانصال ولا مانع من ذلك عند المحقق بل قد وجب وفيه نظر وقد جعلت نفسي تطبق لفظ  
 لفظها من غير انصاف بالانصاف الضمير شاذ وقد متنا لا عرف احراز عما اذا كان مؤخر او اعطيه  
 اياك فليزيم انصافه لتعذر التكلم في تقديم اللفظ باعتبار الصفة ولا يلحق في اول الوصلة  
 طعن بابرار عا وجه ضل في الاصل وحكي بسبويه فيه جواز الانصاف ايضا كواعطيتك نظرا  
 الى الترخيص المضمون باعتبار المقام المتعارف في النظم فكل الجار مجاز الانصاف  
 باعتبار الفصل بالانصاف والانصاف باعتبار عدم اعتماد الفصل بما هو متصل بالثاني  
 انصافه وانصافه لا الضمير كواعطيتك اضع ضمير ان غير مفعول انصافه في اعطيتك  
 وجه الاول ونصبه في ضميرك واصدعها لوف وموضعا الخط في اعطيتك وباء التكلم  
 في ضميرك فقدم اللفظ فيها فجاز في تلك الوجوه الانصاف وان انصاف فان قيل ان  
 ثبت هنا تعذر الانصاف فالانصاف والافلا اتصال واصور النقصين واقع لا محالة  
 فله وجه للتحيز فيل يعارض فيه وجهان جهة التعذر وعدم جواز الوجوه في ثبوتها واعطيتك  
 اياه وضميرك في جميع شامل وضمير اياك في جميع شامل وان فخر متعذر لا غير اياك كواعطيتك  
 اياك واياه والحق المختار في جريان الانصاف لانه في الاصل خبر المبتدأ ويجوز ان ينظر لانه  
 بعد دخول العامل في المفعول لكن الحقيقة راجحة على الشبهة فجاز الانصاف ولا والله كثر لوله  
 انتم الى امرها ذكر المتوسط وموضعا مخاطب لوله انت لوله انتم الى لوله انتن ولوله متو  
 الى لوله من ولوله انا الى لوله نحن وعسى الى لوله لولا لولا انا وعسى الى لوله لولا لولا  
 او الى لوله مقدم فمضارع وضمير في قوله انتم فله في ذكر الخطاب حيث لا يوصل التكلم  
 في قوله الى امرها فيضمير العاين وذكرها وضمير لوله وعسى في لوله لولا وعسى في لوله  
 لوله الى لوله لولا وعسى في لوله لولا وعسى الى لوله من وعسى في لوله لولا  
 ولوله لولا وعسى في لوله لولا وعسى الى لوله لولا وعسى الى لوله لولا وعسى في لوله لولا  
 خاصة والنصب في الجملة على كمال العمل للموافقة في الترتيب ويزيد ببيان سئل الجار

اي وان لم يكن كذلك

وهذا

وهذا عند سبويه واما التخصيص فمجهول ما يفهم من الاشارة والفاصلة في الاستعمال الجوز  
 للمؤلف في الاول كالمعنى في ضميرك بل قد يصح ان يثنى على ضميرها ونحو الوقاية سئل  
 الوقاية لا يثنى الفعل في الخبر فاقبلت الوقاية حرف فكما يصح الفصل في  
 الخبر ينبغي انصاف عن الخبر ايضا قبل كسر الوقاية ليشق الخبر لعدم كونه في الاصل  
 كخلاف ما لو دخلت آخر الفعل وقوله اذا دخلت الوقاية ليس بترك النون بالجمل على السبويه  
 اختار الكوفون في معال السبويه اصح وما هو ترك النون الياء وحل كذا على وزان  
 على ضربين طراد الباب له زمة في الموضع لضم الفعل والكسرة الزائدة في الخبر المختص بالاسم  
 اي الكسرة في الاول ولولا ما خلفه كسرة يمين له في الوسط كما ذكره في كسرة لم يكن  
 الدين كسرا فذكر في لفظها بارضام كلمة مستقلة غير متصلة بكونها في ضا و  
 لهذا يعود المحذوف فيها الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة لكونها وضربا ولا  
 ضيرة كون ضربي دون قوله اذا كان فوق المثالين المذكورين في المضارع عطف  
 على قوله في الماضي عربيا في اليا نون العرب متعلق عربيا بالاضافة بمعنى من كان فضا  
 لانه يبي النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه اي نون العرب وانت عطف  
 جملة على جملة الخطاب مخاطب غير معني مع النون ظرف زمان لخبر اللام للبعد  
 لولا ان العرب فيه صفة النون اي النون الحاصلة في المضارع ولولا عطف اي النون  
 الحاصلة في لولا وان واخواتها ومن ان وكان ولكن سويكيت ولعل لعدم التخيير فيها  
 وقوله من بعد وخيار في بيت وعكسها لعل ليل حروضا في التخيير لعدم استواء  
 الجانبين الا يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احديهما  
 شاف في التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختياره بيان كافي لبيت واشار  
 الترك كافي لعل قسمي صورة التخيير فلا يزل على قوله لبيت ولعل من هذا الكلام مخير  
 بين الاثبات للحافظ على الحركات البنائية في غير لولا ومع السكون ومع الترك مخيرا















ان مطلقا وفي غير عن طوعا كقولوا الذي في السماء آله في الموصول نظروا في قوله سبحانه لم ي  
 حمد الضمير عاذا الى غير الموصول فيكون مستغنى عنه فلا يجوز حذفه متوفا فاذ قال سبحانه لم ي  
 حمد قاصدا قوله الحمد عاذا طو شان من يفسر انما السنته كان هذا غير جائز من جهة  
 الخو للزوم حذف الضمير المستغنى عنه مراد افلا يكون ما يشبه الفاظ القرآن فينبغي ان يفسر  
 الصلوة كما جاء في بعض الروايات اي العاذا الى الموصول غير اللام اذا كان فضله ولا يكون  
 ضمير سور يجوز حذفه لانه الموصول عليه كذا في ما اذا كان ضمير الفاعل اذا الفاعل لا يحذف  
 ويختلف الضمير من غير العاذا الى غير الموصول نحو سمع الله من كل ذي بر الى الموصول في  
 المحذوف لا يستغنى عنه ويجوز في صلة اللام الموصولة لعدم الموصولة فيها المفعول  
 صفة يجوز حذفه فاعل الاصل ان الضمير وان كان فضله لا يحذف لانه ضار خلافه صل  
 واغا وصفت الضمائر للاختصار ويجوز الحذف في مستوى الظاهر والمضمر فلا حاجة الى ارتكاب  
 مخالفي الاصل الاضمار وقد يحذف مع حصول الغرض كحذف ظاهر ومواله فصار كذا اذا  
 اخرج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعاذا الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق الحذف  
 واذا اخرج الى الذي الباء الاستغناء وليست بصفة لان الذي خبر عنها لا خبر بها اي اذا  
 اردت الاخبار عن شيء باستغناء الذي او بالتي عجزت عن صوره اي اذفت كلمة الذي  
 في صدر الجملة وجعلت عطف عاذا صررتا موضع الخبر عن الذي قصرا الاخبار عنه ضميرا  
 مفعولا جعلا المفعول ثان واقوالنا الخبر عن خبر اطلاقا فاد شرط تغيير او تعليل اذ ثبت اي  
 اردت الاخبار عن شيء من تبعية صفة وهو الكائن من صيرت ربا قلت جازا الذي  
 مبتدأ خبره ربا خبر بضمير الذي وجعل الضمير في موضع متاخر من خبر ربا او كذا مثل  
 الذي الالف مبتدأ واللام في الجملة الفعلية الموصولة صفة الجملة خاصة اي وضعت  
 الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة اي خصوصاً ليظهر بناء اسم الفاعل والمفعول  
 من الفعل ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول من الجملة الفعلية فاذا شرط تعذر امرنا



من الامور المذكورة تعذر جازا الاخبار المذكورة ومن ثم اي والاطراف اذا تعذر  
 امرنا تعذر الاخبار اشبه الاخبار ضمير ان جازا الخبر عن طرفا عاذا الانشاء كقولوا  
 زيد قائم الانشاء تأخر خبرا كاستلزام التقديم عاذا الجملة ببناء بالتفريع من الاخبار الى  
 الاولى اخذ اية من القرب والموصوف بدون الصفة بخلاف الذي خبرته زيد العاقل  
 والصفة والمصور العاقل بدون المفعول بخلاف الذي عجت منه وق العصار الثوب عجت  
 من دق التقاد الثوب فلا يجوز ضرب زيد العاقل ان خبر بالذي عر يد ولا العاقل ولا  
 لزم الضمير لزم وقوع الضمير صفة او موصوفا والحال نحو طالى زيد راكبا الانشاء  
 وضع الضمير موضع الموصوف والصفة الضمير له بوصف به والمصور العاقل الانشاء  
 عمل الضمير والحال الانشاء تفرقا والضمير المستحق لغيرها الذي المفعول المستحق واللام  
 لتقوية العمل الانشاء نصير عمل الضمير والحال الانشاء الذي كاستلزام ذكر عود الضمير  
 اليها فبق ذلك الغير بل ضمير يجوز يرضيه فلو قيل في الاخبار عن ضمير المفعول الذي زيد  
 خبرته مولزم فلو البناء او الموصول العاقل وكل منها محتمل والله اعلم المستعمل عليه  
 على الضمير المستحق لغيرها كوزيد ضربت غلامه لزم فلو الموصول والمبتدأ على  
 العاقل وما مبتدأ الاسمية صفة اخرا عن الحرفية موصولة خبرا واستوائية نحو  
 ما نكح يمينك يا موسى وشرطية نحو ما نصح اضيق موصوفة اما مؤد فمؤمرت  
 بما معجب كذا في شئ معجب كذا اما الجملة كوزيد نكح النفوس من الاله مره فوجه  
 كحل العقلة ويحتمل ان يكون ما في البيت كاف ومن تبغيه وسعقة نكح و  
 المثال يصلح محتملا او نامة نكح غير موصوفة ولا صفة كقولك سمع ان تروا الصلوات  
 فتعجب اي نعم شئ من يجمع شئ منك عدا على ويحذف الشئ مرفعا عند يسويه فواكرته  
 بوجه ما اي وجه قيل من طرف رائحة وقا نزل الاله بهم وتاكيد التكرير تعظيما نحو  
 له ما غلبت او تحفيرا كواعظية عظيمة ما او شريفا كالحزب من ثيابا بناء من



وما الموصولين شبه الحرف في الافتقار والاستغناء متين والشرطين في النقص الحرف و  
الموصوفين وما التامة والصفة لما بينهما الموصولة لفظا ومن مبتدأ أي مثل حاشي  
وجها كذا كذا يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك وشرطية نحو من تقرب اضرب استوائية  
نحو من علامك من ضربت وموصوفة انا مجود نحو قولك يكني من فضله عما من غير نائب  
الشيء محو انا أي عما غيرنا او بالجملة نحو من جاءك قد اكرمت وله كونه وصفة  
وعند الكوفيين حرفان من ايضا وله تمسك لم يقوله ان الاخر سنام المجوزة علمت  
ذاك العشر والاكثرون من عودا أي الاكثرون انسانا عودا الله في التامة  
خلافه لا في معنى والصفة وأي مبتدأ للمذكر فانه كونه كمن خبره الشبوت في ثبوت  
ما ثبت فيه دون انتفاء ما في عنه فلا يراد بحرفها صفتي دوني يكون موصولين نحو  
اضرب ايهم وانيهم لص واستغناء متين كوايتهم احرك وانيهم اخوتك وايهم وانيهم  
لغيره وشرطيني كوايتهم ما لم يعمروا الله سماء الحسنة وانه سكنت سكنت وموصوفين نحو  
يا ايها الرجل ويا ايها المرأة ولا يعرف كونها موصوفين في غير هذا المقام والحال ان فعل مرت  
بأي محسن اليك وصفتين كمررت برجلين رجل وامرأة اية امرأه وقوله كمن يثبيل عدم الوجه  
الاخر لعدم في من لكنه ثابت بالانفان فلعلمه ادرجه في الاستغناء لانه اذا قيل مررت برجلين  
بصروا كأنه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف كنهه وسيل عشاءه ويقال ان رجل عمل الى الصفة وحصل  
بمعنى عظيم فاعرب اعراب الموصوفين وهي مبتدأ معربة خبر للزوم اضافة المعاني والبناء ولو لا  
منزلة التوطين المتأخر للبناء فلا يرد نحو لا انها عهود ما بعد له رافعة ولا يرد يوشكو  
يوم ينفع له هذه الاضافة حيث انها اضافة الى الجملة اذ الاضافة الى الجملة داعية كما انها من  
حيث قيام مقام التوطين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين المبتدئين وصرفها حصر قائم مقام  
الحال اي ينفرد انفرادا والجملة حال التزاوج في الارباب بالسبعة الى نوع الموصولات له  
مختلف لا سيما وكما الموصولات في الارباب غير الارباب في وجع مجوز ان يبنى له زياد

الله افتقار والبناء على الضم بحرف النقصان كقوله بغير حصر صلتها الله في تبيينه بالحرف لا بد  
افتقار بحرفه عارض جهة اضافة معاد مبتدأ لان ما موصوفة الاشياء بحرف الله كل شيء لا بد من سبب  
قال سيبويه والاعراب ايضا لغيره قال الحرف من حرك من حذف الكوفة فلم يسم من الى مكة  
بمولا اضرب اصول الانصوب نحو قوله لست لغير عن من كثر شيعة ايتهم اشتر على الركن عينا الى  
اشترى في حبيب جمهور الكوفة انها مرة مرة استغناء متين لا موصولة ومن كثر شيعة متعلق بالرفع  
ومن للتبعية والجملة صفة شيعة بنا وبمقوله فيهم وحكمه يونس على التعليل بان شام فليزم  
التعليل في غير افعال القلوب وهو في خصائصها عرفت وحال ان فعل عارضا من في الآية كل  
هو من مضموع وجعلهم ايتهم استغناء متين وماذا صنعت وجان وكذا في من ذلك ومن اهلهم مبتدأ  
ما خبر والجملة صفة وجان الذي اي افاض معنى الذي فيكون موصولة وجوابه مبتدأ اي جواب  
ماذا صنعت رجع خبر والجملة معترضة اي مرفوعة او ذوقه مرفوعة على هذا الوجه على انه  
خبر مبتدأ محذوف فالتقدير في قوله اكرام في جوابه افاض ما صنعت الذي صنعته اكرام  
والله والوجه الاخر اي شي كونه استغناء متين بمعنى اي شيء منصوب على المحل على انها منصوب لقوله  
صنعت وجوابه نصب على الفعلية فاذا قيل اكرام في جواب ماذا صنعت كان المعنى  
صنعت الاكرام وجواب ماذا صنعت على هذا الوجه نصب في منصوب او ذوقه نصب  
وقضى قل العوفي في جواب ما سأل عن الوجه في اسماء مبتدأ الله فعل غيب لقيام  
مقام الامر والماض والاول على انها ليست بالفعل صيغة اصنع الا في قول يوشكو  
بعض ودخول الله منه بعض والسفر عن الحضر المصور والظرف والجاذب المحذور في  
بعض كروبو وراك وعليك ظاهرا وبعضا شبه ان يكون مضمورا ولم يثبت استعمال نحو  
وشكا وشان وجهات وراك فانما عارضا مان وفوق وذات في الجملة على المتغير  
وجعل الخبر منصوب ما كان بمعنى الامر قد تم ما يحذف الله حركات اكثر اسماء الافعال بغيره  
او الماض وضعا فلا يرد عليه نحو الضارب يخض الذي ضرب وفيما انما كان يخض الله مراد

اسماء الافعال











ومنصوباً ومجروراً فكل الغاء للتعريف في كل لفظ من كم الاستهائية والخبرية ما موصوفة وفي  
 كونها موصولة نظر اذ كل كلمة موصولة لا حاطة الا بحرف فلما شتم الحق بهن الضمير عائدا الى  
 ما الجملة الظرفية او الالائية صفة ما فعل ناصب على الظرف او مستند مقدم الخبر غير متغلبة  
 اي غير موصولة عنه بضمير او منقطع اقتران نحوكم رجل ضربته او جعلكم سبوا ولا يقدر بعد  
 فعل غير متغلبة عنه كان ضمير العائد الى قوله كل ما بعد والجملة خبر المبتدأ الا ان منصوباً على  
 انه مفعول به او خبر للفعل الواقع بعده وفيه نظر صائب جازاً عنه نحوكم رجل ضربته ولا تنكر  
 جواز نفي اللغز الله ان لا يقول منصوباً الوجب وبقره والافقود في قوله كان  
 المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل نحوكم رجل ضربته فيه او يقال المراد فعل غير  
 متغلبة عنه لفظاً او تقديره فلا يرد نحوكم رجل ضربته لا التعريف بكم رجل ضربته  
 اذ الناصب في حق شرطية التعريف اذا انضمت المفعول المصدر متروكاً فصرف عليه  
 انه وقع منه فعل غير متغلبة عنه بتقدير اعماله لتوجه الفعل اليه وعمله نحوكم رجله لقيت  
 وكم علام استرثت وكم يوم سرت وكم يوم صحت وكم ضربا ضربت وكم فصر قدسرت  
 وكم رجله كان من جاك وكم رجله كان من حفر في عاصبه اي على حسب الطرا او عاصبه ذات  
 ان كان مفعولاً به كان منصوباً على ذلك وان كان ظرفاً او مصدراً كان منصوباً على ذلك  
 كل مبتدأ ما موصوفة لا موصولة لما في قوله صفة فوق سبوا او فاعل الظرف بكونكم  
 ودرهما استرثت المبر وكم رجل سرت او مضاف نحو علام كمد رجل ضربت وعبدكم رجل  
 استرثت مجروراً بالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف في الجار اللفظ او التقديرية خبر المبتدأ  
 المتضمن للشرط لا سؤال الصواب منها الى الجار المكان الجزائية والاه اي وان لم يكن كذلك  
 لا لفظاً ولا تقديره فلا يرد نحوكم رجل ضربته اي وان لم يكن بعد فعل ناصب غير متغلبة  
 ثم روي على الوجوب من على  
 الاولوية اخرى لانه اذا لم يكن  
 بعد فعل غير متغلبة عنه ولا  
 قبله جار او مضاف حوكم

بل يكون الناصب مفعولاً على شرطية التعريف نحوكم رجله وكم رجله وكم رجله وكم رجله وكم رجله وكم رجله  
 قبله نحو قوله ثم روي انه يرفع على الوجوب نحوكم رجله وكم رجله وكم رجله وكم رجله وكم رجله وكم رجله  
 كم رجله او رجله وكم رجله او ضربت علامه فان الرفع في مثل ذلك اول مبتدأ وليس ما بعده ما  
 يصلح للابتداء وفيه ان لم يكن شرط استثنائي الجزاء بما قبله ظرفاً وذلك نحوكم رجله وكم رجله  
 قام او قائم وكذلك نحوكم رجله وكم رجله علامه انكم لتعيبن الله براء اصطلاحاً على ما عرف  
 في معنى ابوك عند سبويه وخبر نحوكم يوم سرك وكم يوم سرك ان كان ظرفاً اي متغلباً فلا  
 يرد نحوكم يوم او كم يوم سرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفاً وكذلك خبر اي سرك في محله لا  
 في جميع الوجوه او بعض اسماء استثناء الاستفهام في جميع الوجوه فنظير ما وقع منها بعد فعل  
 ناصب لها نحو من ضربت وما صنعت ومن يضرب وما صنعت ونظير ما تقدم الجار او  
 المضاف نحو من سرت وعلامه من ضربت ومن غرر امير وعلامه من تقرض اضرب ونظير  
 الرفع باله سبوا نحو من يابني عنوكم ومن ينفذ مواله نفسكم من ضربت وعلامه و  
 نظير الخبر من سرك وان قيامك ولا ياتي ذلك في اسماء الشرطية لانه بعد الا الفعل  
 والشرط واسماء الشرطية بعض الوجوه في مثل محض كم خبر اي فيها موصوفين في بعض الوجوه  
 ثلثة اوجه فيما احتمل الاستفهام والخبر واصطلح صرف التميز بسمه باني بعض الوجوه  
 عمة للتشكيك والتخفيف والتكثير او التخييم كظرف متفرقة عنه وفي ذكر الله لم يخصه الشاعرة  
 به ببيان اختصاص مثل هذا المعنى والحالة به يا جري والجملة الترابية معتبرة متضمنة  
 له تعابيه سماع ما ذكره التفرج بتوجه التسمية اليه وقوله ذكر العمة والحالة لبيان انه  
 رذيل الطرف في قوله صفة خالصة او صفة عمة او صفة خالصة وعمة تباين كل واحد منها ويصير في  
 الوجوه الثلثة كوصوفها ويكنى رفعها اي انها خبر المبتدأ وبضمها على الحالية من ضمير ك  
 قد حلت خبراً او صفة على عاتق الجمع العشر ومن التي انما على عشر اشهر ذكر استعمال  
 على صلبها مع كراية ذلك في استنكاف صفة من الطلث له ثم ضمها الموصوفين وفي الخبر في الدم



فروم الناس وظن العشار يدل على دوام هذا الفعل من طويته للعشار يتبادر من  
الحكبة ولا ينطبق الـ من الغنة واعادت عليه فنور جمل العشار على استقامة هذا  
الفعل منها والـ العشار به ثلثة اوجه النصب على انكم استنوا بجهة والجر على انها خبرية  
والرفع على انه بناء وضرف محترم وكون ما بعد و هو قوله قد صليت خبر الى كم صليت  
او كم من عمة كل ما جري وخالفه قوله قد صليت على عشان فيكون كـ ظرفا او مصورا لقوله  
صليت وقد حرف التخيير مثل لم ما لم اى ربهما ما لم و كم صليت اى كم مرة ضربت اى صلا  
ضربت الظروف مبتدأ متعارف متروك جراما الموصول فاعل الظروف او مبتدأ متقدم  
الجزء والجملة خبر المبتدأ قطع كـ والمضاف اليه الاصناف المعنوية المقصودة واذا نسبت  
الـ مضافة الى حرف التوسيع نحو بـ بعد كان خبرا من قبل وبيت لتضيح معنى الحرف المضافة  
شبه الحرف الاضمار الى المضاف اليه فان الحاصلات على تقدير الذكر ايضا قبل  
نعم كـ الـ مضافة بمعنى البناء واما نحو حيث او فـ فـ كـ المضاف اليه داعيا اليه  
معانها الفعل المانع والصيغة الجارية المضاعف كـ قبل وبعد وسميت غايات لانه غاية الكلام  
كانت ما اضيف اليه فلما عرف صرحت صرود الـ بالبناء الكلام والجري في ظرف المضاف  
البناء على الضم حجة الظرف متطوع الاضافة لا غير فاعل الجري وليس بـ و صـ لفظ  
غير بعد له وليس بـ لفظ نصب له لم غرو كـ في حيث من اى من الظروف المبته حيث  
للمكان وقال الـ ضـ قد يستعمل للزمان بـ حيث للزمان اضاف الى الجملة ولا يضاف  
حيث الى شئ الا مشقة مفرغ الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الـ اكثر استعماله وقوله  
حيث من طائفا ومنها اى من الظروف المبته اذا الكائنة او هي كائنة لم تقبل صفة  
او خبر مبتدأ محذوف واذا دخلت على المضاف جعله بمنزلة المستقبل وقد استعمل في المضاف  
محذوف اذا ساوى بين الصفتين وبنى اذا على مطلع الشمس ولا غير نظيره وفيها اى  
في اذا مع مبتدأ الشرط ولذا لم يعلق اختياره ولا يقال اذا في الشرط خبر بمبتدأ اذا

الظرف

حيث

الفعل

غير وضوح  
الفعل اى فعل بالاولوية الفعل بعدها اذا الشرط ينقض الفعل كـ لما كان غرو في حيث لم يجب  
بل جعل مجازا اذا نقل المترادف احصاها بالفعلية وقد يكون للمفاجأة لوجود الشئ كما كان  
فجأة مصورا من هوذا اللام من باب المفاجأة والمفاجأة كـ انا كاه كـ في المفاجأة  
بالمترادف كـ يد يد من باب فيم وسمع فيلزم المبتدأ بعد اى بعد اذا المفاجأة ومنها  
اى من الظروف المبته اذا الكائنة او هي كائنة للمكان صفة او خبر مبتدأ وبنى بـ اذا  
الجملة فانها من الفعلية والـ سميت ومنها اى من الظروف المبته اى والى بيتا لتضيح  
معنى حرف الاستفهام او الشرط الكائنة او هي كائنة للمكان استغناء عن حيث الاستفهام  
او حال كونه ذا استفهام او وقت استفهام وشرطا ومن و هي كـ الاستفهام من ايان وبنى  
لتضيح معنى حرف الشرط او الاستفهام للزمان فيهما اى في الشرط والاستفهام كـ منى المثال  
ومن خرج اخرج وايان عطفت على منى بنى لتضيح معنى حرف الاستفهام كـ منى الاستفهام  
وتخفف بـ من حوز العظام كـ بـ لو كـ في الساعة ايان من زمان وايان بمعنى الذين و  
ايان يوم القيمة ها ايان ايضا كـ في لغة بنى عليهم في اصله اى وان في وقت كـ  
مع الـ الاضـ في اوان فلا غم بعد القلب وقيل اى آن فحذف حرف الهمزة وفيه  
نظرة لان غير متعمل به له وفيه ان عدم الاستعمال لا يمنع تقرب الـ الى كـ وقيل  
رب في اى يشدد في الف وقوله فعال وفيه ان اى للمكان وايان للزمان وفيه انه يحمل  
التعريف بعد البصر لفظا للزمان استفهاما وقت استفهام على مستقبل بخلاف من فانه  
ادغم واخراجه لاجازة به بعض المتأخرين وهو غير صحيح في اى ظرف او حال اى وايان  
للزمان من حيث الاستفهام او الاستفهام الكائنة او هي كائنة للمكان او وقت استفهام  
او حال كونه الزمان ذا استفهام وكيف بنى لتضيح معنى الاستفهام الكائنة او هي كائنة  
للمكان واما عن كيفية الظروف لانه كـ على اى حال واخراجه والخبر والظروف متقاربان  
استفهاما وقت استفهام او حيث الاستفهام او حال او حال او ان استفهام وكون

سـ



كيف ظاهرا من قبل الله فخلق وعنه يسوي اسم بديل لبرال الله سم من كذا كانت اجمع  
ام سقيم والاضحى بقوله كذا كيف انت افعى الصفة او في حال السقم ومنها مرقوم  
من مع كونه في حال كونه اضعف وهذا كالمثبات او هما كالمثبات في اول المتن فيلهما من  
ونفاي يفرها اي يتصل بها او تقع بعدهما الموقر لا المشي والمجوع لاول المتن امر واحد  
لا يكون شيئا او ثانيا الموقر صفة الموقر الواقعة جزاء ما هو ماريته مزيوم الجمعة اي  
اول متن عدم رؤيته يوم الجمعة وبمفعول الجموع اي جميع المتن لاول الوقت الجموع لا يكون للبناء  
كلام معلوم فلا فائدة في ذكره فلا بد من التغيير لغيره الموقر من الاصل في ذكره قبل المتن  
كوما رايته مزيومان اللذان صافيا فيهما وكذا انكركوما رايته مزيوم لغيره حصول  
التعريف وهو المطلق فلهما اي يقع بعدهما المقصود بالعدد الزمان الذي هو مزيوم  
مع عدد كوما رايته مزيومان اي جميع متن عدم رؤيته يومان لانه لما قصد بيان جميع  
المتن لا بد من ذكر المتن مع عدد يتفلق جميع ما في غير وفي المقصود بيان جميع  
المتن وذلك ان يتلزم تضم العدد لمتن ماريته مزيومان وهذا وفي المتن عدد  
الاولاد وعدد الاجزاء اذ الجميع يتلزم ذلك فلا بد من هذا لتفلق مع المصدر فاعمل  
كوما رايته مزيومان في هذا المعنى ولم يذكر الاله سمية للفتنة كوما رايته مزيومان في هذا المعنى  
مزيومان مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى لم يذكر الاله سمية للفتنة كوما رايته مزيومان في هذا المعنى  
ما رايته مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى  
ذكر الفعل باراق الفعل مجرّد الوجود ان المصداق في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى  
مضاق صفة الصفة المحل وكان التقدير ما رايته مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى  
بمعنى اول متن عدم الرؤيا زمان ذهابك وفي ما رايته مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى  
وفي ما رايته مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى  
ومو مبتدأ مبتدأ خرج صرح مبتدأ ما خبر والجملة صفة قول مبتدأ او متعاقب موصولة مبتدأ

بعد صلة صلة قال في مخالف هذا القول صفة فاللجواب والجملة مستترضة لبيان الخلق  
للجواب فانه يعكس بناء على كانهما والجواب ذكرنا ان ويل ومنه الذي وهو يقع عند  
ومو موصوب فلا حاجة لبنائه الا ليعلم ان في لونه وسائر الصفات سوى لونه لغيره من وهو  
الابتداء وفيه انه يجب ان يبنى عند الظاهر في كون لونه لعدم التضمين قالوا انه لا يجب  
من عند ومحل الذي ان يقع عند علمها عند الباب وفيه والوقوع بين لونه وعند علمها  
ستتم في الحاضر القرب وفيما هو في مركزه وحفظه وان بعد خلاف لونه فانه لا يستعمل  
الاف في البعيد ولولا اصل الصفات لولا لغيره فاسكن العين بله نقل فالنفا ساكنان  
فحركت الالف في او كسر او كسر النون كسر او صرفت او نقل الضم في كسر النون كسر  
او صرفت النون من اصل الصفات بله امكان وقوله لولا ولولا ولولا ولولا  
ولولا وكذا في النون من لولا بلا ساكن العين او بعد اسكانها بلا نقل او نقل او يحرك  
العين في او كسر او كسر النون بعد اسكانها بغير نقل او كسر بعد اسكانها نقل او يحرك  
النون كسر بعد اسكان العين بله نقل في لونه واخره لغيره بالحرف في لونه معنى  
ابتداء الغاية ولذا يلزم من لفظ او نقل في او كسر النون في لونه عند بغيره الاله جاز  
عليه ومنها حفظ وفي الصفات الحائ او موكا في الزمان الماضي المنفي وقوله في  
الماضي اي للزمان الماضي المنفي اي الله من الماضي المنفي عاظم ماض من كوما رايته مزيومان في هذا المعنى  
مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى مزيومان في هذا المعنى  
الزيب قط وقد ينفرد الاله ثبات كونا اراه ان كان الماضي صفة الزمان فاستاد  
المتن اليه محار عقل في باب الكمال الى الطرف اي للزمان الذي هو فيه شيء ولما كان  
صفة العام فالسماوية وكذا الكلام في المستعمل وعوضه عن غرضه كقولهم بعد اذا  
بمعنى عوض العارضي بديل استعماله كذا في عاظمه والعارض الباقى على وجهه لا يرضى وقت  
بقا والباقي من وبقا في الضمير لانه استغرق واختار الضمير المحل عاظمه للمستعمل



اوله من المستقبل المتفرع عما حوله اراه عوضا في جميع الازمنة المستقبلة لوقال قط وعوضا لما مضى  
 والمستقبل المتغيرين عما وجه اللف والنشر لكان احسن لضمه احوال الوجه المحسنة وسلاسة عن  
 التكرار لكنه محذوف عن جميع الجمع في كل ما والظروف المضافة صفة فان قيل الاضافة تمنع البناء فكيف  
 يدعوا اليه قيل منع حشر انما نأثرت عن النور في الماضي له ويدعوا حشر انما اضافة الى المبنى مجوز  
 البناء توفيقا بين جهتي كونه مانعة وداعية الى الجملة بتعلق المضاف الجملة الفعلية وادخول  
 يومئذ وصيغ مجوز بها واما اضافة المصدر الى الفاعل في تلك الظروف على الوجه في الجملة  
 مبنية من حيث هي في هذه المعنى الى انما المبنيات الاصل لكن التناوؤة الى العرب لبيان  
 مقام المفرد المبنى كونه مبنيا الى اصل كالحرف والماض والامر لا يكون له اعراب لا لفظا لفظا  
 ولا تقديرا ولا محلة وكومرت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة الفعلية لا مجرور الماض  
 فخرجت الجملة كونه مبنية الاصل ولم يخرج عن شئ من المبنى الاصل فافتقرت بنا سائر  
 بالاضافة الى اولا وبواسطة كما في المضافة الى الجملة من جواز البناء واختيار المحل وكذلك  
 خبرا كما لو كان من الظروف مثل مبتدأ وغير متروك ان وان كقولم يخشى الخيلوس غير  
 انك قائم المعروفة مبتدأ شريفي في تميم آخره لا سم باعتبار وضع المعنى او غير معني بعد  
 ما تسم الى الحرب والمبنى ما خبره صلة اوصفة بوضع كذا كالا علام والمضرات والمبهمات  
 او بوضع كل وقاعة كالمعنى بالله م والاضافة والنزاع لشيء بعينه ملتبس حينه كوقوع  
 على شئ معني في التركيب فدر المصنرات والمبهمات مع كونها طليعات الوضع كونه مبنية  
 الاستعمال في ذاتها كزبر والرجل معهود اوانت اوانا وهو واضحا معينا كاسات و  
 الاسر على كالبلة المجنى والجماعة معينة من كل افراد جنس او بعض كالمعنى بلهم كالتعريف  
 والجمع المعهود فاعرف اختراع النكرة ولا يرد كواحد في السوق فانه حرف واحد معني  
 لتعريف الحقيقة المردية وان كان الفرد غير معني ويكفي ان يقال في حكم النكرة فليكن  
 خارجا وفيه وهو الى المعارف وهي شئ بالاشغراء وفي ذكر السادسة وهي الموقف بالنزاع

نظر

نظر رجوعه الى المعرف بالله المصنرات ذكر المعارف بما حسب ترتيبها في مراتب التعريف اشار  
 بالترتيب في الذكر الى الترتيب في المرتبة والاعلام والمبهمات الى الموصولة واسماء الاشياء  
 كوهذا والذي وما عرف بالله لم يقل وما دخله الله لم يتركه يرضل ما دخله الله لم يتركه  
 المحسني النظم والجمع في ليس من اجبرم ضياح في المصنف بذكر الله م قوله بعد ما دخله  
 هي قسم آخر من المعارف وفي ذكر الله م فقط اختيارا من حيث هو وعلما من حيث هو التعريف  
 الله م مع الالف او بالفاء كوايضا يرضل الفصول التعريف بخلاف ما يرضل لغير معني فانه يتركه  
 ولم يذكر المتقدمون لرجوعه الى ذكر الله م اذا اصل يرضل ايها الرجل والمضاف الى اصلها  
 الازمنة معنى مفعول مطلق كحرف المضاف اضافة بمعنى مفعول مفعول مفعول كحرف  
 مضاف الى افان معني الى الذي اضيف الى اصلها فان معني فيه كحرف مضافين بقوله و  
 المضاف الى وقت افان معني اختصارا على المضاف الى اصلها فان معني فيه كحرف مضافين بقوله و  
 فانما لا يفسر ثوبا العلم مبتدأ المضرات والمبهمات والمضاف الى اصلها يعني ترتيبها  
 من قبل وما عرف بالله م مستغنى عن التخيير برفله جرم فض العلم بذكر التعريف ما موصولة او موصوفة  
 وضع لشيء معقول وضع بواسطة الله م معني اسما او غير مما يتخذ توقف اوله  
 بعينه غير متناول غير اختراع المضرات والمبهمات والمعرفات بالله م والمضافات لتساؤلها  
 فزاد التركيب آفرو ولا يرد كواسات لوضع الحقيقة معينة غير متناولة غير وان  
 كان حاصرا عليهم من الافراد غير معني وفيه ان الرجوع والذكر كذا كذا ولم يقل متناول  
 كالمبهمات لانه لفظ الله لا تملكه شي من حكم عليهم بانه لا يتناول كالمبهمات وفيه ان  
 السوالب لا يشترط في وجود الموصولة فلا يشترط النفي بتناول كالمبهمات وفيه التساؤل  
 وان كان سلبا كشيء الصلة وهو قوله او شبهه حوجة فيوجب ثبوت الشيء وذلك في وفيه  
 انما الموصولة في الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوت في الواقع  
 فيمكن تعلقه بالشيء مع كونه الصلة حوجة ونفي تناول كالمبهمات اما بوضع واصدا له يجوز التحال

نظر



اسم العبد

11

اثنتا عشر كلمة متباينة كانت ما ذكر تعريف اسماء الاله عواد ثم كل السامع ان يسأل ما هي تلك  
 اصولها كذا وان كان الجواب المطابق للظاهر يان اسماء الاله عواد فقط من غير بيان اصالة  
 البعض وقرينة الله في تفسيرها على اللفظ للسؤال اما الاله صلواتها وانه يكتفي المحاط به  
 ما سئل بتفسيرها على ان الاولي في السؤال غير هذا واحدا بل بعض اثنتا عشر وفيه لو جزم بتداه  
 محذوف الى عشر لله سقاط اذ المعنى واحد وعشر الى عشر ولو لم يقل بذلك لم يخرج عشر عمله  
 بالغبية وما تعلق عطف على واحد والف بقول ان في الاله عواد موصلة ومركبة ومقطوعة  
 واحد والثاني واحد واثنتان على الاله صلواته المذكور وتايب الموت وثلاث ثلثة  
 المذكور الى عشر منها الى عشرة وما زاد عليها الى عشرة فالى الله سقاط تلك الموت بترك  
 التايب في الموت للفوق بهم المذكور وبينه الى عشر او عشر شرح في قوله المركب بتدوير الحزب  
 في المذكور وتايبها في الموت على الاله صلواتها عشر للمذكر احد عشر ثايب الحزب في اثنتي  
 عشرة وثلاث عشرة للموت ثلثة عشر باسقاط التاء العشرة والتايب في النصف المذكور  
 وعكس ذلك الموت لوضع العشرة بعد التركيب الى الاصل وهو النصف كله في الاصل الى  
 تسعة عشر للمذكر وما زاد عليها الى تسعة عشر ثلثة عشر للموت وما زاد عليها الى تسعة  
 عشرة ويتم مبتدأ بكسر السين خبر والجملة معترضة في الموت طرف كسر نحو زاعق الى  
 اربع فتمت في احدى عشرة والثانية عشرة او كسر ثلثة عشر الى تسعة عشرة عشرة  
 بمفعول نقول على التعداد والرفع على الجملة واحواتها منصوبة بكسر التاء عطف عليه وفيها نظر  
 فعل في ان رفع احواتها فهو مبتدأ محذوف في آخر معترضة ولو جعل عشرون مبتدأ واحواتها عطف  
 عليه وفيها خبر الاله فقط سلسلة التعداد في كل قول احدى عشرة وانه واحواتها وهي  
 ثلثون في اربعين الى تسعين في اوصاف المذكور والموت احد وعشرون في المذكور اذا زاد على  
 عشرون سؤال والرفع على الحكاية احدى وعشرون في الموت ثم بالمعطف عطف على قوله  
 نقول كذا وكذا ثم نقول بالمعطف ملتبسا بكان ثم نقول بمعطف عشرون واحواتها على

عقود لفظ و هو اللفظ ونقطة واصطلاح  
اصول مع اصول اللفظ و اصول المعنى  
في الاصول الخمسة على الصواب

بعض انكضا الحزم من العشرات  
بلفظ المتقدم وبمطابقه  
الفاظ المتقدمة الى سنة و  
تسعين سنة



الثاني ملتبس بلفظ عدد تقدم ذكره ثلاثة مع التاء في المذكر وثلاث بدونها في المؤنث فتقول  
 ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا او ثلث وعشرون الى تسعة وعشرين امرأة كذا في  
 سائر العقود بلفظ ما عود لعدم الی تسعة وتسعين قوله متبعا الى تسعة وتسعين مائة  
 من مقولات نقول كما وجه العقود والالف وضعا فيها أي في المذكر والمؤنث طرف يقول  
 ان تقول كذا وكذا فيها ثم بالخطف أي ثم نقول على وجه التحصيل قوله ملتبس بلفظ التثنية  
 على المائة والالف وتثنيها ونجم او بالعكس والادغام وجه تقدم التثنية في المؤنث  
 التثنية في المذكر والاضافة والتركيب والمطف على ما موضوعة او موصوفة تقدم  
 ضمير فاعله والجملة صلة او صلة تقول حانة واصر او مائة واصرة واثنان واثنان و  
 مائة وثلاثة رجال وثلث نسوة ومائة واصرة وعشر رجلا واصرة عشر امرأة ومائة ثلثة عشر  
 بعشر رجلا او ثلث عشر امرأة ومائة وعشرون رجلا او امرأة ومائة واصرة وعشرون رجلا او مائة  
 وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعة وتسعين  
 امرأة ثم تقول مائتان وكذا وثلثمائة وكذا الى شسمائة وكذا والالفان وثلثة الالف وكذا  
 الى عشرة الالف وكذا واصرة عشرة الفا وكذا وتسعون الفا وكذا ومائة الفا وكذا  
 على ما ذكرنا من اللفاظ وعلى ذلك نفس ورد ويجوز ان يعكس المطف في الكل فتقول واصرة  
 ومائة الى افراد كذا وفي خبرنا في مجرور عشر فتح ابتداء بتقديم خبر المبدأ، لبقاء ضرور  
 الاعداد المركبة على التثنية عشر وعان اسكانها أي ايا، تخفيفا وصرفا فلا يحال  
 بكمال التخفيف فتح جعلناه بعد الحذف على صوت اخواته من انشاء الصدور ويجوز صرفها  
 افراد وجعل النون مفتحة لاعتبار كونه لها ثانيا اربع صان واربع موهانان  
 شاذ خبر وميمر الثلثة الى العشرة وما زاد عليها الى العشرة مخفوف بالاضافة وقد  
 طاء ثلثة اثوابا في الشعر على الشذوذ ليكون الميمر الذي هو موصوف مختصود معنى  
 بالنصب على صوت المفصلات والنصب فيما زاد على العشرة لغزوة اشتاع الاضافة كما

سور

[illegible]

卷七











الحسنان كظلمة وعين سواها كان معناه مركزا حقيقيا مستحي علم كظلمة او صفة كعلمة او اسم حقيقي  
كعلمة ذكر اوله يكون مركزا حقيقيا وله مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين والا ولا يؤثر الله في حكم نفسه  
وموضع المرفق ولا يبرئ الى غيره من فعل او صفة كقوام ظلمة وطلحة القائم فخله فالبعض  
الكون كقرب علم المذكور فاقا وكذا تانيث كعلمة ذكر عند ابن السكيت وهي ابو صيغة يعنى الله  
الاستدلال على ان العلمة في فالت علمة انش على ذلك واذا استدل الله الى المؤنث اذا كان حقيقيا  
او مضافا بقرينة السباق حيث قال بعد و انت في ظاهر غير الحقيق بالخير والفعل مفعول عالم بفتح عالم  
المتصرف فخله في نعم المراق صفة بله فضل كقوله امره فخله في كقوله امره فخله في امره فخله في  
لا يجب سرية التانيث الى الفعل لما كان الفصل قائما ومبتدأ مذكور في خبر قائما واجبة بقرينة  
عقابه التحجير والحمل جزاء الشرط وله سيورج وحيث جعل فاعله له حيث يلزم امتناع الفاء  
للسرانية اما في المضمر مطلقا فكما لا مترادف واما في الظاهر المؤنث الحقيق فلفظ التانيث  
يخلو في ظاهر غير الحقيق لمضمر في الا مترادف لما كان الظهور وقصور التانيث لعدم كونه  
حقيقيا فالحكم ان لا يلزم فيه سرانية بل يجوز بنا على الا مترادف والتانيث من وجود وجه  
وانت سواه في ظاهر طرف قوله بالخير في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظ اضرار  
المضمر نحو السبق طلعت فان السبا فيه واجبة غير الحقيق بالخير اي ملتبس بما ذكره من السبا وعندها  
اعتبار صفتي التانيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى وكلم مبتدأ ظاهر اضرار عن صيغة كوارصال  
حبات او جوار فان الحاق قائما او ضمير الجمع فيه واجب الجمع الا صفة مراتب مجردة فطيفة  
واخله في ثياب غير بدل او صفة الجمع جعل الله لم رتبة ادعى القول بتعريف غير باسناد الجمع  
المذكر والمؤنث للكسر وذي الالف والتاء كافي اعجبني الحركة غير السكون المذكور السلام الا  
كوسنن فان حكمه حكم الا ساء كقوله است آمنت به بنو اسرائيل وان كان جمع المذكور السلام  
مطلقا زمانا مطلقا في جمع الاحيان طرف بفتح الشبهة المفعول من افعال الحكم اي سواء كان  
واحدة مؤنثا حقيقيا كقوله اياك المؤنثات وقال نسوة او مركزا حقيقيا كقوله انت الدار

النسب

حكم ظاهر غير الحقيق وانما شبه ظاهر الجمع بظاهر غير الحقيق ولم يطلق له صيغة كقوله  
لان صيغة منتهى الجملة والنسب والاولى مضمرة في المذكور كقوله والنسب والنسب والنسب والنسب والنسب والنسب  
حبات او جوار والبيان والاسم بام صفت او صفة لثباته بالجماعة ولم يقل باقوله  
جمع المذكور السلام كراهته اعتبار التانيث مع بقا صيغة المذكر وكلم مضمرة في الحاق الفاعل  
لا في خوف التاء وصيغة صيغة جمع العاقلين اي من مجموع التكسير غير المذكور السلام اضرار  
العاقلين اذا جمعوا سالما فالت صيغة الجمع والواو فخله في الزيدون والمسلمون ولا يقال  
الزيدون والمسلمون حبات فخلوا بفتح الجماعة ضمير فعلت وعلوه من المتكسر في المفعول  
بالتاء الساكنة هي التانيث وفعلت ما يورث فعلت وفعلوا نحو الرجال حبات او جوار  
بالتاء الساكنة للمؤنث بتاويل الجماعة او بالواو كونه موضوعا لهذا النوع من الجمع والنسب  
وصير النساء اي جمع المؤنث على اربعة الصنف المشهور من لفظ النساء كما في لفظ قوم موسى  
اي يجوز النساء من مجموع المؤنثات اي المؤنثات على طرفي مجموع الجواز والاسم وصيغة  
الا بام اي صيغة جمع غير العاقلين من المذكرات على الجواز او اربعة الصنف المشهور من لفظ  
الا بام فعلت وفعلت بتا التانيث بتاويل الجماعة او بالنسب في الا بام فلكونه  
جمعا لغير العقل والنسب وضعت لهذا النوع من الجمع كالأول ووصفت جمع العاقل واما  
في نحو النساء فليحتمل على جمع غير العقل اذ التانيث لفظ عقول من جركي مجرى غير العقل  
المتنبي ساء في تسمي الله اسم باعتبار ان فراو والنسب والجمع من المفعول وهما  
المتنبي والجمع ليعلم ان ما سواه المفعول وبالله خصال وقرن المتن على المجموع لسبق معرفته  
على عدم المجموع ولقرنه بالمفعول وسببه لفظ المفعول فيه البسم وكثرة وعدم اختصاص  
اصرافه بالنسب كقوله العقل وبيان له كقوله ففعله ولا فعله ففعله ولا فعله ولا مستويا  
مع المؤنث ولا بتا تانيث كعلمة والقسم الآفرو ولو اجمع بالالف والتاء بالمؤنث  
او بالمؤنث المذكور لم يكسر او كان بفتح صفات غير العقل او بتاويله ولا يكون فعلا او فعلا

النسب











اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح مبتدأ مذكور وموتى المذكور مبتدأ المذكر  
المجموع صحيح الجملة متناغمة للبيان ما اسم حتى صفة او صلة اخرى متعول حتى واو فاعل  
لحتى مفعول صفة لوفى الواو ما موصولة او موصوفة مفعول ما لم يسم فاعله لقول مفعول  
او مبتدأ مقدم الخبر والجملة الاسمية صفة واو قبلها او يا مكسورة صفة لوفى ايها ما مفعول  
ما لم يسم فاعله لقول مكسور او مبتدأ مقدم الخبر والجملة صفة يا قبلها لكان ايها وتو عطف  
على قوله واو او يا اي ما يلحق آخر اصد بها ونون مفعول لتعادل صفة الفتح لنظر الواو  
والضمة ليدرك الحرف تقديم ليدرك ما قبله نون متعلق حتى وفيه ان حرف النون اشارة الى  
الاولى لانه بل هو عوض عن الحركة والسكون الا ان جعل الكلام على حرف المقطوف وتكميل المعنى  
لحرف كذا ليدل على ان المعنى اكثر منه يتحقق عوض الحركة والسكون مستقيم على الف والفتحة  
على اسم في التراسيم ان منه لم يبق موضع اكتفاء بما ذكره التنبيه او اردت توكيد الماينة  
بنظم النظرة الصحيحة وعدم ما يلحق حتى الى القيد لا يخرج المتعنى اي من ذلك الاسم فان قيل اسم  
المتفصل بوجوب ثبوت اصل الفطرة المفضل عليه ولا كثر في الواو قبل ثبوت اصل الفعل  
اذا ان يكون متعنى او على سبيل الغرض خوفه ان افقه من الحار واعلم ان الحروف وقول  
انشاء اللوم اكرم من تد والى واللوم اكرم من وبر وما ولما فان شرط الفاعل لتفسير  
انقسام المتفاوت من عموم قوله ما حتى آخر الاشكال على المنقوص والمقصود والصحى  
لكن ترك ذكر الصيغ لعدم اختصاصها بحكم وسلاسة التفسيرات كان آخر ما قبلها  
الباظرف كسر فاعل الظرف او مبتدأ مقدم الخبر والجملة صفة صرقت جراء لانتفاء  
السالكين بعد ان كان لك شغل اسفل فاصون في وجه فاضل اصل فاصون وان  
شرط كان الا سم غير اسمه مقصورا فلكان اسما آخر بالفتحة مفعولة صرقت جراء لانتفاء  
المقصود لا لبقاء السالكين وتبقى بعد الحرف ما فاعل ترق قبلها الالف مفعول ليدل الفتح  
على الالف متروك نظير مصطفون مضاق اليه والرضع على الحكاية وشرط هذا النوع من

منه المجموع اي وبيان شرط هذا الكلام اي شرط ما جمع بالواو والياء والنون مبتدأ مخزف الخبر  
اي وشرط على التفصيل بغير ما بين من المجلدين اي شرط ما يذكر منه مبتدأ والخبر مخزوف كما  
قبل في قوله الثانية والرائى فاعله والرائى في قوله كذا فاعله والباء بيان  
ضوء وقوله مذكر خبر لمحض حصول مذكر والفاء الزاوية والشرط مستتر من هذا الوجه ضعف  
لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر ولم يجر في السجع وبيان القاء  
في الخبر ضعيف اللهم الا ان جعل الكلام على حرف ما قبله الفاء في جواب انما ويصح اختصار  
الا اعتراض بين المبتدأ والخبر بالشعر او بغير الشرط في قوله شرط بغير الضمير المقدر  
بعد الفاء عائد الى الشرط وعلى هذا يلزم حذف العاقل المرفوع عن الجملة الواقعة خبرا  
وذا غير ما ذكرنا من ان الراء في بحث المبتدأ ولنا انه قد روي عن ابن عباس ان  
اسم الاشياء وكفى به رابطا الى شرط ان كان اسما فذلك الشرط حصول مذكر ان كان الاسم  
الذي اريد جمعه المذكر وعلى هذا مدارا فاعله قوله وهو مذكر على قوله علم فعل الجملة متناغمة  
او خبر بتاويل مفعول هذا الكلام اسما غير صفة مذكر خبر المبتدأ مخزوف لانه استوفى  
المجموع ببله من الواو فيه فاضتق بالشرط الاشياء وهو المذكر العاقل وقال الساجي  
هذه عبارة ركيكة قلت ويمكن تصحيحها بوجوه علم خبر مذكر المبتدأ المخزوف  
اي فذلك المذكر علم والجملة جراء الشرط اي مسمى علم ان اريد بالذكر الالات المنصبة  
بالذكون بقوله علم مسمى ويكون علم المذكر على الله سم رابط الشماح وله نساج في العمل  
وان اريد اللفظ المذكر فله نساج في العمل وله طاعة الى تفويده مسمى علم لكنه يكون قوله  
يعمل من النساج ويكون قوله وان الله يكون قباها ان الله تعالى من ضايعة الخروف  
بالشرط التذكير للفظي يعمل صفة علم وفيه نساج على العاقل مسمى العلم لا يعرف  
ان كان الاسم الذي قصده الى المذكر المجموع بذكره على هذا مدارا فاعله قوله مذكر  
يعمل هو الصفة او اراقن المسمى صفة مذكر اريد به النوات المنصبة بالذكورة بغير



مضاف الى فتو ائمه مذكر يعقل والاريد اللفظ المذكور كان قوله والبناء التثبت صائبا يعقل  
قال يعلى المالك اول حيث لا يخرج عن صفات الله كالمأهون الله كرفع الشوطو العقل وهو  
نعم المأهون مذكور فيما جمع بالباء ويل كلفت من البليغين وادرس وان عطف على قوله فذكر  
له يكون المعنى كفي سمي من الصفة اي فتو مذكر يعقل ودوان لا يكون كذا اي عدم كونه كذا والى  
تقرير قوله فذكر محصور من ذكر كما مر فله طاعة الى تقدير مضاف افعال خبر لا يكون كذا فانه لا يقال  
فيه العمود للفرق بينه وبين افعال التفصيل كافتقارهم ولم يعكس لوضع الصفة في افعال التفصيل  
كما مر فعلا مذكر المروا انا المجموع مع جمعا فجمعا بالواو والنوع عطف الفاس الى افعال  
انه في الاصل على اسم التفصيل لعدم كونه من الالوان والعيوب والجلية ولا يكون ثابت على جمعا  
عطف الفاس لا فاعلان عطف على افعال وله ثلاثة اشياء كيد النقي فعلى اضافة فعلا الى  
فعل بادن ملابسة كما فعل على فعل مذكر كسرك ان فانه لا يقال فيه سكر بل للفرق بينه  
وبين فعلا فعلانه كذا مانون وله مستويا عطف على افعال وله ثلاثة اشياء كيد النقي وصريح  
عائد الى المذكور اي شرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كونه مستويا في ذلك الوصف  
مع المؤنث او مفادها وان كان ذلك الاسم صفة فتو مذكر يعقل وهو عدم كونه المذكور فيه مع  
المؤنث وان علمه ضمير شرطه وصمير فهو وصمير لا يكون الى المذكور وفيه الاسم اعتبارا  
لصدر البحث وهو قوله المذكور ما نحن آتاه لم يخرج في الربط الى تقدير فيه وقوله ولا يكون افعال  
فعلا ولا استخاد في هذه العبارة كاظن السامع اصلا فيه مع المؤنث له بيان فيه جريكون وله  
صورتان لانه لو جمع بالواو والنوع لم يواضع بالالف والساكن يرفع الاستواء المعهود  
فيه قال ان في العبارة من العبارة اسخف من الاول لا صمير انه لا يكون عائد الى الوصف  
المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف مع المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا  
منه لهذا الظاهر فكيف يتوهم الشيء في نفسه مع خبر ولو قال لا مستويا فيه المذكور  
مع المؤنث لكان ساقيا عبارة قلت صمير انه لا يكون عائد الى المذكور الى الوصف

فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة ثم جبر قوله ان كان صفة ان عاد الى المذكر بولاية اليمين  
في المذكر لان صور اليمين المذكر ما نحن آفح فله اشكال اصله وكذا ان عاد الى الاسم وكان  
المفعول شرط حضور المذكر وعدم كونه المفعول فلهذا فلهذا ان كان المفعول ان كان ذلك  
الاسم صفة فهو مذكر بفعل ودون عدم كونه المذكر فلهذا فلهذا ونقد بربط صفة فلهذا  
الاكبر المذكر فيه سمي مفعول فعلا ومستويا فلا يكون سمي فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
المذكر فيها مستوفى المؤنث بغير جرح وصور واخره جرح وصور ولا بناء  
ان يثب اي ولا كائنا بناء الثاني كرامة اجتماع صيغة جمع المذكر وناء الثاني ولو نكر  
البناء الثاني الفرض وزعم البعض بغير جرح وصور ولا بناء فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
عالتون الثاني لا واحد شرط فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
اسكان راء ارضون رضا وسبب لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة واركان  
هذه الشروط في نحو سبب جبر النقصان الواقع في واصل وهو حذف العجز وهذا الجبر ليس  
بناسي وان كان كائنا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
الناهي اي الروايس ورايهم في ساجد بغير جرح وصور فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
الروايس وفعل الجود في الكواكب المؤنث سببا اي كائنا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
مفعول نحو انت فاعل نحو وناء وشرط بغير النوع من الجمع اي شرط ذلك المؤنث في هذا  
الجمع اي شرط على التفصيل وصف بغير النوع من الجمع اي كائنا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
بغير النوع من الجمع اي كائنا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
صفة الاله في المؤنث الذي جمع سالما بالالف وناء ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان  
صفة عاقر بغير لثان يكون له مذكر اوله فان لم يكن له مذكر فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
كائن وان كان له مذكر فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
مذكر فان يكون فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا



المبتدأ اسم كان ويكون المشددة والخبر جازاء والفاء جزائية والشرطية خبر لعل شرط لكان ذلك  
المؤنث صفة وله مؤخر فلهذا الشرط كونه مؤنثا كذا مذكور في ذكر المؤنث او ذكر الاسم  
في الجملة خبر كونه مؤنثا لكان ذلك المؤنث صفة وله مؤخر فلهذا الشرط كونه مؤنثا كذا مذكور  
والنحو لكونه مؤنثا موافقا للصل في سلامة الواو والالف يلزم منية الفوع على الالف صل ولم  
يكن له خبر لذلك المؤنث او لكونه اسم مؤنثا كان فاما ان يكون خبرا والالف شرط لعدم كونه  
ذلك اسم كذا كما يصح حيث يقال في صفة صفت فلو قيل في صفة كذا لم يلزم السبع  
لم يحكم ان ما فيه انما هو كذا البقي بهذا الجمع والالف لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما مع  
جزاء الشرط مطلقا اي غير شرطية زمانا مطلقا اني كذا مطلقا او غير مقيد بشرط مع جزاء  
التكسيرة ما يجوز في تغييره منه فاعل واص صفة او تقدير كذا في ذلك وهو ان الحقيق  
كذا والافروض كذا ونسوخ في الجمع ولا يعني التغيير بعد الجمع نحو مصطفين ومعلون  
وراعين وراعيين وعمرات وكسرات وعرفات فانها يجوز سلامة مع وقوع التغيرات لعدم  
التغيير الاصل فان اصل مصطفون مصطفون واصل معلون معلون وكذا البعوض كذا  
في الجمع رطل واقواس في الجمع فليس مع مراد العلة اي الجمع الذي يقع على التثنية الى الغنى و  
الحدان داخلان فاعل واقوال فاعلم غير منفرد في التسمية وان ثبت وقعة بين الالف  
جمع التكسيرة وكله بمعنى جملة السلامة وزاد الفاء فعلة كالملة وزاد بعضهم فعلة كاصدقاء  
والعقبة قال انما في جملة السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى العلة والكثرة يوصفان لها  
وهو الظاهر ما مبنياء دون فاعل جمع خبر كذا اي وقع الفتح واذ لم يحسن اللفظ الابناء العلة  
كارطلا وبناء الكثرة كذا حال فهو مشترك بينهما فربما صار احدهما للآخر عن وجودهما  
كتلا في وجود وجود او المصور شرعي في تشيخ آخر الامم باعتبار كونه متصلا ذكر المصطلح  
الفعل وغير متصل به واخره عن تشيخ اسم الاسم ليكن ذكر الاسماء المتصلة به بالفعل متصلا  
ذكر الفعل وهذا التعليل من لطائف هذا الكتاب قدّم المصور له في الاصل عند

ذكر

س  
م

المعنى

المعنى قدّم لكونه مطلقا للاصالة لكان الاصول في خلاف مجرى الاسماء المتصلة بالفعل  
لما نفاق كما في مجرى اسم الحدث ذكر الاسم لان الحدث هو المفعول والمصدر في الاصطلاح هو  
الفعل والاولى على الحدث والمفعول هو المفعول صفة ويجوز المصادر التي لا فعل لها انما هي الجاز  
على الفعل صفة او مفعول لا يشترط الفرق بينهما او بين اسماء المصادر والجزءان في اصطلاح  
بمعنى المعاني كجوان الشئ كما ما يقوم مفعول متبوعا او موصوف بل هو في الحال موصولة او متبوعا  
وجوان اسم الفاعل على الفعل او موازته اياه في مكانة وسكناته وجوان المصنوع على الفعل  
ان تعلقه بالاشتقاق وهذه العبارة يشترط على اسم الحدث على الربيعين وكل من المعاني  
اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم ان يكون في الحول المذكور جريان اسم الحدث على الفعل  
وهو مشهور بالمعنى الذي لا يطلق الجوان في يلزم ان يكون على الفعل متعلق الجوان احراز  
على احاد المصادر لعدم جريانها على الفعل ولا ينها على الحدث وهو مبني المصدر وبانية  
اي كان من جنس البناء الثاني او ايقول ان ما جاز من اسماء التثنية في عامل كقوفته  
التثنية في الجوز اي ما كان على ثلثة الحرف له التثنية في الاصل في ذلك لوجود اكرم وكرم  
ومصون فبما في ذلك سماعي حال من مفهوم الكلام اي حقه المصدر على السمع في حال كونه من  
التثنية في في جعل متعلقا به سماع نظر لعدم في الحال لانه ليس بقوله سماع فاعلم مظهر  
ولم يصر سماع جزي سماعي سماعي ومن غير قياس ووقاس اي مقبلا في رتبة  
ان ثبت من غير سماع بان قياس سماعي من غير التثنية في قياس فقولنا قياس في المصدر  
المحذوف بقرينة السبق والحال من من عطف الجملة لاسم باب عطف معربين على محو  
على معنى لعدم تقدم الجوز لكون من التثنية في منصوب المحذوف على ما عرفت في الكلام ليعال  
خوان في الالذيد وفي الجمع عرو وكنت لم تثبت له جمل على قولنا يجوز ذلك مطلقا ويجوز عمل  
مفعول مطلق للمعنى فعلة لما سببه بالفعل لكان الاشتقاق ما صيا حال في فعل عمل  
كواو كذا في امس زيدا او غير غير ما في نحو ضربي زيدا الله او عدا شديدا اذ لم يكن







والشؤون والرسول واستمرها بين الدول والمجتمعات والاعتزاز ونحوها من وظائف من  
الصفات الثابتة من ذاتها ليس باسم فاعلا او يقال في الشؤون عارض ولا بد  
منها في الوجود والاعتزاز والروام في الوجود بصفة باعتبار الموصوف وصفة اي صفة  
الكثرة المشهورة والاعتزاز وفعول كوصفان وصور ونحو ذلك من صفة اسم الفاعل  
من التلخيص المجرد من حيز وصف الصيغة الثالثة من كذا وفيه كذا يلزم في قوله ومن  
تخير العطف عما هو على عاملين مختلفين وفيه التلخيص في الاضافة من باب جرد قطيعة حازم  
ضمير الظرف المستقر في قوله فاعلا ولا يقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا  
على فاعل واحد عازم فاعلا بيان الصيغة من وظائف التعريف ووقع في نحو استظرا  
وضمنا ومن غير اي صيغة من غير حيز التلخيص في التلخيص بانيه او بانيها مجرد او مزيد  
فيه من قبيل العطف عما هو على عاملين مختلفين بقدر الجور في الجار على وجه التلخيص  
والجواز ان من باب الفصل بين العامل والظرف بالظرف فالواو عاطف وعلى  
صفة المضارع عطف على قوله فاعلا على من غير ظرف وقع حاله من صيغة فاعل على  
الفاعل كقوله ظرفا على صيغة المضارع بجميع اوجه مع حذف الواو والسين او السين  
في زمان في موضع حرف المضارعة من وان كان حرف المضارعة غير مضارع كان في موضع  
ما هو قوله او موصوفه حصل قبل الالف وصفه او صفة وان لم يكن فيها قبل الالف المضارع  
كان في سفل وبنفا على وسفل والما قال للتلازم في باب فعل وبنفا على وسفل كونه  
على صيغة المضارع في ما قبل الالف وكذا في موضع آخر واشبه في موضع آخر بالالف قبل  
او متعار من اسم المفعول كسبل شمع كثر اشهر بالعارف وكثير الالف في موضع  
الاصل كقوله وسفل مشرقا لئلا يصرح بالالف في صيغة المضارع ولا يخالف  
الا بالجم كان حرف المضارعة والما في الالف كجركه اليم ايضا فينبغي ان يكثر في الالف  
وهو ما في الالف في قوله ما قبل الالف ايضا فوسفل ويجعل اسم الفاعل عمل مفعول مطلق

فعل شرط اي بوجود شرط هو الزمان في حال او غير متناه في اي طلب او هو بشرط  
بكونه الجملة حال او متناه في المصير الى المفعول كما في الآم او يمانية بمعنى من  
الحال اي بشرط من كذا بشرطية في الحال والاعتزاز شرط او بشرطية اضافة  
المعنى الى الحال يمانية او بانيه اي مع حصول عرافة في الحال والاعتزاز فله فالكسائي  
لهذا عمله في المضارع فيلزم الالف في الزمان قبل هذا الشرط للمولف في المصوب  
دون المرفوع وفيه والاعتماد في اعتماد اسم الفاعل على المنصف به لينفرد جهة الفعل في  
كونه متناها الى صاحبه او متصفا بما هو بالفعل اولى وسواء كان على صيغة وسواء  
او الموصوف او الموصول او ذو الحال والافترق او ما كان شرط الفاعل للتعريف الاخبار  
كان اسم الفاعل الماضي اس الزمان الماضي والاعتزاز المنصف بالماضي وصحة الالف اضافة  
مع تمييز من حيث اللفظ وصحة الالف اضافة ظرف اي وصحة الالف اضافة في اللفظ في ذات  
مع ومعنوية فله فالكسائي وجوب الالف او مخالفا لالكسائي في مخالفته وتلخيص  
وجه كمال هذا القول خلافا لالكسائي في وجوب الالف على ما هو في الالف اضافة ولو  
اضيف لا يكون الالف اضافة عن معنوية وانه لا يعتبر عروفا في الماضي ويعتبر في الماضي  
الالف مطلقا ويتمسك بجواز زيد معطى بلدا اس دورها بالالف اتفاق ولا يتمسك به  
به لانه يقرر في فعل اي اعطاه دورها كذا ذكره المصنف واما ان كان زيدا مس في اعيانها  
اما ان يجمع جواز الاتفاق في تقدير فعل الزوم الالف فنصار او يحمله من حيز افعال  
الغلوب وان كان بعد كونه بمعنى الماضي كان تامة اي وجوبه في الالف او ناقصة والخبر  
مخدوف اي كان له على القوي اي وجوب الالف على الفاعل محمول في الالف في نظر حيث  
له مرتبة عليه الخبر المذكور مطلقا لانه لو كان بين محمول الالف والفاعل الفعل  
مؤخر عنه او غير لا يصرق كونه بفعل مؤخر له اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي محمول في الالف  
فعله فيم كما تقرر ان الالف يكون بمعنى الماضي محمول في الالف ايضا اليه من زيد معطى  
اسرورها



الى اعطاء درهما يقتضيه ان يكون المضاف اليه ايضا معوله لاسم الفاعل وليس كذلك الجواب ان الله  
 ذكر حيث لم يقل معوله لاسم الفاعل وبما تقدّر السلب بحمل على المعول بما تقدّر بين التاخير  
 لا يحلّ لمؤيد ولا عا هذا التقدير ولا شك ان درهما في الجوز يرمي معطى عن درهما والمضاف  
 اليه وهو عن وكلها معوله لاسم الفاعل بما تقدّر له في الحال او الاستقبال او بحمل  
 على المعول من حيث المعنى لكونه بمعنى الفاعل ولا شك في كونها معوله في الفعل لو كان في الفعل  
 مقدر نحو زيد معطى عن واسم حدها ولا ينافي ذلك اسم الفاعل في افعال الغلوب للزوم  
 الاقتصار اللهم الا ان يجعل عامله مع المضي ويجعل ذلك من خصائصها فان دخلت الله  
 استوفى الجميع جميع الازمنة اي جميع انواع اسم الفاعل اي ما ضمن الحلال او الاستقبال او الحال  
 لكونه صلة بمعنى الفعل وان كان بصيغة الاسم والفعل يتوكل في عمله الا ان يمتد لها فكذلك  
 هكذا في جوز الضارب اسم عمله زيد فاقم كالجوز عند حرف غدا او الالة وما سبّاه  
 موصولة او موصوفة وصلة او صفة متبينة ببيان ما اسم الفاعل للمبالغة في الفعل  
 كضرب كثير الضرب بول من المبتدأ اي من ضرب صفة مصدر محذوف اي وضعا مثل وضع  
 ضرب او ضرب متبناه محذوف اي هذا الضرب والجملة معترضة والجملة له يراد المثل و  
 ضرب كثير الضرب ومقارب كثير الضرب وعلم كثير الضرب وحذف كثير الضرب في العمل  
 واشتراط الزمان والاهتمام والى ملأ ذكر مما لم يوضع للمبالغة فان قيل لم يعمل هذا  
 مع انه لم يحذف على الفعل قبل اعتبار الله صلى وعوم اعتبار العارض والمضمر متبناه و  
 المحذوف عطف على المعنى مثله اي مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموصوف في العمل والاشراط  
 كتر قوله مثله ولو اتفق خبر واصول الحان لا ضفر لكنه ذكر في المشي والخروج بعد الفراغ عن  
 كله نوعي الوصف ونحوه في فاعل التوهم المشبه والجمع من اسم الفاعل في العمل محذوف  
 المتبني الصلوة مع كونه اسم الفاعل عامله وعدم الاضافة والتعريف بالله ثم تعديا مفعول  
 المحذوف اسم مبتدأ المعول ما موصولة او موصوفة مرفوعة المحذوف استوفى صفة او صفة

اسم

اسم المفعول

فان

منها والقسام المذكورة مرفوعة في منصوب ومجوز صارت بطلت متبناه كان سائلا  
 سالكم صارت فقال صارت ثمانية عشر في ثمانية عشر ضرب الثلثة من اقسام المعول  
 في السبعة الحاصلة بضرب صفة الصفة في صفات المعول الثلثة قال رفع مبتدأ رفع المعول  
 منى على خبر الفاعلية كالمفعول فاعلا اعلم ان الضارب الرجل الحسن الوجه يتعارضان  
 ما الحلال واصرها قال الضارب الرجل اصله النصب والجر بالاضافة اليه بالوجه  
 حقه الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لوصول التخييف بحذف الضمير من الفاعل  
 وينصب شبهه بالضارب الرجل كوصف الصفة ومعمولا معروفا بالله ثم والتعريف  
 منى على المشبه جرائ تشبيه معول الصفة بالمفعول وجعل محذوف الحسن الوجه متبناه بالرجل  
 في الضارب الرجل بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف بالله في الجاز والمحذوف  
 صحيح كقوله لا يحب الله الجهر بالسوء في المعرفة هو الحسن الوجه وعلى التفسير عطف على  
 قوله على التشبيه بالمفعول التوكيد الحسن وجرا والجر سببا على الاضافة جزمين على كونه مضافا  
 اليه وتخصيلا مسائل الصفة المشبهة مبتدأ محذوف جرائ تفصيلا فيما يذكر بعد قوله  
 حسن وجهه مبتدأ وقوله ثلثة يعني ذو ثلثة اوجه جزم والجملة مبنية للتفصيل او بقا  
 قوله الحسن وجهه جزم قوله تفصيل وقوله ثلثة جزم خبر مبتدأ محذوف اي هذه ثلثة و  
 منه ان التفصيل لا يعم به ولم يعطف عليه غير في يعم به من وجه الصفة مجز عن  
 الله والمفعول مضاف مرفوعة ومنصوبا ومجوزا في ثلثة ثلثة اي هذه ثلثة فان قيل  
 اي حرف تفرقة اضافة الحسن الوجه ويصلح لرفع في الفاعل قبل تقدير الحرف في  
 المعنوية واما الحرف في اللفظية فمحذوف على فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في  
 تعريف الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير المعول على كونه تعريف الاضافة  
 المعنوية وفيه نظر وبما اذنت التقدير حقيقة او كما قيلنا واللفظية على القول  
 بالتقدير الحكيم على ما ذكرنا من الحمل او يقال ضارب زيد لمعنى نحو عمله زيد في تقدير

الوجه







كقرب وفروغ وكومها وادلت على الزمان حيث لم يقصد في الزمان على السمع عما عني  
 عما ذكره الموصوفين وهو مبتدأ ضيغة الفعل وكومها وشرها اذ هو شرط مبتدأ ليس  
 من كلامه اجزاء الزمان نحو بعد اذ الزمان على ثلثة لا يكون منه بناء فاعل لا ينفصل  
 ولولم ينفذ لولا بناء فاعل محذوف اثران عن كون زيد السلافي نحو اكرم واقرب وكومها ليس  
 صفة اثران للثلاثي بل هو اثران نحو اكرم واسم ولا يجب اثران عني واعو ويرد كواجب  
 والبدل ولو ارد العيوب الظاهر في الحق على معنى النقص وقد كوا بشرط كون  
 ابن مبنية اللام الا ان ما يرد في الظاهر من اثر البلاء في كل صيغة صلات  
 ضبوط على عنة وصدور فحاشا ان ينفذ فيكون من العيوب الظاهر في هذا الاعتبار  
 فلا يحسن منه اسم النقص بل الا شاذ او فيه نظر لان هذه لان المحلة معزفة لبيان  
 العلم من اثران من الالوان والعيوب افعال اسم ان يصير صفة افضل الى افضل الثانية  
 لغیر التفضيل فلو كان مؤنثا لم يكن مثل زيد مبتدأ افضل خبر الثاني فان شرط قص  
 الى تفصيل غير ان غير الثلاثة في المجزوءها ليس بل هو ولا يجب من الثلاثي المربوب او الراسخ  
 مجزوء او مبدأ في اوله ثانيا مجزوء الالوان والعيوب بصلته بالمقصود عما وجه  
 يمكن اليه اي الى غير الثلاثة اي الى ذلك المقصود الى ان تفصيل غير مثل هو مبتدأ استد  
 خبر منه اسم اجابة مثال غير الثلاثة في المجزوء او ذريرة او ذريرة او ذريرة او ذريرة  
 مثال التوسعي مثال العيب وقياس اسم السمع في مبتدأ محذوف الخبر وقوله الفاعل  
 حال ان هذه العبارات من باب خبر زيد فاما اي قياس اسم التفضيل حاصل في المكان  
 ثانيا للفاعل للفاعل السمع كواضرب واقبل اي وبصفة المثبتة وقام به  
 الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المثبتة بل يقابل الفعل فتساو كواضرب والسن  
 وان جعل على حرف المصطف لانه لا يخلو الزمان في المصدر المشتق من منه فاعل المقصد  
 كونه معروفا مستطرفا من الالوان وقد لفظ جاء اسم التفضيل للمفعول ساعا نحو

اعور

نحو اعور اكثر من غيره واليوم اكثر من غيره واستعمل اكثر من غيره واستعمل  
 اكثر من غيره وبمعنى اظهرم العرب اسم التفضيل واقعا على الحال اصد ثلثة  
 او جمع لفظا او تذكيرا نحو اكرهه اكرهه اكرهه اكرهه اكرهه اكرهه اكرهه اكرهه اكرهه اكرهه  
 واصر منها ليدل على المقصود فله يجمع اثنان منها الا نادرا لظهور الفرق بصرها  
 وكو الالف بعد حصول المقصود فاعلم ان خبر زيد افضل واشرف الثاني  
 واكرم من غيره ولا تنكرام معناه التفضل عليه ودان من والاضافة ظاهرة  
 ومع اللام معنوية كالثاني اللام للبعد الى الفعل المذكور مع التفضل  
 عليه واما اللام والجر مجزوء مجزوءا عن اصد ثلثة المذكورة ليعبر عنها  
 اسمين والحاء مع التفضل عنها واكرهه اكرهه والسوى قصور ان لا يثبت احسن  
 وسوء فلا يرد جواز مجزوءا مضافا بل من قوله على اصد ثلثة اشياء الا ان  
 مجزوء على مثال الاشياء بالمراد كذا في آخره او كانه من مائة الخلود  
 الجمع او موقفا باللام وهي للبعدية لكون البعد مثبته على ذكر التفضل عليه  
 ويكون المعنى في قوله الا افضل للثلاثي الذي عهد كونه افضل من زيد مثله فله  
 مجزوء زيد لا فضل من غيره ولا استعمال مع اشهرها واما وليت بالاكراهية مصر  
 واما العبر للكارثة في فيه ليست سلبية او هي بصلته بمتعلقه محذوف  
 اي ليست اكثر منهم والمحذوف بل فلا يرد كونه زيد افضل باستعماله بدون احد  
 واصر منها الا مستثنى من غير استثناء لصد ثلثة اشياء في جميع الوقفات الا  
 وقت معلومة التفضل عليه ان يعلم التفضل عليه فيقدر بناء على الترتيب نحو اكرهه  
 اكبر اي اكبر من كل شيء كبير فاذا شرط اصبحت اسم التفضيل قد جرى فله سم  
 التفضل والجملة جزاء الشرط معنيان مبتدأ لواريد المعنى في الجملة اشكال الا  
 ان يكون المعنى اصد ما حاصل بان تقصير كذا او يكون المعنى قصور اصد ما قصرك  
 او اصد ما ذوق قصرك اصد ما متبدا اصد المعنيين في مبتدأ جملة مستترضة  
 والواو اعتراضية الا لجرى هذا المعنى اكثر ان يقصير باسم التفضيل الزمان فيقول  
 ما لم يجمع فاعلم ان الزمان موصوف اسم التفضيل على تعلق الزمان من كلمة من لفظه























بعض طفت هي شبه الخفيف خبر خلاف النور وابن الانباري اعلم ان بعد الخفيف نقضت  
في خطها ولا يقع مجرورة الموضع فلا يقال عجت من ان يستقيم ولا يقع الا بعد فعل الخفيف  
كالعلم وما هو عفاه من اليقين والتحقيق والاكشاف والظهور ولا تسلك ان يستقيم  
وقد يجب فضلا عن العلم انما بالبين فوان يكون او سوف تكونه واعلم فعمل المدينه  
لمن سوف يأتي كذا قدرا او قد نحو لئيم ان قد بلغوا او جرف نفي كوز عجت ان لا يقوم او  
لم يقع لان ان بعد الخفيف شاكنت ان المصدرية وبواسط بالعلم وابعده المصدرية  
الدالة على التوقع فاذا وقعت المصدرية بعد العلم بسبق الذي اليها بل الى الخفيف  
فيلزم اليقين كما في الموقوف والمقصود ففقت واما الظن فيها وجران حيث لم يجر  
المصدرية عنه بعد العلم فيا ولي الخفيف في الملائمة فيزجها في صحة الوقوع فيجوز الوجهان  
واما التي ليست بعد العلم والظن والمخاضها كوالرجاء والطمع والشكر والوهم والاعجاب و  
غيره فمصدرية لا غير وتكون صوابا ان لا يكون فنية قوي بالوجهين على الحسن ظن غائب من  
المسئلة كناسبة العلم في معنى التحقيق لما فاة بها وبين العلم لا تها التوقع والعلم يستلزم  
التجسس اليقين واما التي الخفيف فيقع بعد العلم وما يترتب منه من الظن ونحوه وتبين  
وقوي بعد الشك لكان النافي بين التحقيق والشك وفيه ان ذلك المسئلة ايضا وقد  
جا تسكنت انك تاريا ولم يثبت انك تاريا وليست انك تاريا والحق انك تاريا او خففة لا يزل  
على ثبوت الخبر وخففة بل على انك تاريا والمبالغة كما هو وليست خفية اسم ان الواقعة بعد العلم  
هذه خبر ليست الى المصدرية ان صفة التي كمن بصروها كوز عجت كوز قوله علم ان يكون منكم  
مريض ان يستقيم وان لا يقوم والي تس بعد الظن والي تقع بعد غير ما فمصدرية لا تخفف نحو  
رجوعه ان يفعل وصبت ان لا يفعل فيها الوجهان الجملة خبر مستبدا والفاء تضيض في الشرط لكونه  
موصولة بفعل فالظرف او مستبدا متقدم الخبر لظن بالظن باعتبار دلالة على علة الوقوع  
بلا ان الخففة الدالة على التحق وباعتبار عدم التيقن بلام المصدرية فيصحة وقوع  
كلها بعد فيجوز في ان التي بعد الوجهان ولي مستبدا مثالين مثل خبرين بربنا نفي  
مؤكد لا يفتقر الى كمال بعضه والي لكان قوله فليس العلم اليوم انسيا ولين ابي الارض  
في يا ذن الى ابي تناقضا ومعناها مستبدا والجملة متانفة في المستقبل لان في الحال  
وفي اطلالة نظر واذن مستبدا وقوله مثل اذن برضا الجنة خبر اذ او مثل اذن مثل هذا  
القول وقوله اذ لم يعتمد خبر مستبدا محذوف اي وهذا اذ لم يعتمد ما بعد الى الفاء والجملة  
معترضة لسان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله واذا لم يعتمد خبر اذن بتقدير صوفي مضاف

هذا الخبر  
مستبدا  
مستبدا  
مستبدا

اي

اي عمل اذن او نصب اذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعد ما قبلها وكونه مستقبلا وكبره  
قوله مثل اذن برضا الجنة خبر مستبدا محذوف اي وشاكنت كذا لكون الوجه وجه نسبة حيث قال اذن  
مثل كذا ولين مثل كذا والظاهر ان مولا اذن مثل كذا اذ لم يعتمد واذا اعتمد ما بعد ما قبلها  
لا ينصب لانها لضعفها لا تقدر ان يعمل فاعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقا كما والتعليل  
يلزم توارر العالمين لا ينافي الخبر وجواب القسم على انه لا ضربة له لكان العمل باعتبار  
ما هو موصولة او موصوفة بعد موصولة او موصوفة على ما هو موصولة او موصوفة قبلها اي اذ لم يكن  
ما بعده من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد بكونه خبرا كذا اذن اكرمك وقد نصبت او جازا  
للشرط السابق كوان ياتي اذن اكرمك وجواب القسم السابق كوز وانه اذن لا يفعل  
ولا يقع المضارع بعد اذن مستبدا على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاسم او كان شرط آخر  
لعمل اذن العقل بخلاف كوز اذن اظنك كذا مستقبلا له حاله انما علمت لما علمت ان  
في الاستقبال فاذا فات الشبهة فالتعليل مستبدا في مثال اذن برضا الجنة مثل هذا لا يعمل  
الله الاستقبال واذا وقعت اذن بعد الواو كوز قوله تها واذن لا يلبثون بالرفع وقوي في غير السبعة  
بالنصب ايضا والفاء فالوجهان مستبدا محذوف الخبر والجملة خبر اذ الشرط كوز قوله في جواب  
من قال انا انك فاذا اكرمك بالنصب بناء على ضعف الاعتماد بالمعطف لا يستعمل المعطوف  
والرفع باعتبار الاعتماد بالمعطف وان ضعف وكى مستبدا في مثال كى مثل خبر اسلمت كى  
اذن الخبر فان قلب ما الفرق بين قولك اسلمت وقوله في الجنة وبين قولك اسلمت كى  
اذن الخبر في كى كى سببا لما بعده وما عكس ذلك في المعطوف له ومعناه مستبدا  
الجملة متانفة السببية سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لادخل الجنة في  
امثال المذكورة مستبدا اذ كان خبر مستبدا محذوف وهذا اذا كان كذا والجملة معترضة  
بين المستبدا والخبر او خبره بتقدير مضاف اي وحكم في حاصل وقت كوز ما بعده كذا مستقبلا  
سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم او لا اخر انما اذا كان حاله كوز مخرج لا مرض  
برجونه بالنظر الى قبله قبل في العرض والسببية خبر مستبدا محذوف والجملة معترضة في  
كى وهو مضاف الى اولى الغاية في جعل في مضاف الى ان شامح لان ان مقدرة لا داخلة  
في معناه مثل خبر لقوله في او خبر مستبدا محذوف اسلمت في كى اذ دخل الجنة وقوله الجنة  
مستقبلا بالنظر الى الاسلام وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت في اذ دخل البلد

ما بان كنت ملنا نظر



دخول البلا مستقبلا بالنظر الى قبله وبالنظر الى زمان النظم فيحمل ان يكون ماضيا او مستقبلا واسير  
في الان فيجب التمسك بالحق في الحق الى ان فاق شرط نتيجة التمسك اذا كان مستقبلا فالاستقبال  
فيكون هذا دليل على التمسك المذكور في الحال زمان الحال حقيقة محتملة اي زمان النظم او  
حكاية محتملة زمان النظم بان كانت محتملة حال ماضيا بحيث كان نكاحا في تلك الحال موجودا  
او كمال تلك الحال موجودا عند تلك الحالة شرط في كونها ابتدائية في كونها ابتدائية  
كما اذا وقع بعد شرطية متأنفة في كونها اذا جاء امرنا الله وما بعد ذلك من شأنه له  
تعلق من حيث الاعراب بما قبله ولا ينبغي بذلك ان يتغير بعد ما قبله حيث لا يطرأ في كونها  
زنا لولا ان يقول الرسول في رفع المضاعف لعدم الناصب والجارم وجوب السببية  
اي كونها قبل سببا لا بعدا ليعيد الربط مع فان فاعلا يحصل اتصال المحنوك  
وان فاعلا الاتصال اللفظي مثل فلان مرص في لا يبرحونه ومن ثم متعلق استغ  
الرفع فاعلا بان حاله في صيرورة حيث لا يبرحونه حيث لا يبرحونه حيث لا يبرحونه  
حيث لم يسقط التنوين اي والاصل ان في عند اذاعة الحال في ابتدائية الاشارة استغ الرفع  
في كان سيرا في اذاعة حيث يكون في له خبرا كان طرف مكان سيرا اسم كان في الجار و  
المجوز خبر كان اذاعة في النافعة طرف زمان اي في وقت تحقق النافعة بحرف مضافين  
واسررت في تخطا اي في تخطا او الى ان تخطا لانه لو رفع كان الدخول حالا مقطوعا على السير  
منهم عنه مشكوك فيه ومنه الحال ان يكون كسب مقطوعا به مع الشك في السببية  
تركيب جار الرفع في النافعة بحرف مضافين اي في وقت تحقق النافعة حيث يحتاج الى  
الخبر فلا ينفذ كونه ابتدائية وكون ماضيا متأنفا كان سيرا في الله اذاعة بالرفع  
وايهم الرجال اي وجاز انهم او وكذا انهم سارا في آخر بحرف الفعل او بحرف الخبر وليس  
على قوله كان سيرا في اذاعة لعدم صلته بغيره في الله كالمعطوف عليه سارا في  
الآن يذلة الدخول سبب السير وكله مما مقطوعان وانما الشك في الفاعل ولازم في  
ونظير له في قال الحق مضافا معني فلذلك سميت له في ثم جازية في فلذلك اضربوهما  
ان فان فعل الله في كون امرت لا عول وانما يريد ان يريدها ليعذب عنك الرضى اهل البيت وما  
يريد ان يريدها ليعذب عنك من حرمه ولكن يريد ليعذبكم ويريد ان يريدها ليعذبكم زائلا اضربوهما  
ان كذا في الله وصرح بذلك الكشاف ايضا ولم يذكرها الحق في الحروف التي يضربونها

قبل

قبل يمكن ان هذا اللام لام كي ويكون المفعول امرت بالعمول فعل العول ويريد ان  
افادة الصلوة واتيا الزكوة او طاعة الله ورسوله ليعذب عنك الرضى اهل البيت  
وما يريد الوضوء والغسل ليعذب عنك من حرمه ولكن يريد بها ليعذبكم ويريد ان يريدها ليعذبكم  
ذكر ما ذكر ليعذبكم ويهدىكم فلعلم المصنف ان هذا هو الاول ليقال انها محتملة بلام كي في  
كونها داخلية المراد والغرض فاكتمل بلام كي عنها وصاحب المفضل ذكر اللام مطلقا  
حيث يتناول لام كي ولام المحمودة ذلكم الزائد وعلو الصوت مثلا سلت لادخل الجنة  
وكانت هذه اللام في الاصل من التي في قوله انت لئلا الخطية اي ماضيا بالابق بها  
وفيها انما لو كانت كذلك لما اختصت خبر كان المنفى ولام المحمودة مبتدأ اي واما لام  
المحمودة المحمودة الانكار سميت بذلك استعمالا في مقام الانكار لانه ما كان من حيث الاعمال  
خبر مبتدأ محذوف اي وهي لام التأكيد والحكمة معترضة او خبر قوله لام المحمودة وعلمنا هذا قوله  
مثلا وما كان خبر مبتدأ محذوف بعد النبي مراد في خبر كان لفظا في المتن او معني لم يكن له  
ليقبل كان متعلق النفي مثل خبر لام المحمودة او خبر مبتدأ محذوف وما كان الله ليعذبهم  
فان قيل صار الفعل بغير المصور بان المتعذر فكيف يصح المحل قبل على حرف مضاف من  
الاسم وما كان صفة الله يعذبهم او من الجراي وما كان الله دافعهم او عانا وما كان  
المصور باسم الفاعل وما كان الله معذبهم او يقال فان المحل بصوت الفعل كذا في بعض  
الشرح وفيه نظر والفاء مبتدأ شرطية بنفس شرطية اذ هما الشرطية مبتدأ السببية  
خبر والحكمة صفة شرطية او متأنفة للعلول عن الرفع الى النصب للتخصيص على السببية  
حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصر السببية لا يحتاج الى الولاية عليها  
والله مبتدأ اي وفي الشرطية ان يكون خبر قبلها احوالها والمنة امر كوزن في فكره  
ليست ضمة في تقدم الاشياء على فهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة  
وكو قوله سائر من في ليعذبهم والحق بالحجاز في سائر ما بدون تقدم احوالها  
المنة محمولة على الضرورة السواء في قوله نسيخ فاصرك او استقام فهو من عنكم  
ما في سيرة اولي كونا تينا فمؤثرا او معني كونا تينا الى ما لا فائقة او عرض بسكون الواو  
كواله تنزل فنصيب خيرا والواو مبتدأ التي بغير معر ما ان بشرطية خبر متعلق بشرطية  
ترك ذلك التخصيص كونه لوله انزل عليه ملك فيكون نزيلا ولوله ارسلت اليك رسول  
فمن آياتك والترجي كونه لعله الاسباب اسباب اسعوات فاطم بالنصب على قراءة

والله







فلب المضارع ماضيا ونهية وفيها معنى التوقع اي تنفي بما فعل مضارع متوقع اي ينظر الى المستقبل ويختص  
لما دون لم بالاشارة اي باستزاد التوقع من وقت الانشاء الى حال التكلم نحو لما يركب الامير وجواز  
عطف على الاستعراق اي ويجوز صرف الفعل نحو ما ريت المدينة ولما اي لما اراد ولما الامر شيئا  
اللام خبر المطلوب صفة سببية للام بها باللام بواسطتها البناء المستعانة الجاز والمجرد وتعلق  
بالمطلوب الفعل معقول لما لم يتم فاعله ولا ابتداء اي لا يطلب بها ترك الفعل الذي مضى اليه  
المطابقة بلا الجاز والمجرد وتعلق بالباء التزم سفلو لما لم يتم فاعله المطابقة والمطابقة  
الحجازة اي كلمات الشرط والحجازة تدل على صيغة العائد الى فعل الحجازة فاعله والحجازة خبر المبتدأ  
على الفعلين معقول يدلل سببية الفعل الاول على الفعل الثاني واعتب وقيل للملك زينة منها فلا  
به ما لم يتم في التوقع وسببية الفعل الثاني على الفعل الاول سببية وبسبب ان يسمى الفعل  
بجوهل الحجازة شرط وجزا اي يسمى الاول شرط والآخر جزاء وفيها شرط من حيث انه شرط  
للتحقق اليك من حيث انه يسمى على الاول بانشاء الجزاء على الفعل والحجازة عطف على تدل على الضمير  
العائد الى المبتدأ محذوف اي سميان عند ذكر الشرط والجزاء او محذوف لبيان ان صطلقه  
ما كان العطفان اي الشرط والجزاء ضمير المتكسر مضارع يعني كما ذكرنا او كان الاول مضارعا  
عطف على الضمير المحذوف المتصل وهو ضمير كانا بلا تاكيد لما كان الفعل خبر هذا محذوف اي الاول  
مضارع محذوف اي وفيها بالضمير خوان تزدل زرك وهو اضعف الوضوح والشرط لانه  
في الصور سببية المستقبل لما عا ان تاثير الحرف في جعل البعيد عن المستقبل مع عدم  
ان تاثير القرب بعينه كذا في الشرط وفيه نظر فالجزء مخبر المضارع اي فالجزء متعين للرجوع  
الحانم وهو ان اي ما تضمنه صله الحيل لا يختم لكونه موحدا وكان الله مضارعا والاول  
فالوجهان مبتدأ محذوف الخبر والحجازة جزاء الشرط فالوجهان جانبا او فيه الوجهان خوان اثنان  
زيد آت او اتيته الحزم لتعلق بالحانم وهو اداة الشرط والرفع لضعف المتعلق بطلولة الماض  
والفعل غير المعقول واذا كان الجزاء ماضيا بغير صفة ماضيا فالتعلق بفعل الماض خوان خرجت خرجت  
او مع خوان خرجت لم يخرج لم يخرج الشرط الفاء وكذا من الحروف الموجبة للقاء نحو ما وله  
ولو اراد الماض المثبت كمنع ومن الزيادة كمنع ينافيه قوله او مع لان ذلك المضارع مع  
لم وذلك مع الماض المنفي اللهم الا ان قال لم يخرج لم يخرج فليس هو فلو كان الماض المثبت مع  
اعلم الشرط لا يكون الا مقولا لا غير متصرف بالسين او سوف ولن قد وعبر عن ذلك ان كان الجزاء مضارعا  
ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانما تامة جملة في الجزاء حيث يقع فيه كذا وان كان الجزاء مضارعا



هذا هو الوجه الثاني في قوله  
لما يركب الامير وجواز

مبتدأ خوان لم يكن منكم فاعلموا اليه ومن عاد فيمنع الله منه فقد يكون شيئا او ماضيا بل  
عما اذا كان ماضيا لم كان منكم فيما سبق لكونه ماضيا مع اولي حيث كتب فيه الفاء  
لعدم تاثير اداة الشرط فيمنع وفي اطله قد نظر حيث منعه ترك الفاء في المضارع المثبت  
مضرا بالسين او سوف والجزاء ان ذلك لا يمنع بالسين او سوف مستندة على القواعد  
وان لم يثنى وفيه نظر او ماضيا بل فالوجهان الاثنان بالفاء وتركها لانه اداة الشرط لم تؤثر  
في تغيير معناه كما يؤثر في الماض فون بالفاء وتركها لانه اداة الشرط وانثرت في تغيير المعنى حيث  
حصلت بمعنى المستقبل فترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا ومحوه لم يغير  
الحسن الذي يمكن محمول على خروج الشهور وروى المتروك من يقول اخر فالوجهان والوجه  
قوله لم يغير معقول وان اصابهم البعير من يمترون فاذا فيه ظرفية لا شرطية والله اي ولن  
لم يكن كذلك وان لم يكن ماضيا بغير قد وكذا من الحروف المطابقة لفظا ومعنى فيمنع  
الفاء ولا مضارعا ماضيا بغير السين او سوف او ماضيا بل كان ماضيا مع قد او ما وله  
او مضارعا ماضيا مع السين او سوف او ماضيا بل او جملة اسمية او امر او نهي او دعاء  
فالفاء واجبة للام لا اداة لم يؤثر فيه مع حيث لم يجد مع المستقبل وله لفظا حيث لم يجد  
فلنثبت الفاء لذلك لانه على التعلق بينهما فالفاء واجبة ويحي اذا كان للمضارع مع الجملة  
كقوله لم وان نصيرهم سبي ما قدمت ايديهم اذا هم يغفون لانه اذا نزل على المفارقة  
ويو بئني عما صرحت امر بعد امر عاتق فيها سبب الجزاء ولهذا فارت الفاء غالبا نحو فوجت  
فاذا السبع ال اسمية الواقعة خبر موضع الفاء في محذوف الفاء والفاء التامة او المضاف اليه التعقيب  
وان مبتدأ مقدّر بعد الامر كوزن كركم لان المعنى ان تزدن كركم والله في هذا اذا كان  
السبب لم ترك الفعل كركم اشركين خرا كركم في قوله تزدن من الله بالكلية فانه يجوز  
لان يعقب الاكل الدنق لا ترك الدنق والنفي لا يدل على النيات وجوزت الكسائي  
ولا تشنع بكن خرا كركم لان المعنى ان لم تشنع بكن خرا كركم ولا يجوز له تشنع اشرك  
لعدم استقامة المعنى على تقدير النفي والاستفهام نحو فعل عندكم ما اشركه لان المعنى  
ان لم يكن عندكم ما اشركه والنفي كقوليت لا اله الا الله لان المعنى ان لم يكن الى حال النفي  
والعرض كواله تزدن بنا نصيب خرا لان المعنى ان تزدن بنا نصيب خرا اذا فسر بسببية  
فيما في معنى الشرط اي كركم الامم واخوانه سببا لمضارع هذا الفعل يترك اسم تدل على  
جواز الامر بغير الفاء اي ان تسلم تدل على الجنة وانما لا تكفر تدل على النار لان ترك الكفر

الوجه  
ان الوجهان جازان او فقيه

انما هو حيث كان



ليس سبب لدخول النار وإنما سببه الكفر والنفي لا بد من إثباته أن قدر الشك على وفق اللفظ  
متغيرا فسد المعنى وإن قدر شيئا كان تقدير الشيء لا بد من عليه اللفظ لأن النفي لا بد من إثبات  
خلافه فاللغوي فإنه أجاب بتقديره أن إثبات في الشك بعد الذي يقرب منه ترتيب المشتب وليس بعيد  
ولو ساعد نقل اللفظ إلى متناع التقدير بتقدير الكلام أن لا تكفر بتقدير الكفر على وفق  
لفظ الذي ولا فناء في فساد المعنى على ذلك لعدم الكفر ليس سبب لدخول النار مثال مبتداء الأمر  
صفة خبر يطلب صفة نسبية للصيغة بما يتعلق بطلب احتراز عما يطلب به المحل بشكل  
الصيغة الباء للاستعانة بالفعل مفعول ما لم يسم فاعله صحيح من الفاعل متعلق بطلب احتراز  
عما يطلب به قبول مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج لضرب انت عما صيغة المحل المحاط بحذف  
حرف المضارعة من المضارع المحاط بحذف حرف المضارعة وفي بعض الشروخ ملو احتراز عن  
وم احتراز عن امر الغائب والتكلم لدخولها في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة ولو ظل جازم  
كلم يضرب وحكم آخر حكم ببناء الكرم المحجوم مثل آخر المحجوم في اسكان الصلح وسقوط  
نفي الأعراب وحذف حرف العلة أي وهو موقوف أي مبنى على السكون عند البصر بين وصله حكم  
المحجوم وعند الكوفية ملومعرب محجوم حقيقته فإن شرط كان بعد ذكر كان بعد الحذف  
ساكن اسم وليس حال عطف على الشرط بدلالة أي أربعة احتراز عن كرم ردت جزاء هجته  
مفعول ردت وصل مضمومة صفة هجته وصل ان كان بعد الحذف ضمة اسم كان للموافقة  
مكسورة صفة أخرى فيما سواه في لفظ سوى ما كان فيه بعد الحذف ضمة سواء كان بعد كسرة  
أو فتحة ففي الكسرة للموافقة وفي الفتحة بالجر على الكسرة بعد امتناع الموافقة للمبنى بصيغة المعلوم  
وقفا مثل أقل مثال ما كان فيه بعد الحذف ضمة اضرب مثال ما كان بعد الحذف كسرة اعلم مثال ما كان  
بعد الحذف فتحة ذكر المظاهر على وجه اللف والنشر وإن شرط كان الفعل بأعمها ذاربعة  
الحرف كوكريم المنقوعة خبر مبتداء محذوف والجملة جزاء الشرط ومنتهى الهمزة مفتوحة  
مقطوعة لأنها هي منتهى باب الأفعال وهي منتهى قطع فعل تنقسم آخر للفعل إلى العروف والمجهول  
ما إلى الفعل الذي لم يسم فاعله وإضافة الفعل إليه ببيان من باب إضافة العام إلى الخاص لم  
يسم بصله مثال ما لم يسم فاعله فاعله أي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وإضافة بادل فلا  
ملوحظ فصل ان كان ما موصولة أو مبتداء مضمرة لا فصل ان كان ما موصولة لتكرارها ووجه  
عليه نحو ضربت وضربت زيداً على قول الكسائي نحو أسمع بهم وأبهرهم من جعل المحجور فاعلاً  
وقد حذف من أبهر اللهم إلا أن يرد ما حذف فاعله مفعول أصيغته ما فعل خبر وهو فصل أو مبتداء

في الكلام  
كلمة